

مكتبة الاغرام
للبحر العلوم

البحر

الجلد الاول



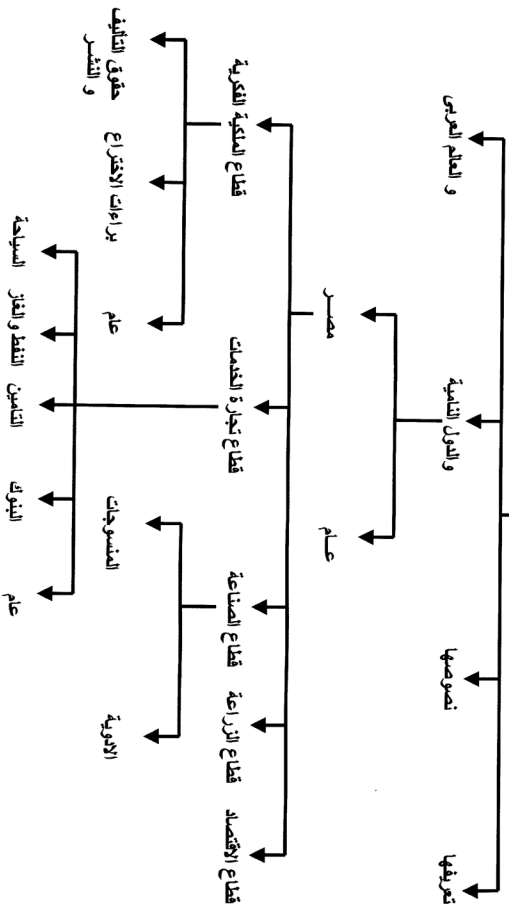
الجات

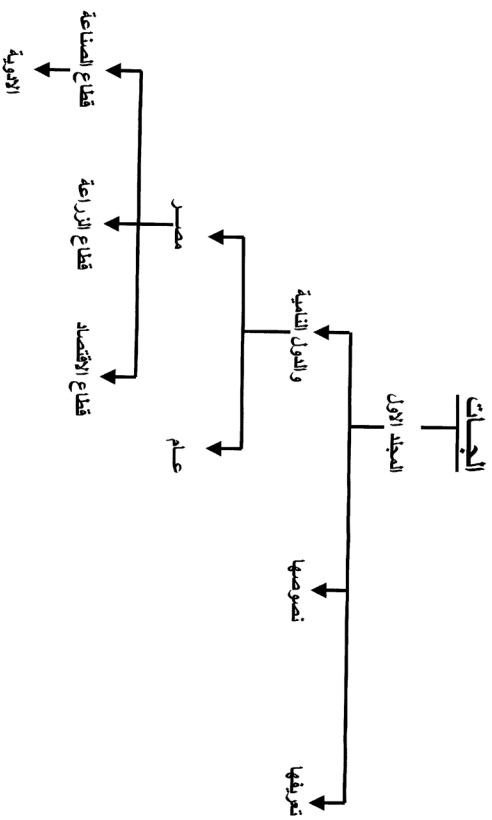
المجلد الأول

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

الجات





قائمة المصادر

أولاً: الجرائد

الاهرام - الوفد - العالم اليوم - الأخبار - الشرق الأوسط (١٩٩٨/٩٧/٩٦/٩٥/٩٤)

ثانياً : المجلات

كراسات استراتيجية عدد (٢٢ - ٥١) ١٩٩٧/١٩٩٤

مجلة الاهرام الاقتصادى ١٩٩٨/١٩٩٦

تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٩/١٩٩٨

ثالثاً : الكتب

١٩٩٥		السوق الأوروبية المشتركة	كتاب	١ -
١٩٩٦	علاء كمال	الجات ونهب الجنوب	كتاب	٢ -
١٩٩٦		مؤتمر آثار اتفاقية الجات	كتاب	٣ -
١٩٩٦	أسامة المجدوب	الجات ومصر والبلدان العربية	كتاب	٤ -
١٩٩٦	سمير محمد عبدالعزيز	كتاب التجارة العالمية وجات ٩٤	كتاب	٥ -
١٩٩٦	عبدالفتاح مراد	شرح النصوص الانجليزية للجات	كتاب	٦ -
١٩٩٧	عبدالفتاح مراد	شرح النصوص العربية للجات	كتاب	٧ -
١٩٩٨	سيد عبدالقادر	سلسلة ادارة القدرة التنافسية	كتاب	٨ -

تعريفها

الجات

تعريفها

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ماهي الجات ؟	سمير محمد عبد العزيز	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤		١٩٩٦	١
٢	٥٠ سنة جات	مصطفى شاكرا الخطيب	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	١٥٤١	١٩٩٨/٧/٢٠	٦

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز
الموضوع الفرعى :	تعريفها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

ماهى الجات ؟

- هى إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقاً للقواعد والأحكام المتفق عليها .
- هى بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء .
- هى اطار للأشراف على تجارة السلع فى العالم (باستثناء البترول) والمقدرة بنحو 7٩٠ من جملة التجارة العالمية .

أهم المشاكل التجارية التى أهتمت بها « الجات »

(١) التعريف الجمركية التى يفرضها الأطراف المتعاقدة . وقد امتدت دراسة هذه التعريف ابتداء على نطاق واسع شملت حوالى ٦٥ ألف حالة تغطى بالطبع نسبة كبيرة من التبادل التجارى بهدف ازالة أو تخفيف القيود الجمركية بأنواعها المختلفة من الرسوم التعريفية . ومن الجدير بالملاحظة أن اسلوب التفاوض فى « الجات » يتم على أساس أن تتقدم الدولة الطرف المتعاهد فى الجات بقائمتين :

الأولى : تدرج فيها السلع التى يطلب فيها العضو تخفيف الرسوم الجمركية المفروضة على صادراته .

الثانية : خاصة بالسلع التى يمكن أن يخفض جانب من الرسوم المفروضة منها على وارداته . أى المزايا المتبادلة أو المعاملة بالمثل ، ومنح العضو فرصة العدول عن التخفيضات الممنوحة منه إذا طرأت ظروف تجبره على ذلك .

(٢) الالتزام بالامتناع عن فرض الرسوم الاخرى بخلاف الرسوم الجمركية ذات الأثر المعادل لهذه الرسوم ، وتبادل الأطراف المتعاقدة بالبيانات التفصيلية فى هذا الشأن بينهم ، والبيانات الخاصة بالاعانات التى تؤثر فى التبادل السلمى ، والتفاوض من أجل الحد منها بصفة مستمرة .

الموضوع الرئيسى :	الجات :	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز :
الموضوع الفرعى :	تعريفها :	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

(٣) عدم اجازة فرض القيود بخلاف الرسوم الجمركية والتي يطلق عليها القيود غير التعريفية ، وأهمها نظام الحصص الا فى حدود الانشاءات التى تنقسم إلى قسمين :

(أ) استثنائات دائمة ، وتحقق عند دخول بعض من الاطراف المتعاقدين فى « الجات » فى تكوين اتفاقات اقليمية فى شكل اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة ، أو سوق مشتركة .

(ب) استثنائات مؤقتة لحماية صناعة ناشئة ، أو وجود عجز فى الاحتياطات النقدية الخارجية ، أو لتشجيع التنمية الاقتصادية ، أو وقوع الدولة فى حالة حرب .

وقد أوردت الاتفاقية قاعدة عامة بمقتضاها يمنع على الاطراف المتعاقدين من التمييز فى تطبيق نظام الحصص بين بلد وآخر ، الا أنه بالرغم من ذلك اجازت أحكام « الجات » للأطراف المتعاقدة التى تواجه صعوبات فى موازنة موازين مدفوعاتها أن تتخذ حصصا تنطوى على التمييز فى المعاملة وفى حجم هذه الحصص .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز
الموضوع الفرعى :	تعريفها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

نشأة الجات وأهدافه

ITO

GATT

انصفت الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية بتزايد الحواجز والقيود المباشرة والجمركية بصورة انتقامية بين الكثير من الدول إلى الدرجة التى يكاد أن توصف بـ « حرب تجارية »^(١) . ولقد ظهر عقب هذه الحرب اتجاه تبنته الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) فى إطار الأمم المتحدة ليستكمل بها الأطوار المؤسسى الدولى على النطاق الإقتصادى الذى يهدف لتحرير النظام العالمى فى المجالات التالية :

* النقدية من خلال صندوق النقد الدولى الذى تأسس بمقتضى إتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ وبدأ نشاطه فى عام ١٩٤٧ باعتباره مصرف عالمى يضع موارده فى متناول الدول الأعضاء فيه لتمكينها من مواجهة العجز المؤقت أو القصير الأجل فى موازين مدفوعاتهما .

* المالية من خلال البنك الدولى للإنشاء والتعمير للقيام بالمشروعات الزراعية والصناعية فى الدول الأعضاء فيه بتقديم قروض طويلة الأجل .

* التجارية من خلال منظمة التجارة الدولية ، والذى اقترحت الدول الرأسمالية بشأنها عقد مؤتمر دولى للتجارة انعقد فى هافانا فى الفترة من ٢١ نوفمبر ١٩٤٧ إلى ٢٤ مارس ١٩٤٨ .

الموضوع الرئيسى :	الجلات	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز
الموضوع الفرعى :	تعريفها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

مؤتمر وميثاق هافانا

سبق هذا المؤتمر سلسلة من المؤتمرات فى لندن وجنيف للاعداد له . ولقد شارك فيه ٥٥ دولة ليس من بينها الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت .

أقر مؤتمر هافانا نص ميثاق منظمة التجارة الدولية « ميثاق هافانا » ، والذى أبرز نواحى السياسات التجارية للدول الأعضاء والمساواة فى المعاملة الجمركية ، والاهتمام بتخفيض مستوياتها من خلال التفاوض . كذلك لم يتعرض المؤتمر لنظم الأفضلية القائمة وأن كان قد طالب بالعمل على الغائها بالتدريج ، وأجاز إنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة . ومن الجدير بالذكر أنه منذ ذلك الحين استتت مواد ميثاق هافانا بعض الدول الأعضاء من تخفيض القيود الجمركية فى الحالات الثلاث التالية :

- السلع الخاصة بالمنتجات الزراعية .
- إنشاء صناعات جديدة .
- عجز ميزان المدفوعات .

وترجع هذه الاستثناءات إلى نظرة المجتمع الدولى فى ذلك الوقت إلى المشاكل الاقتصادية التى تواجهها الدول النامية وحتى لا تزداد حدة هذه المشاكل إذا ما أجبرت هذه الدول على تقرير تخفيضات جمركية تتعارض مع خطط التنمية بها . كما أجاز ميثاق هافانا للدول الأعضاء مكافحة الاغراق بفرض رسم تعويضى إذا أصاب الاغراق صناعة محلية أو أثر سلباً على صناعة ناشئة .

ونتيجة لتسابق دول الكتلة الاشتراكية والدول الرأسمالية فى استمالة واستقطاب الدول النامية إلى جانب كل منهما ، قرر ميثاق هافانا المساهمة فى تنمية اقتصاديات الدول النامية من قبل الدول المتقدمة بعدم وضع الحواجز على صادراتها إليها - إلا فى حالات تعين تبرير أسبابها وتكون قابلة للإلغاء ، مع جواز إبرام الانفعالات التفضيلية بشروط معينة . ولقد أوصى ميثاق هافانا بتنشيت أسعار الصادرات من السلع الأساسية للدول النامية .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز
الموضوع الفرعى :	تعريفها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

يتبين مما تقدم أن ميثاق هافانا نهج منهجاً طموحاً يخدم مصالح الدول النامية من خلال اتباع الدول الغنية سياسات تجارية تخدم مصالح تلك الدول وجميع دول العالم . إلا أن الجهود التى بذلت فى هذا الاتجاه لم يكتب لها النجاح فقد تراجعت الدول الغنية عن تطبيق ما جاء بأحكام ميثاق هافانا ، وأخذت تمهد لتأسيس منظمة أخرى تهتم بالتجارة الدولية إلا أنها ليست وثيقة الصلة بكل من صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى للانشاء والتعمير كما كان مفترضاً لميثاق هافانا ونشأة ITO .

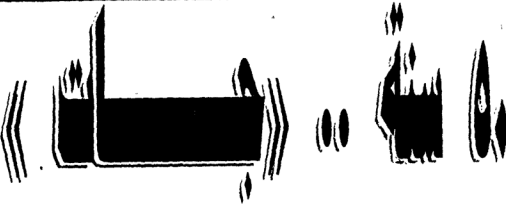
الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « الجات »

جاءت إتفاقية الجات General Agreement on Trade & Tariffs لتحل محل منظمة التجارة الدولية ITO باعتبارها معاقدا متعدد الأطراف ينشئ قواعد للسلوك فى مجال التجارة الدولية . وعلى ذلك قامت الاتفاقية لوضع أسس لنظام التجارة الدولى - الذى تميز بالميل الشديد نحو الحماية فى ذلك الوقت - على أسس جديدة تضمنت شرط « الدولة الأولى بالرعاية » ، مبادئ الحرية التجارية والمنافسة وعدم التمييز فى المعاملة واعتبار التعريفات الجمركية وحدها هى الوسيلة المقبولة للحماية . ولقد ركزت الاتفاقية على أن تحرير التجارة الدولية من القيود يتعين أن يتم خلال المفاوضات والتشاور بين الاطراف المعنية .

وترجع بداية ظهور ونشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى التفاف مندوبوا ٢٣ دولة غنية فى جنيف عام ١٩٤٧ وسرعتهم فى اجراء مفاوضات جانبية بعبداً عن المفاوضات التى كانت تجرى فى شأن ميثاق هافانا وأسفرت هذه المفاوضات الجانبية عن مولد هذه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) فى الأول من يناير ١٩٤٨ . وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ دون تنظيم مؤسسى وقامت بأعمال السكرتارية لجنة تابعة للأمم المتحدة ظلت تهتم بشئون النظام التجارى الدولى متعدد الأطراف على مدى ما يقرب من نصف قرن . وقد وصل عدد الأعضاء المنضمين لاتفاقية الجات حتى الآن ١١٧ دولة .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	مصطفى شاكر الخطيب
الموضوع الفرعي :	تعريفها	رقم العدد :	١٥٤١
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٧/٢٠

يبلغ النظام التجارى المتعدد الاطراف بحلول عام ٩٨ والمعروف بـ «الجات» الخمسين عاما وهو النظام الذى تحول الى اسم «منظمة التجارة العالمية» وبهذه المناسبة اولى السيد ريناتو روجيرو مدير عام منظمة التجارة العالمية بتصريح مفاده ان هذا العام يوافق اليوميل الذهبى للنظام التجارى المتعدد الاطراف والذى يعتبر من اهم الانجازات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ساهم هذا النظام فى خلق نظام تجارى عالمى تدور فيه الحواجز والعقبات بين الدول والشعوب ويرتكز على دعامة أساسية ألا وهى عدم التمييز ويضم هذه النظام حاليا ١٣٢ دولة وتتفاوض ٣١ دولة أخرى من أجل استكمال انضمامها.



عام ١٩٤٨م تولى يناير ١٩٤٨ دخلت الجات حيز التنفيذ وكان الاعضاء المؤسسين وعددهم ٢٣ دولة وهم : النمسا - بلجيكا - البرازيل - بورما - كندا - سيلان - شيلي - الصين - كوريا - الهند - لبنان - لكسمبورج - هولندا - نيوزيلندا - النرويج - باكستان - رومانيا - سوريا - جنوب افريقيا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة - ولقد عقد الاجتماع الاول للاطراف المتعاقدين فى فبراير ١٩٤٨ واستمر حتى ٢٠ مارس ١٩٤٨ م فى هافانا (كوبا) وتم نقل السكرتارية من نيويورك الى جنيف خلال نفس العام.

عام ١٩٤٩ م تم عقد الجولة الثانية للمفاوضات التجارية فى مدينة «المنيسو» خلال الفترة ابريل - أغسطس عام ١٩٤٩ حيث تبادل الاطراف المتعاقدين ٥٠٠٠ ميزة جمركية. كما تمت الموافقة على انضمام عشرة اعضاء جدد للجات.

مصطفى شاكر الخطيب

وحلال عامى ٤٦، ١٩٤٧ م استمر عمل اللجنة التحضيرية فى اعداد المشروع وفى نفس الوقت اتفق أعضاء اللجنة على اجراء مفاوضات بين بعضهم البعض لتبادل التفضيحات الجمركية اسفرت عن تبادل ٤٥ الف ميزة جمركية تغطي حوالى ١٠ بليون دولار من حجم التجارة الدولية كما وافق اعضاء اللجنة على حماية هذه المزايا الجمركية باعتمادهم لبعض القواعد التجارية التى تضمنتها مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية. وعليه شكلت هذه التفضيحات الجمركية والقواعد التجارية ما عرف باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) التى تم توقيعها فى ٢٣/١٠/٤٧ من قبل ٢٢ دولة.

وفى نوفمبر ١٩٤٧ م اجتمعت وفود ٥٦ دولة فى هافانا (كوبا) لبحث مشروع منظمة التجارة الدولية وبعد مفاوضات طويلة وصعبة وافقت وفود ٥٣ دولة على توقيع الميثاق النهائي لهافانا وذلك فى مارس ١٩٤٨ الا انه فى ظل عدم تصديق العديد من الدول على الميثاق لم تر منظمة التجارة الدولية النور او ولدت مينة تاركة الساحة للجات لتتحكم وتنظم التجارة الدولية لعدة عقود.

وفى التاسع عشر من مايو الماضى تم الاحتفال باليوبيل الذهبى لهذا النظام تأكيداً لسهامته فى تحقيق السلام العالمى والازدهار.

ويمضى التطور التاريخى للنظام التجارى المتعدد الاطراف من عام ٤٧ حتى عام ٩٨ تراكمت اجرائية وترتيبات تحتم ان يمر بها ذلك النظام لظهور النتجة تجارة بلا حواجز.

عسام ١٩٤٧ م على ٢٣/١٠/٩٤ تم توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بين ٢٣ دولة منها ١٢ دولة متقدمة و ١١ دولة نامية وذلك فى قصر الامم فى جنيف وقد تضمنت الاتفاقية مزايا جمركية تم الاتفاق عليها فى اول مفاوضات تجارية متعددة الاطراف كما تضمنت بعض القواعد تهدف الى عدم اهدار هذه المزايا بتطبيق معايير تقييدية على التجارة.

ويرجع اصل نشأة الجات الى عام ١٩٤٦ حيث دعا المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة الى عقد مؤتمر لبحث انشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) لتكون الضلع المكمل للوكالات الدولية الاقتصادية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد الاتفاق على انشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير. وخلال هذا المؤتمر تم تشكيل لجنة تحضيرية لاعداد مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	مصطفى شاكرا الخطيب
الموضوع الفرعي :	تعريفها	رقم العدد :	١٥٤١
المصدر :	(مجلة الأهرام الاقتصادية)	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٧/٢٠

١٩٥٠ م : تم عقد الجولة الثالثة للمفاوضات التجارية في "توركو"، خلال ١٩٥١ م حتى أبريل ١٩٥١ م حيث تبادل الأطراف للتعاقدين حوالي ٨٧٠ ميزة جمركية وعليه بلغت التخفيضات الجمركية حوالي ٢٥٪ من مستواها عام ١٩٤٨ كما انضم أربعة أعضاء جدد خلال الاجتماع الخامس للأطراف للتعاقدين وأشار الوفد الأمريكي أن ميثاق منظمة التجارة الدولية لن يقدم إلى الكونجرس الأمريكي وكان ذلك بمثابة الواد الرسمي لمنظمة التجارة الدولية (١٠).
عام ١٩٥٦ م : انعقدت الجولة الرابعة للمفاوضات التجارية في جنيف وتوصلت في مايو ٥٦ إلى تخفيضات جمركية لما قيمته حوالي ٩.٢ بليون دولار وفي بداية هذا العام تم افتتاح أول دورة برنامج السياسات التجارية للمستثمرين من الدول النامية.
عام ١٩٦٠ م : تم افتتاح الجولة الخامسة من المفاوضات التجارية في شهر سبتمبر وتم تبنيها إلى مرتجلتين الأولى مفاوضات أعضاء السوق الأوروبية المشتركة لتتقدم بجدول تخفيضات موحدة للسوق بيني على أساس التعريفات الجمركية الموحدة والثانية مزيد من تبادل التخفيضات الجمركية وقد عرفت هذه الجولة باسم جولة ديلون على اسم وزير الخارجية الأمريكي دوجلاس ديلون الذي دوما لهذه المفاوضات وقد أسفرت الجولة على حوالي ٤٤٠٠ ميزة جمركية نظمت حجم تجارة دولية تبلغ ٩.٤ بليون دولار.

عام ١٩٦١ م : تم التوصل إلى ما يعرف باسم الإجراءات القصيرة الأجل كاستثناء من قواعد الجات حيث سمحت هذه الإجراءات بكماء مفاوضات بشأن النسيجات القطنية والقودو الحصصية التي تؤثر على صادرات الدول المنتجة وفي عام ١٩٦٢ تم تولدت هذه الإجراءات القصيرة الأجل إلى إجراءات طويلة الأجل استمرت حتى عام ١٩٧٤ م بالتوصل إلى اتفاقية العام المتعددة .

عام ١٩٦٤ م : تم افتتاح الجولة مفاوضات كينيدي في مايو ٦٤ على مستوى الوزاري وتم توقيع اتفاق التبادل للكون في يونيو ١٩٦٦ بواسطة ممثلين من ٥٠ دولة مشتركة تلخ حجم تجارتهم الخارجية حوالي ٧٥٪ من حجم التجارة الدولية والليرة الأولى لم تتبع المفاوضات أسلوب منتج متبادل المزايا ولكن على أسلوب التوافق في إجراءات التخفيضات الجمركية على المنتجات الصناعية حيث تم التمسوا تخفيضات جمركية بلغت في متوسط ٥٠٪ وبلغت منتجات تقدم فيها بحوالى ٤٠ بليون دولار . كما تم التوصل خلال هذه الجولة إلى اتفاقات بشأن الحبوب والمنتجات الكيميائية وقواعد لمكافحة الغشاق

عام ١٩٦٥ م : منذ بداية الستينات انضم العديد من الدول النامية الحديثة الاستقلال إلى الجات وفي فبراير ١٩٦٥ اعتمد الأطراف المتعاقدين الفصل الرابع عن الصلاحيات للجات وبالتالي قيام الدول المتقدمة باعطاء أولوية لتخفيض العقبات التجارية أمام الدول النامية وبالتالي تم إنشاء لجنة للتجارة والتنمية لتتابع تنفيذ بنود الفصل الرابع وفي العام ١٩٦٦ انشأت الجات المركز التجاري الدولي لمساعدة الدول النامية على زيادة تجارتهم وتحديد اسواق التصدير المحتملة ومنذ عام ١٩٨٦ م يعمل المركز التجاري الدولي بادرة مشتركة من الجات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ثم بين الأخير ومنظمة التجارة العالمية .

عام ١٩٧٣ م : بدأت الجولة السابعة التجارية والمعروفة باسم جولة طوكيو واجتماع وزاري في طوكيو في شهر سبتمبر ١٩٧٣ م واشتركت فيها حوالي ٩٩ دولة حيث انتهت في نوفمبر ١٩٧٩ وأسفرت عن تخفيضات جمركية نظمت أكثر من ٣٠٠ بليون دولار من حجم التجارة العالمية وبالتالي انخفض متوسط التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية في أهم تسع دول صناعية من ٧٪ إلى ٤.٧٪ كما أسفرت هذه الجولة عن التوصل إلى اتفاقات عن الدعم والمعايير التعويضية - اتفاق العقبات الفنية أمام التجارة - إجراءات ترخيص الاستيراد - المشتريات الحكومية - التقييم الجمركي - قواعد مكافحة الغشاق (تحديث) - التجارة في اللحوم المحمراء - التجارة في منتجات الألبان - التجارة في الطائرات المدنية

عام ١٩٧٤ م : في ١/١/ ١٩٧٤ م دخلت اتفاقية الإجراءات الدولية الخاصة بالتجارة في النسيجات والمعروفة باسم اتفاقية الألياف المتعددة (MFA) حيز التنفيذ وبالتالي ألغيت الإجراءات التي كانت مطبقة على هذا القطاع منذ عام ١٩٦٦ م واستهدفت اتفاقية الألياف المتعددة زيادة وتحرير التجارة في المنتجات النسيجية وتجنب اضطرابات الأسواق وخطورة الاتفاق وقد تم تجديد العمل بهذه الاتفاقية في السنوات ٧٨، ٨٢، ٨٦، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٨، ٢٠٢٠، ٢٠٢٢، ٢٠٢٤، ٢٠٢٦، ٢٠٢٨، ٢٠٣٠، ٢٠٣٢، ٢٠٣٤، ٢٠٣٦، ٢٠٣٨، ٢٠٤٠، ٢٠٤٢، ٢٠٤٤، ٢٠٤٦، ٢٠٤٨، ٢٠٥٠، ٢٠٥٢، ٢٠٥٤، ٢٠٥٦، ٢٠٥٨، ٢٠٦٠، ٢٠٦٢، ٢٠٦٤، ٢٠٦٦، ٢٠٦٨، ٢٠٧٠، ٢٠٧٢، ٢٠٧٤، ٢٠٧٦، ٢٠٧٨، ٢٠٨٠، ٢٠٨٢، ٢٠٨٤، ٢٠٨٦، ٢٠٨٨، ٢٠٩٠، ٢٠٩٢، ٢٠٩٤، ٢٠٩٦، ٢٠٩٨، ٢١٠٠، ٢١٠٢، ٢١٠٤، ٢١٠٦، ٢١٠٨، ٢١١٠، ٢١١٢، ٢١١٤، ٢١١٦، ٢١١٨، ٢١٢٠، ٢١٢٢، ٢١٢٤، ٢١٢٦، ٢١٢٨، ٢١٣٠، ٢١٣٢، ٢١٣٤، ٢١٣٦، ٢١٣٨، ٢١٤٠، ٢١٤٢، ٢١٤٤، ٢١٤٦، ٢١٤٨، ٢١٥٠، ٢١٥٢، ٢١٥٤، ٢١٥٦، ٢١٥٨، ٢١٦٠، ٢١٦٢، ٢١٦٤، ٢١٦٦، ٢١٦٨، ٢١٧٠، ٢١٧٢، ٢١٧٤، ٢١٧٦، ٢١٧٨، ٢١٨٠، ٢١٨٢، ٢١٨٤، ٢١٨٦، ٢١٨٨، ٢١٩٠، ٢١٩٢، ٢١٩٤، ٢١٩٦، ٢١٩٨، ٢٢٠٠، ٢٢٠٢، ٢٢٠٤، ٢٢٠٦، ٢٢٠٨، ٢٢١٠، ٢٢١٢، ٢٢١٤، ٢٢١٦، ٢٢١٨، ٢٢٢٠، ٢٢٢٢، ٢٢٢٤، ٢٢٢٦، ٢٢٢٨، ٢٢٣٠، ٢٢٣٢، ٢٢٣٤، ٢٢٣٦، ٢٢٣٨، ٢٢٤٠، ٢٢٤٢، ٢٢٤٤، ٢٢٤٦، ٢٢٤٨، ٢٢٥٠، ٢٢٥٢، ٢٢٥٤، ٢٢٥٦، ٢٢٥٨، ٢٢٦٠، ٢٢٦٢، ٢٢٦٤، ٢٢٦٦، ٢٢٦٨، ٢٢٧٠، ٢٢٧٢، ٢٢٧٤، ٢٢٧٦، ٢٢٧٨، ٢٢٨٠، ٢٢٨٢، ٢٢٨٤، ٢٢٨٦، ٢٢٨٨، ٢٢٩٠، ٢٢٩٢، ٢٢٩٤، ٢٢٩٦، ٢٢٩٨، ٢٣٠٠، ٢٣٠٢، ٢٣٠٤، ٢٣٠٦، ٢٣٠٨، ٢٣١٠، ٢٣١٢، ٢٣١٤، ٢٣١٦، ٢٣١٨، ٢٣٢٠، ٢٣٢٢، ٢٣٢٤، ٢٣٢٦، ٢٣٢٨، ٢٣٣٠، ٢٣٣٢، ٢٣٣٤، ٢٣٣٦، ٢٣٣٨، ٢٣٤٠، ٢٣٤٢، ٢٣٤٤، ٢٣٤٦، ٢٣٤٨، ٢٣٥٠، ٢٣٥٢، ٢٣٥٤، ٢٣٥٦، ٢٣٥٨، ٢٣٦٠، ٢٣٦٢، ٢٣٦٤، ٢٣٦٦، ٢٣٦٨، ٢٣٧٠، ٢٣٧٢، ٢٣٧٤، ٢٣٧٦، ٢٣٧٨، ٢٣٨٠، ٢٣٨٢، ٢٣٨٤، ٢٣٨٦، ٢٣٨٨، ٢٣٩٠، ٢٣٩٢، ٢٣٩٤، ٢٣٩٦، ٢٣٩٨، ٢٤٠٠، ٢٤٠٢، ٢٤٠٤، ٢٤٠٦، ٢٤٠٨، ٢٤١٠، ٢٤١٢، ٢٤١٤، ٢٤١٦، ٢٤١٨، ٢٤٢٠، ٢٤٢٢، ٢٤٢٤، ٢٤٢٦، ٢٤٢٨، ٢٤٣٠، ٢٤٣٢، ٢٤٣٤، ٢٤٣٦، ٢٤٣٨، ٢٤٤٠، ٢٤٤٢، ٢٤٤٤، ٢٤٤٦، ٢٤٤٨، ٢٤٥٠، ٢٤٥٢، ٢٤٥٤، ٢٤٥٦، ٢٤٥٨، ٢٤٦٠، ٢٤٦٢، ٢٤٦٤، ٢٤٦٦، ٢٤٦٨، ٢٤٧٠، ٢٤٧٢، ٢٤٧٤، ٢٤٧٦، ٢٤٧٨، ٢٤٨٠، ٢٤٨٢، ٢٤٨٤، ٢٤٨٦، ٢٤٨٨، ٢٤٩٠، ٢٤٩٢، ٢٤٩٤، ٢٤٩٦، ٢٤٩٨، ٢٥٠٠، ٢٥٠٢، ٢٥٠٤، ٢٥٠٦، ٢٥٠٨، ٢٥١٠، ٢٥١٢، ٢٥١٤، ٢٥١٦، ٢٥١٨، ٢٥٢٠، ٢٥٢٢، ٢٥٢٤، ٢٥٢٦، ٢٥٢٨، ٢٥٣٠، ٢٥٣٢، ٢٥٣٤، ٢٥٣٦، ٢٥٣٨، ٢٥٤٠، ٢٥٤٢، ٢٥٤٤، ٢٥٤٦، ٢٥٤٨، ٢٥٥٠، ٢٥٥٢، ٢٥٥٤، ٢٥٥٦، ٢٥٥٨، ٢٥٦٠، ٢٥٦٢، ٢٥٦٤، ٢٥٦٦، ٢٥٦٨، ٢٥٧٠، ٢٥٧٢، ٢٥٧٤، ٢٥٧٦، ٢٥٧٨، ٢٥٨٠، ٢٥٨٢، ٢٥٨٤، ٢٥٨٦، ٢٥٨٨، ٢٥٩٠، ٢٥٩٢، ٢٥٩٤، ٢٥٩٦، ٢٥٩٨، ٢٦٠٠، ٢٦٠٢، ٢٦٠٤، ٢٦٠٦، ٢٦٠٨، ٢٦١٠، ٢٦١٢، ٢٦١٤، ٢٦١٦، ٢٦١٨، ٢٦٢٠، ٢٦٢٢، ٢٦٢٤، ٢٦٢٦، ٢٦٢٨، ٢٦٣٠، ٢٦٣٢، ٢٦٣٤، ٢٦٣٦، ٢٦٣٨، ٢٦٤٠، ٢٦٤٢، ٢٦٤٤، ٢٦٤٦، ٢٦٤٨، ٢٦٥٠، ٢٦٥٢، ٢٦٥٤، ٢٦٥٦، ٢٦٥٨، ٢٦٦٠، ٢٦٦٢، ٢٦٦٤، ٢٦٦٦، ٢٦٦٨، ٢٦٧٠، ٢٦٧٢، ٢٦٧٤، ٢٦٧٦، ٢٦٧٨، ٢٦٨٠، ٢٦٨٢، ٢٦٨٤، ٢٦٨٦، ٢٦٨٨، ٢٦٩٠، ٢٦٩٢، ٢٦٩٤، ٢٦٩٦، ٢٦٩٨، ٢٧٠٠، ٢٧٠٢، ٢٧٠٤، ٢٧٠٦، ٢٧٠٨، ٢٧١٠، ٢٧١٢، ٢٧١٤، ٢٧١٦، ٢٧١٨، ٢٧٢٠، ٢٧٢٢، ٢٧٢٤، ٢٧٢٦، ٢٧٢٨، ٢٧٣٠، ٢٧٣٢، ٢٧٣٤، ٢٧٣٦، ٢٧٣٨، ٢٧٤٠، ٢٧٤٢، ٢٧٤٤، ٢٧٤٦، ٢٧٤٨، ٢٧٥٠، ٢٧٥٢، ٢٧٥٤، ٢٧٥٦، ٢٧٥٨، ٢٧٦٠، ٢٧٦٢، ٢٧٦٤، ٢٧٦٦، ٢٧٦٨، ٢٧٧٠، ٢٧٧٢، ٢٧٧٤، ٢٧٧٦، ٢٧٧٨، ٢٧٨٠، ٢٧٨٢، ٢٧٨٤، ٢٧٨٦، ٢٧٨٨، ٢٧٩٠، ٢٧٩٢، ٢٧٩٤، ٢٧٩٦، ٢٧٩٨، ٢٨٠٠، ٢٨٠٢، ٢٨٠٤، ٢٨٠٦، ٢٨٠٨، ٢٨١٠، ٢٨١٢، ٢٨١٤، ٢٨١٦، ٢٨١٨، ٢٨٢٠، ٢٨٢٢، ٢٨٢٤، ٢٨٢٦، ٢٨٢٨، ٢٨٣٠، ٢٨٣٢، ٢٨٣٤، ٢٨٣٦، ٢٨٣٨، ٢٨٤٠، ٢٨٤٢، ٢٨٤٤، ٢٨٤٦، ٢٨٤٨، ٢٨٥٠، ٢٨٥٢، ٢٨٥٤، ٢٨٥٦، ٢٨٥٨، ٢٨٦٠، ٢٨٦٢، ٢٨٦٤، ٢٨٦٦، ٢٨٦٨، ٢٨٧٠، ٢٨٧٢، ٢٨٧٤، ٢٨٧٦، ٢٨٧٨، ٢٨٨٠، ٢٨٨٢، ٢٨٨٤، ٢٨٨٦، ٢٨٨٨، ٢٨٩٠، ٢٨٩٢، ٢٨٩٤، ٢٨٩٦، ٢٨٩٨، ٢٩٠٠، ٢٩٠٢، ٢٩٠٤، ٢٩٠٦، ٢٩٠٨، ٢٩١٠، ٢٩١٢، ٢٩١٤، ٢٩١٦، ٢٩١٨، ٢٩٢٠، ٢٩٢٢، ٢٩٢٤، ٢٩٢٦، ٢٩٢٨، ٢٩٣٠، ٢٩٣٢، ٢٩٣٤، ٢٩٣٦، ٢٩٣٨، ٢٩٤٠، ٢٩٤٢، ٢٩٤٤، ٢٩٤٦، ٢٩٤٨، ٢٩٥٠، ٢٩٥٢، ٢٩٥٤، ٢٩٥٦، ٢٩٥٨، ٢٩٦٠، ٢٩٦٢، ٢٩٦٤، ٢٩٦٦، ٢٩٦٨، ٢٩٧٠، ٢٩٧٢، ٢٩٧٤، ٢٩٧٦، ٢٩٧٨، ٢٩٨٠، ٢٩٨٢، ٢٩٨٤، ٢٩٨٦، ٢٩٨٨، ٢٩٩٠، ٢٩٩٢، ٢٩٩٤، ٢٩٩٦، ٢٩٩٨، ٣٠٠٠، ٣٠٠٢، ٣٠٠٤، ٣٠٠٦، ٣٠٠٨، ٣٠١٠، ٣٠١٢، ٣٠١٤، ٣٠١٦، ٣٠١٨، ٣٠٢٠، ٣٠٢٢، ٣٠٢٤، ٣٠٢٦، ٣٠٢٨، ٣٠٣٠، ٣٠٣٢، ٣٠٣٤، ٣٠٣٦، ٣٠٣٨، ٣٠٤٠، ٣٠٤٢، ٣٠٤٤، ٣٠٤٦، ٣٠٤٨، ٣٠٥٠، ٣٠٥٢، ٣٠٥٤، ٣٠٥٦، ٣٠٥٨، ٣٠٦٠، ٣٠٦٢، ٣٠٦٤، ٣٠٦٦، ٣٠٦٨، ٣٠٧٠، ٣٠٧٢، ٣٠٧٤، ٣٠٧٦، ٣٠٧٨، ٣٠٨٠، ٣٠٨٢، ٣٠٨٤، ٣٠٨٦، ٣٠٨٨، ٣٠٩٠، ٣٠٩٢، ٣٠٩٤، ٣٠٩٦، ٣٠٩٨، ٣١٠٠، ٣١٠٢، ٣١٠٤، ٣١٠٦، ٣١٠٨، ٣١١٠، ٣١١٢، ٣١١٤، ٣١١٦، ٣١١٨، ٣١٢٠، ٣١٢٢، ٣١٢٤، ٣١٢٦، ٣١٢٨، ٣١٣٠، ٣١٣٢، ٣١٣٤، ٣١٣٦، ٣١٣٨، ٣١٤٠، ٣١٤٢، ٣١٤٤، ٣١٤٦، ٣١٤٨، ٣١٥٠، ٣١٥٢، ٣١٥٤، ٣١٥٦، ٣١٥٨، ٣١٦٠، ٣١٦٢، ٣١٦٤، ٣١٦٦، ٣١٦٨، ٣١٧٠، ٣١٧٢، ٣١٧٤، ٣١٧٦، ٣١٧٨، ٣١٨٠، ٣١٨٢، ٣١٨٤، ٣١٨٦، ٣١٨٨، ٣١٩٠، ٣١٩٢، ٣١٩٤، ٣١٩٦، ٣١٩٨، ٣٢٠٠، ٣٢٠٢، ٣٢٠٤، ٣٢٠٦، ٣٢٠٨، ٣٢١٠، ٣٢١٢، ٣٢١٤، ٣٢١٦، ٣٢١٨، ٣٢٢٠، ٣٢٢٢، ٣٢٢٤، ٣٢٢٦، ٣٢٢٨، ٣٢٣٠، ٣٢٣٢، ٣٢٣٤، ٣٢٣٦، ٣٢٣٨، ٣٢٤٠، ٣٢٤٢، ٣٢٤٤، ٣٢٤٦، ٣٢٤٨، ٣٢٥٠، ٣٢٥٢، ٣٢٥٤، ٣٢٥٦، ٣٢٥٨، ٣٢٦٠، ٣٢٦٢، ٣٢٦٤، ٣٢٦٦، ٣٢٦٨، ٣٢٧٠، ٣٢٧٢، ٣٢٧٤، ٣٢٧٦، ٣٢٧٨، ٣٢٨٠، ٣٢٨٢، ٣٢٨٤، ٣٢٨٦، ٣٢٨٨، ٣٢٩٠، ٣٢٩٢، ٣٢٩٤، ٣٢٩٦، ٣٢٩٨، ٣٣٠٠، ٣٣٠٢، ٣٣٠٤، ٣٣٠٦، ٣٣٠٨، ٣٣١٠، ٣٣١٢، ٣٣١٤، ٣٣١٦، ٣٣١٨، ٣٣٢٠، ٣٣٢٢، ٣٣٢٤، ٣٣٢٦، ٣٣٢٨، ٣٣٣٠، ٣٣٣٢، ٣٣٣٤، ٣٣٣٦، ٣٣٣٨، ٣٣٤٠، ٣٣٤٢، ٣٣٤٤، ٣٣٤٦، ٣٣٤٨، ٣٣٥٠، ٣٣٥٢، ٣٣٥٤، ٣٣٥٦، ٣٣٥٨، ٣٣٦٠، ٣٣٦٢، ٣٣٦٤، ٣٣٦٦، ٣٣٦٨، ٣٣٧٠، ٣٣٧٢، ٣٣٧٤، ٣٣٧٦، ٣٣٧٨، ٣٣٨٠، ٣٣٨٢، ٣٣٨٤، ٣٣٨٦، ٣٣٨٨، ٣٣٩٠، ٣٣٩٢، ٣٣٩٤، ٣٣٩٦، ٣٣٩٨، ٣٤٠٠، ٣٤٠٢، ٣٤٠٤، ٣٤٠٦، ٣٤٠٨، ٣٤١٠، ٣٤١٢، ٣٤١٤، ٣٤١٦، ٣٤١٨، ٣٤٢٠، ٣٤٢٢، ٣٤٢٤، ٣٤٢٦، ٣٤٢٨، ٣٤٣٠، ٣٤٣٢، ٣٤٣٤، ٣٤٣٦، ٣٤٣٨، ٣٤٤٠، ٣٤٤٢، ٣٤٤٤، ٣٤٤٦، ٣٤٤٨، ٣٤٥٠، ٣٤٥٢، ٣٤٥٤، ٣٤٥٦، ٣٤٥٨، ٣٤٦٠، ٣٤٦٢، ٣٤٦٤، ٣٤٦٦، ٣٤٦٨، ٣٤٧٠، ٣٤٧٢، ٣٤٧٤، ٣٤٧٦، ٣٤٧٨، ٣٤٨٠، ٣٤٨٢، ٣٤٨٤، ٣٤٨٦، ٣٤٨٨، ٣٤٩٠، ٣٤٩٢، ٣٤٩٤، ٣٤٩٦، ٣٤٩٨، ٣٥٠٠، ٣٥٠٢، ٣٥٠٤، ٣٥٠٦، ٣٥٠٨، ٣٥١٠، ٣٥١٢، ٣٥١٤، ٣٥١٦، ٣٥١٨، ٣٥٢٠، ٣٥٢٢، ٣٥٢٤، ٣٥٢٦، ٣٥٢٨، ٣٥٣٠، ٣٥٣٢، ٣٥٣٤، ٣٥٣٦، ٣٥٣٨، ٣٥٤٠، ٣٥٤٢، ٣٥٤٤، ٣٥٤٦، ٣٥٤٨، ٣٥٥٠، ٣٥٥٢، ٣٥٥٤، ٣٥٥٦، ٣٥٥٨، ٣٥٦٠، ٣٥٦٢، ٣٥٦٤، ٣٥٦٦، ٣٥٦٨، ٣٥٧٠، ٣٥٧٢، ٣٥٧٤، ٣٥٧٦، ٣٥٧٨، ٣٥٨٠، ٣٥٨٢، ٣٥٨٤، ٣٥٨٦، ٣٥٨٨، ٣٥٩٠، ٣٥٩٢، ٣٥٩٤، ٣٥٩٦، ٣٥٩٨، ٣٦٠٠، ٣٦٠٢، ٣٦٠٤، ٣٦٠٦، ٣٦٠٨، ٣٦١٠، ٣٦١٢، ٣٦١٤، ٣٦١٦، ٣٦١٨، ٣٦٢٠، ٣٦٢٢، ٣٦٢٤، ٣٦٢٦، ٣٦٢٨، ٣٦٣٠، ٣٦٣٢، ٣٦٣٤، ٣٦٣٦، ٣٦٣٨، ٣٦٤٠، ٣٦٤٢، ٣٦٤٤، ٣٦٤٦، ٣٦٤٨، ٣٦٥٠، ٣٦٥٢، ٣٦٥٤، ٣٦٥٦، ٣٦٥٨، ٣٦٦٠، ٣٦٦٢، ٣٦٦٤، ٣٦٦٦، ٣٦٦٨، ٣٦٧٠، ٣٦٧٢، ٣٦٧٤، ٣٦٧٦، ٣٦٧٨، ٣٦٨٠، ٣٦٨٢، ٣٦٨٤، ٣٦٨٦، ٣٦٨٨، ٣٦٩٠، ٣٦٩٢، ٣٦٩٤، ٣٦٩٦، ٣٦٩٨، ٣٧٠٠، ٣٧٠٢، ٣٧٠٤، ٣٧٠٦، ٣٧٠٨، ٣٧١٠، ٣٧١٢، ٣٧١٤، ٣٧١٦، ٣٧١٨، ٣٧٢٠، ٣٧٢٢، ٣٧٢٤، ٣٧٢٦، ٣٧٢٨، ٣٧٣٠، ٣٧٣٢، ٣٧٣٤، ٣٧٣٦، ٣٧٣٨، ٣٧٤٠، ٣٧٤٢، ٣٧٤٤، ٣٧٤٦، ٣٧٤٨، ٣٧٥٠، ٣٧٥٢، ٣٧٥٤، ٣٧٥٦، ٣٧٥٨، ٣٧٦٠، ٣٧٦٢، ٣٧٦٤، ٣٧٦٦، ٣٧٦٨، ٣٧٧٠، ٣٧٧٢، ٣٧٧٤، ٣٧٧٦، ٣٧٧٨، ٣٧٨٠، ٣٧٨٢، ٣٧٨٤، ٣٧٨٦، ٣٧٨٨، ٣٧٩٠، ٣٧٩٢، ٣٧٩٤، ٣٧٩٦، ٣٧٩٨، ٣٨٠٠، ٣٨٠٢، ٣٨٠٤، ٣٨٠٦، ٣٨٠٨، ٣٨١٠، ٣٨١٢، ٣٨١٤، ٣٨١٦، ٣٨١٨، ٣٨٢٠، ٣٨٢٢، ٣٨٢٤، ٣٨٢٦، ٣٨٢٨، ٣٨٣٠، ٣٨٣٢، ٣٨٣٤، ٣٨٣٦، ٣٨٣٨، ٣٨٤٠، ٣٨٤٢، ٣٨٤٤، ٣٨٤٦، ٣٨٤٨، ٣٨٥٠، ٣٨٥٢، ٣٨٥٤، ٣٨٥٦، ٣٨٥٨، ٣٨٦٠، ٣٨٦٢، ٣٨٦٤، ٣٨٦٦، ٣٨٦٨، ٣٨٧٠، ٣٨٧٢، ٣٨٧٤، ٣٨٧٦، ٣٨٧٨، ٣٨٨٠، ٣٨٨٢، ٣٨٨٤، ٣٨٨٦، ٣٨٨٨، ٣٨٩٠، ٣٨٩٢، ٣٨٩٤، ٣٨٩٦، ٣٨٩٨، ٣٩٠٠، ٣٩٠٢، ٣٩٠٤، ٣٩٠٦، ٣٩٠٨، ٣٩١٠، ٣٩١٢، ٣٩١٤، ٣٩١٦، ٣٩١٨، ٣٩٢٠، ٣٩٢٢، ٣٩٢٤، ٣٩٢٦، ٣٩٢٨، ٣٩٣٠، ٣٩٣٢، ٣٩٣٤، ٣٩٣٦، ٣٩٣٨، ٣٩٤٠، ٣٩٤٢، ٣٩٤٤، ٣٩٤٦، ٣٩٤٨، ٣٩٥٠، ٣٩٥٢، ٣٩٥٤، ٣٩٥٦، ٣٩٥٨، ٣٩٦٠، ٣٩٦٢، ٣٩٦٤، ٣٩٦٦، ٣٩٦٨، ٣٩٧٠، ٣٩٧٢، ٣٩٧٤، ٣٩٧٦، ٣٩٧٨، ٣٩٨٠، ٣٩٨٢، ٣٩٨٤، ٣٩٨٦، ٣٩٨٨، ٣٩٩٠، ٣٩٩٢، ٣٩٩٤، ٣٩٩٦، ٣٩٩٨، ٤٠٠٠، ٤٠٠٢، ٤٠٠٤، ٤٠٠٦، ٤٠٠٨، ٤٠١٠، ٤٠١٢، ٤٠١٤، ٤٠١٦، ٤٠١٨، ٤٠٢٠، ٤٠٢٢، ٤٠٢٤، ٤٠٢٦، ٤٠٢٨، ٤٠٣٠، ٤٠٣٢، ٤٠٣٤، ٤٠٣٦، ٤٠٣٨، ٤٠٤٠، ٤٠٤٢، ٤٠٤٤، ٤٠٤٦، ٤٠٤٨، ٤٠٥٠، ٤٠٥٢، ٤٠٥٤، ٤٠٥٦، ٤٠٥٨، ٤٠٦٠، ٤٠٦٢، ٤٠٦٤، ٤٠٦٦، ٤٠٦٨، ٤٠٧٠، ٤٠٧٢، ٤٠٧٤، ٤٠٧٦، ٤٠٧٨، ٤٠٨٠، ٤٠٨٢، ٤٠٨٤، ٤٠٨٦، ٤٠٨٨، ٤٠٩٠، ٤٠٩٢، ٤٠٩٤، ٤٠٩٦، ٤٠٩٨، ٤١٠٠، ٤١٠٢، ٤١٠٤، ٤١٠٦، ٤١٠٨، ٤١١٠، ٤١١٢، ٤١١٤، ٤١١٦، ٤١١٨، ٤١٢٠، ٤١٢٢، ٤١٢٤، ٤١٢٦، ٤١٢٨، ٤١٣٠، ٤١٣٢، ٤١٣٤، ٤١٣٦، ٤١٣٨، ٤١٤٠، ٤١٤٢، ٤١٤٤، ٤١٤٦، ٤١٤٨، ٤١٥٠، ٤

نصوصها

الجات
نصوصها

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	دليل القارئ غير المتخصص الى فهم اتفاقية الجات	محمد بازل	الشرق الاوسط	٦٢٠٣	١١/٢٢ / ١٩٩٥	٩
٢	المبادئ التي تقوم عليها الجات	سبحر محمد عبد العزيز	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤		١٩٩٦	١٢
٣	الاطار العام الى الاتفاقية	اسامة المنجوب	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية		١٩٩٦	١٦

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد بلول
الموضوع الفرعي :	نصوصها	رقم العدد :	٦٢٠٣
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	١٩٩٥/١١/٢٢

دليل اقارئ غير المتخصص الى فهم اتفاقية «الجات»

مكتبة

بلول: المكتور محمد بلول (*)

تحتوي اتفاقية الجات، التي صاغها دولة مصرية للاضواء عندما تم في اللغة المصرية التوقيع والتصديق النهائي عليها في شهر ابريل (نيسان) عام 1994، على تلك الشروط عليها في عام 1947 الى اتفاقية جديدة في المملكة العربية السعودية عام 1994، واصبحت تعرف الآن بميثاق التجارة الدولية.

يشكل هذا الاتفاق الهيكل العام لما يعرف بميثاق التجارة الدولية، وسوف تصبح هذه المؤسسة ثابتة كوسيلة دولية بعد ذلك التاريخ للاشياء والتصدير وصادقوا العقد الدولي.

يبدأ تاريخ وسريان مفعول العمل بهذه الاتفاقية من ميثاق اثنان

التي عام 1995، وذلك أصبحت الاتفاقية سارية المفعول لتأسيس

للتجارة الدولية منذ ذلك التاريخ. تحتوي الاتفاقية على 28 اتفاقاً

فولاً، ومن أهم ما ترمي الى تحقيقه لثلاث دول عربية عليها هو:

الغاء كافة القيود والحدود والرسوم والقيود وغير العرفية

والنوعية والتجارة التي من شأنها اعتمادها أو عراقية حرية التجارة

الدولية بين الدول الأعضاء. من أهم الاتفاقية تنفذ بين

الأنظمة والغاء شروط الدولة الأولى أو الأكثر رعاية.

من أهم الامتيازات التفضيلية، التمييز في المعاملة التي يتم

الاتفاق عليها بين دولتين أو أكثر في مواجهة دولة احدى الأعضاء الآخر

في طريق الغاء التمييزي لعدم التمييز، وكذلك الغاء التمييزي

التمييز والفرق بين الدولتين في نهاية فترة الاتفاقية، والتميز المميز في الاتفاقية

على خمس سنوات للدول المتقدمة. وتحدد تجارة الخدمات ومبادئ

التجارة الدولية مثل البنوك والتمويل والمؤسسات المالية الأخرى.

تحرير مبادئ ومحددات التعميم للمعيار الفكرية والاتحاد. منحت الاتفاقية الدول النامية

التي يقل دخل الفرد فيها عن 1000 دولار أمريكي حق الخصصون في

تخفيضات وتفضيلات من الدول المتقدمة، وكذلك حق الحصول على

قروض قصيرة الأجل من البنك الدولي وصادقوا بقاءه لتجارة الحرة.

اعتمدت الاتفاقية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات للدول المتقدمة

وعشر سنوات للدول النامية من تاريخ بدء العمل بالاتفاقية في عام 1995

من أجل التمييز التفضيلي والاستعداد داخلياً في كل دولة

لتطبيق الاتفاقية والتعامل بموجب بنودها واحكامها.

منحت الاتفاقية بعض الاستثناءات والتفصيلات

والتمييز للدول النامية ومبادئ التي ما يتعلق بمسبب التمييز

التمييزي أو التمييزي التعميم. حرصت الدول المتقدمة على

تحرير جزئي للقيود على حركة انتقال العمالة الماهرة والتخصصية

والاقتصاديات واعتمدت الاتفاقية التخصصية للمعالم والمعارف

والخدمات المتخصصة العالمية في شكل اتفاق جماعي منظم بين الدول المتقدمة

والدول النامية. فرضت الاتفاقية بعض الشروط

على الدول النامية من أجل ان تلتزم بدواعي التنمية من أجل رفاهة قواعدها

ومعها شروط الصحة والسلامة. قررت الاتفاقية بين الدول النامية

التي يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء يجب ان لا تكون بشكل

مطلق وأنها لا تميز ومحدد ضمن مبلغ معين ولا تمييز

وقد ان لا تطبق على أهم مورد. ان تلتزم الجات الجديدة في كل قطاع

نوعاً من تلتزم الخصص على بعض القطاعات بين الدول المتقدمة في

الخدمات والدول النامية في الجات. الدول الالة في

التمويل الجات. الدول النامية في الجات. الدول النامية في الجات.

سبعيناً في كل من الدول النامية في الجات. الدول النامية في الجات.

75% - 25% من الدول النامية في الجات. الدول النامية في الجات.

سبعيناً من الدول النامية في الجات. الدول النامية في الجات.

25% - 75% من الدول النامية في الجات. الدول النامية في الجات.

تمثل دول الشمال قطب جنوب للاقتصاد ومبادئ من دول الجنوب.

تمثل دول الجنوب قطب دول للاقتصاد من دول الشمال.

بلغت قيمة حجم التجارة الدولية في عام 1990 و1990 مليون دولار

الصناعية 66% من مجموع التجارة الصناعية مقابل 20% للخدمات، و15%

الدولية مقابل 20% للخدمات، و15% أصبح معدل زيادة النمو السنوي

في التجارة العالمية أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي للدول

القوية العالمي وأصبحت للتجارة العالمية المصدر الوحيد لتوفير

مستوى المعاملة الكاملة والتوظيف الكامل للاقتصاد المحلي سواء في

الدول المتقدمة أو الدول النامية. حققت الجات زيادة كبيرة في ترات

الدول المشاركة فيها، وبإذات الدول الصناعية مثل اليابان والدولة

وغيرها، ولولا حرية التجارة الدولية لما استطاعت معظم الدول المتقدمة ان

تحقق معدلات عالية من الرفاهية الاقتصادية التي تتمتع بها الآن. لذا

يجب علينا البحث في الجاتيات والتمييز والتمييز بين دول النامية

والتمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

على التمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

على التمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

على التمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

على التمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

على التمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

على التمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

على التمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

على التمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

على التمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

على التمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

على التمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

على التمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

على التمييز بين دول النامية وبين دول النامية. ان محاولة القضاء

ومن أجل تحقيق هذا الهدف العالمي فرضت الاتفاقية على فرض

نوعين من الالتزام على الأعضاء: الالتزام الأول عام (يشمل

بالمبادئ العامة) اتفاقية تحتوي على التزامات بالمبادئ العامة يلتزم بها

جميع الدول الأعضاء من إعطاء استثناءات خاصة ومؤقتة للدول

النامية من أجل معالجة مشكلاتها، واعتمادها فرصة زمنية طويلة حتى

تكون كافية للتكيف مع بنود واتحاد الاتفاقية التي تنقل بالمبادئ العامة.

الالتزام الثاني التزام خاص، وهو عام من التزام بمبادئ وردت في

الاتفاقية تفرض على التزامات محددة ومحددة المقصود بها بان تقوم كل

دولة بربط مستوى التجارة الخارجية فيها بمستوى الحد المعمول به

والقيود على جميع بقية الدول والأعضاء والمشاركة بالاتفاقية العامة.

وإذا كانت دولة من دول الأعضاء من قامت بتعديل هذا القيد الحي

في من التجارة الخارجية في الدول النامية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

إلى بقية الدول المتقدمة في الاتفاقية، فإن الدولة المتقدمة تتخذ

1990/11/22

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد بول
الموضوع الفرعي :	نصوصها	رقم العدد :	٢٢٠٣
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	١٩٩٥/١١/٢٢

• تسجيل العلامة التجارية الفارقة والمميزة لمدة لا تقل عن سبع سنوات قابلة للتجديد باستمرار عند معاملة وتصبح تلك العلامة وأمية اذا لم يتم استخدام تلك العلامة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية.

• إزاء استمرار الولايات المتحدة الأميركية في المفاوضات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية لواجبه الدول التي تلتزم على التقيد والتطبيق السليم والتدابير العادلة، من أجل حماية مصالحها الحيوية لقد أصدرت مبادئ لواجبه الممارسات التجارية غير المشروعة وهما:

أولاً: مزاولة أعمال التقليد عند المنع أو الدولة المتخفة

ثانياً: تركيز وتضليل جهود جميع الدول المشاركة في الاتفاقية على محاربة خطر منافسة المقلدين

• ولقد حرصت جميع الدول المشاركة على تأكيد أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية وأثرها في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية وتطور الصناعات المحلية غير المقلدة في الدول التي كانت تعتمد على إنتاج السلع المقلدة

• وأكدت الاتفاقية على الأعضاء بأن ما تضمنته الاتفاقية الخاصة بحفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية من بنود وأحكام لاتباعها تلك الحد الأدنى الذي يمكن الاتفاق عليه عالمياً، ولذلك فإن الاتفاقية تحت وتشجع كل طرف في الاتفاقية بأن يقوم بتطبيق مسؤوليات الفصل من الضمانات للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية محلياً وعالمياً، ولكن طرف المراجعة التامة في تغيير الفصل وأحسن الوسائل من أجل ضمان تنفيذ أحكام ومبادئ الاتفاقية الخاصة بحماية وحقوق الملكية الفكرية ضمن إطار وحماية اتفاقية

وقوانين كل دولة من الدول الأعضاء

أ. يجب أن تكون المستحقات المستوردة مطابقة تماماً للمواصفات والمعايير والشروط المنصوصة لهذه المنتجات في الدول المستوردة من أجل أن تستمتع هذه الدولة أو الدول بالحمية وتوفرها لها وبالتالي قبول احتياجاتها في تميزها ضد المنتجات المستوردة الواردة من دولة أو دول أخرى.

ب. لكي تكتسب مستحاسب ومواصفات وشروط كل دولة بالنسبة للقيمة المضافة والشرعية يجب أن تكون هذه المستحاسب والمواصفات والشروط بنفسها مطابقة على السلع المحلية والمستوردة في آن واحد.

ج. استندت الفقرة الخاصة بالصحة والسلامة بأن تشوهر في السلع المستوردة المواصفات الخاصة والمختلفة بالمنتجات الصحية ومراعاة قواعد السلامة، وإلا لا يسمح باستيرادها

وضوع الرئيسى :	الجاء	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز
رضوع الفرعى :	نصوصها	رقم العدد :	
صدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجاء ٩٤	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

المبادئ التى تقوم عليها الجاء

(أ) عدم التمييز

تنص المادة الأولى من الاتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعاقد ، وفورا وبلا شروط ، جميع الرابا والحقوق والإعفاءات التى تمنح لأى بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد ، ومن ثم فإن هذا المبدأ ينطوى على عدم التمييز بين الدول الأعضاء فى الجاء فى ظروف منافسة بالأسواق الدولية ، فأى ميزة تجارية بمنحها لبلد آخر يستفيد منها ودون مطالة باقى الدول الأعضاء فى الجاء .

ولقد استثنت الدول النامية من تطبيق مبدأ الدول الأولى بالرعاية فى الحالات المعاملة لما يأتى :

(١) الترتيبات الحماية للصناعات الوليدة فى الدول النامية حتى تقوى على المنافسة العالمية .

(٢) العلاقات التفضيلية التى تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبعض البلدان النامية التى كانت قديماً مستعمرة لها .

(٣) الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الإقتصادية ، وتشجيعاً على تحرير التجارة الخارجية يلاحظ أن الجاء لا تتعارض مع قيام الاتحادات أو الأسواق المشتركة مثل السوق الأوروبية المشتركة أو السوق العربية المشتركة أو السوق الأفريقية المشتركة ... الخ . إلا أنه تمت التفرقة فى هذا الصدد بين التكتلات للدول المتقدمة والدول النامية كما يأتى :

*** التكتل الإقتصادى للدول المتقدمة :** تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية ، إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافياً إلى إقليم اقتصادى معين .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز
الموضوع الفرعى :	نصوصها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

* التكل الاقتصادى للدول النامية : تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية كافة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجارى حتى ولو كانت غير متممة إلى إقليم جغرافى معين . ويسرى هذا على اتفاقيات التجارة التفضيلية والمناطق الحرة والاتحادات الجمركية .

(ب) المصادقية (الشفافية)

ويقصد به الاعتماد على التعريفية الجمركية وليس على القيود الكمية إذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية . وبذلك يتبغى على الدول التى يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز فى ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار كالتعريفية الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل حصص الاستيراد . ويرجع ذلك إلى أنه فى ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المخلئ .

وهناك استثناءات من هذا المبدأ هى :

- * حالة الدولة التى تواجه عجزاً حاداً فى ميزان المدفوعات .
- * السماح فى حالات خاصة باستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية .
- * حالة الزيادة الطارئة فى عرض سلعة معينة مما يهدد الإنتاج المخلئ بخطر جسيم وعلى الأخص الصناعات الوليدة .

(ج) التفاوض فى اطار الجات :

وبعنى ذلك اعتبار منظمة الجات الاطار التفاوضى المناسب لتنفيذ الأحكام أو نسوية المنازعات . ويرجع اقرار هذا المبدأ إلى أن الجات ذاتها لا تملك - رغم أن الاتفاقية ملزمة لأعضائها - سلطة الاجبار فى التنفيذ أو الالتزام وعدم الاخلال بهذه الاتفاقية .

موضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز
موضوع الفرعى :	نصوصها	رقم العدد :	
مصدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

(د) المعاملة التجارية التفضيلية :

ومضمون هذا المبدأ هو منح الدول النامية علاقات جارية تفضيلية مع الدول المتقدمة وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية فى التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية .

(هـ) التبادلية :

ويقضى هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها ولكن فى اطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية . بمعنى أن كل تخفيف فى الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما لابد وأن يقابله تخفيف معادل فى القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التى تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات فى هذا الصدد يصبح ملزماً لكل الدول . ولا يجوز اجراء أى تعديل جديد الا بمفاوضات جديدة . ويستثنى من ذلك :

١ - حماية الصناعات الوليدة فى الدول النامية حتى تقدر على المنافسة الدولية .

٢ - ترتيبات المنتجات متعددة الأطراف (مثل المنسوجات القطنية) .

الإغراق واتفاقية الجات

توضح المادة السادسة^(١) من اتفاقية الجات مفهوم الإغراق وشروطه والوسائل والإجراءات التى تتبعها الدول المتضررة لأبواب ذلك على النحو الآتى :

(أ) تعريف الإغراق بأنه « الحالة التى يكون فيها سعر تصدير السلعة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلى بلد آخر أو تقل عن تكاليف انتاجها » .

كُتِبَ الْمَقَالُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ

صومع الرئيسى :	الجات :	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز
صومع الفرعى :	نصوصها :	رقم العدد :	
صدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

(ب) اجراءات اثبات الإغراق وحل المنازعات .

- يتعين على الدول المتضررة والتي تدعى وجود حالة الإغراق لأسواقها من قبل دولة أو دول ما اقامة الدليل على ذلك وفقاً لنصوص اتفاقية الجات - إثبات أن هذا الإغراق سوف يتسبب فى إحداث أضرار فى بعض أو كل الصناعات الوطنية .
- تقوم الجهات المسئولة فى المنظمة العالمية للتجارة باجراء تحقيقات فى مدة أقصاها عام واحد .
- خلال مراحل التحقيق يلتزم طرفا النزاع بتقديم أدلة الإثبات أو النفى على وقائع النزاع .
- إذا انتهى التحقيق بصحة الاغراق وأضراره يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة فى شكل فرض حصص أو رسوم جمركية ... الخ .
- أجازت الاتفاقية فى حالة الشك فى أسعار احدى السلع محل النزاع ، أن يتم فرض ضريبة اضافية عليها لمدة ستة شهور .

أهداف الجات

- رفع مستوى المعيشة للدولة الأعضاء .
- السعى نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء .
- تنشيط الطلب الفعال .
- رفع مستوى الدخل القومى الحقيقى .
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية .
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات .
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية .
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية .
- اقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية .

رضوع الرئيسي :	المجلات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
رضوع الفرعي :	نصوصها	رقم العدد :	
صدر :	(كتاب) المجلات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

الإطار العام للاتفاقية

تضمنت الاتفاقية الأصلية للمجات، والتي أبرمت في عام ١٩٤٧، في بدايتها ٣٥ مادة تتناول الأحكام المختلفة المتفق عليها في إطار المبادئ العامة لتحرير التبادل التجاري السلمي، ولما كانت هذه الاتفاقية تتأسس على فكرة تبادل المعاملة التفضيلية من خلال تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية على قدم المساواة بين كافة الدول الأعضاء، لذا خلقت الاتفاقية في بادئ الأمر من أية أحكام تتعلق بمطالبات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، ونتيجة للمساعي والجهود التي بذلتها الدول النامية منذ إبرام الاتفاقية، أمكن في عام ١٩٦٥ التوصل إلى بروتوكول تكميلي لتعديل هيكل الاتفاقية، وتمت بالفعل الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء والذي أسفر عن إضافة باب رابع للاتفاقية الأصلية يتناول

العلاقة بين التجارة والتنمية وتمتع الدول النامية بموجبه بمعاملة خاصة، واشتمل هذا الباب على ثلاث مواد جديدة بأرقام ٣٦، ٣٧، ٣٨. ولكي نلقى المزيد من الضوء على الاتفاقية الأصلية للتعريفات والتجارة سنعرض في إيجاز لما تضمنته موادها مع شيء من التفصيل لمواد الباب الرابع الخاص بمعاملة الدول النامية.

الباب الأول: وتضمن المادتين الأولى والثانية، ويتناول التزام الأطراف المتعاقدة بتطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، ومنح المعاملة الوطنية للسلع الأجنبية المستوردة، كما ينص على تبادل التنازلات الجمركية المتفق عليها في جداول التنازلات المتبادلة والتي تلحق بالاتفاقية.

الباب الثاني: يضم المواد من ٣ إلى ٢٣، ويتناول تأكيد التزام الدول الأعضاء بأحكام الاتفاقية، ويحظر فرض الضرائب أو الإجراءات التي يكون لها أثر مقيد للتجارة أو تميز ضد الواردات، وتنظيم نقل السلع العابرة «التراڤيت»، ويضع إجراءات مكافحة الدعم والإغراق، وأسلوب احتساب الجمارك، وعلامات المنشأ، ويحظر فرض القيود الكمية على الواردات كما تنظم مواد هذا الباب الاستثناءات الممنوحة للدول لاعتبارات تتعلق بموازين المدفوعات والاستثناءات الأمنية، وتحدد أيضا الإطار المناسب لإجراء المشاورات فيما بين الأطراف المتعاقدة.

المجلد	مصدر	نصوصها	رقم العدد	اسم كاتب المقال	اسم المجلد
١٩٩٦	كتاب الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور			

الباب الثالث: يضم المواد من ٢٤ إلى ٣٥، وينظم وضع الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة من منظور شرط الدولة الأولى بالرعاية، وكذا الاعتبارات التي يحق للأعضاء بموجبها تعديل أو سحب الالتزامات التي سبق الاتفاق عليها، كما يتناول هذا الجزء أيضا أسلوب عمل الجات وطريقة اكتساب العضوية وتعديل **الباب الرابع:** وهو الباب الذي تمت إضافته بموجب بروتوكول ١٩٦٥ بناء على طلب الدول النامية الأعضاء ويضم ثلاث مواد:-

المادة ٣٦: تتناول مبادئ وأهداف التنمية الاقتصادية وتدابير تيسير تجارة المواد والسلع الأولية وتنوع إنتاج الدول النامية، وتوفير المساندة الدولية لهذه الدول لعلاج مشكلات نقص حصيللة الصادرات.

المادة ٣٧: تضع نوعين من الالتزامات على الأطراف المتعاقدة:

١ - تلزم الدول المتقدمة بعدة أحكام لخدمة مصالح الدول النامية، كإعطاء الأولوية في التنازلات الجمركية للسلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية سواء كانت سلعا مصنعة أو في صورتها الأولية والامتناع عن فرض رسوم جديدة أو زيادة أعباء الرسوم الجمركية والحواجز القائمة على منتجات الدول النامية الأعضاء.

٢ - الالتزام بتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الباب الرابع على الدول النامية الأخرى من غير الأعضاء في الاتفاقية لصالح دعم جهود التنمية المستقبلية فيها.

المادة ٣٨: وتنص على أن تتعاون الأطراف المتعاقدة لتنفيذ الأهداف المنصوص عليها في المادة ٣٦ عن طرق التوصل لاتفاقيات دولية تحسن من إمكانية تسويق السلع الأولية ذات الأهمية التصديرية للدول النامية، والتعاون مع الأمم المتحدة وكافة وكالاتها المتخصصة لزيادة صادرات الدول النامية بوجه عام.

المجلدات :	اسم كاتب المقال :	اسم المجلد :
نصوصها :	رقم العدد :	
كتاب) المجلدات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

- بهذا الإطار القانوني الشامل خرجت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى النور، ونظراً لأنها قد تأسست على النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية التي سادت القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فلقد اقتصر نطاقها على تحرير التجارة السلعية فقط فيما بين الدول الأعضاء التي خاضت عدة جولات للمفاوضات بهدف تحقيق المزيد من حرية التجارة السلعية الدولية، واستمرت الاتفاقية في النمو عن طريق جذب المزيد من الأعضاء واتساع دائرة عضويتها لتضم العديد من دول شرق أوروبا المتحولة اقتصادياً، بالإضافة إلى روسيا التي تقدمت بطلب للانضمام إلى الاتفاقية وكذلك الصين، وظلت هذه الاتفاقية منذ إبرامها في عام ١٩٤٧ وحتى نهاية عام ١٩٩٤ الأداة القانونية الدولية الوحيدة التي تنظم بهذه الصورة الشاملة نشاط التبادل التجاري الدولي سواء من خلال مجموعة المبادئ والقواعد والإجراءات التي أقرت أحكامها والتزمت بها الدول الأعضاء، أو عن طريق التخفيضات والتنازلات الجمركية المتبادلة على اتساع نطاق عضويتها مما أسهم بصورة كبيرة في خفض عوائق التجارة وزيادة حجم التدفقات السلعية الدولية بوجه عام.

والدول النامية

عام

الجات
والدول النامية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	انعكاسات اتفاقية الجات على الدول النامية	الجريدة	الشرق الاوسط	٥٦١٣	١٩٩٤/٤/١١	١٩
٢	الدول النامية	اسامة المجدوب	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية		١٩٩٦	٢١
٣	حقوق الدول النامية في اطار اتفاقات الجات	مصطفى سلامة	الاهرام	٤٠٣٣٤	١٩٩٧/٥/١٢	٣٦

صوب الرئيسى :	المجالت	اسم كاتب المقال :
صوب الفرعى :	والدول النامية	رقم العدد :
صدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :

٥٦١٣

١٩٩٤/٤/١١

انعكاسات اتفاقية الـ «جات» على الدول النامية

لندن - الشرق الاوسط

وهنا قال نصرت نظير المسؤول في «منظمة الجات في جنيف لـ الشرق الاوسط، ان الاتفاقية، اكملت الآن حلقة كاملة في تاريخها الذي يقارب الخمسين عاما، باقرارها مجددا تأسيس ما اتفق عليه هذه المرة باسم «منظمة التجارة العالمية، وهي تسمية تختلف للفتيا فقط (ربما من باب التهديد) عن سابقتها التي لم تر النور. ويقول نظير ان من المتوقع نشيخ المنظمة الجديدة في يناير (كانون الثاني) المقبل، او في غضون 1995 على اكثر تقدير.

يبلغ عدد الدول، النامية، المنضمة لاتفاقية الجات الآن نحو لمائتين دولة من بينها ست دول عربية في الجزائر وعصر والكويت والمغرب وتونس والمجرين (انضمت الأخيرة قبل ثلاثة ايام فقط من اقرار الاتفاق الأخير) وان كانت دول عربية أخرى من بينها السعودية تتفاوض الآن حول الانضمام اليها. وعقب الوصول إلى اتفاق في منتصف ديسمبر الماضي اجتمع اعضاء الاتفاقية على نه ذمة الاتفاق الجديد في مراكش في المغرب في ابريل (نيسان) المقبل مما يظهر اهتمام «منظمة» اجبات بتأحييد وجهتها الجديد تجاه الدول النامية، خاصة ان «دورة الاوروجواي» هي الأولى التي تحمل اسم دولة من خارج العالم الصناعي.

تجلت غلبة مصالح الدول الصناعية بوضوح في مفاوضات «دورة الاوروجواي»، على وجه الخصوص، إذ انضمت معظم مفاوضاتها على خلافات بين اللاعبين للكار خاصة الولايات المتحدة وفرنسا واليابان ودول الاتحاد الاوروبي (المجموعة الاوروبية) والذي حاول كل طرف منها الحصول على أقصى حد ممكن من التنازلات. وبلغ اقل كس من مئة لها بصرف النظر عن مصالح الاطراف الصناعية الأخرى تأهيك من مصالح الدول النامية والتي لم يبعد دورها في مفاوضات الدورة نور المتخرج أو الرائب على احسن الأحوال.

قبل ساعات قليلة من انقضاء ليلة منتصف ديسمبر (كانون الاول) اضى نفس العالم المصعد إثر اذاعة خبر توصل بموجبه مفاوضات «الاتفاقية العامة للتجارة والتجارة» (جات) إلى اتفاق حول تحرير وتنظيم تجارة العالمة في السلم والخدمات بعد ان كانت توقعات انهيار

لأوضاع تلوح في الافق في الصباح. استغرقت المفاوضات التي انطلق عليها «دورة الاوروجواي» نحو سبع سنوات من الدالات المصنعية بين اللاعبين الكبار في الدول صناعية كانت تحصد خائلا بالاتفاقية بمرمتها. وبعد توقف مفاوضات عدة مرات بسبب نزاعات حادة بين هذه الدول حاز الوصول إلى اتفاق في اللحظات الأخيرة، رغم قول الكثير حول العالم بأنه لم يات سجنجات جوهرية، ارتياح معظم اوساط الاعمال والدول البالغ عددها 11 الداخلة في الاتفاقية وأن كان بعضها مثل ايران أعلن عن «تحفظه» نود واهداف وطرق تحقيق الاتفاقية الجديدة والتي يسري مفعولها في مشارف القرن المقبل على الأقل.

في هذه السنوات اتسعت بحث المفاوضات مسائل كثيرة بعضها نصت على الاتجاهات العامة وبعضها يخص التفاصيل الفنية. مسائل الغاء أو على الأقل تخفيف القيود الجمالية الضريبية وغير ضريبية بما فيها السلفوف والخصم المفروضة من قبل الدول صناعية على منتجات الدول النامية في آسيا وأفريقيا وامريكا جنوبية خاصة السلم الزراعية وبعض المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والالكترونيات ومنتجات صناعية أخرى كثيرة من بينها طع استهلاكية ومعمرة ومواد اولية مصنعة ونصف مصنعة وحتى هجي المواد الخام. واشتملت المفاوضات ايضا لأول مرة على تحرير التجارة في السلم غير المتطورة مثل اعمال المصارف والتأمين والطيران السباحة والنقل البحري والنري إلى جانب وسائل التحكم وحل النزاعات التجارية وتفتين مستندات الصادرات.

كانت «منظمة» الجات المتشركة في جنيف منذ قباها في عام 1947 وإلى عهد قريب (رغم مشاركة دول نامية منها الهند ويورما ضمن لدول الثلاث والعشرين المؤسسة لها) تعد من وجهة نظر الدول النامية إلى انها أساسا معقلة لمصالح العالم الصناعي التقليدي في أوروبا

شمال امريكا وحديثا اليابان والتي اصحت عملا تجاريا مهما. استست مجبات، كواحدة من الهيئات الدولية التي قامت ضمن نظام بريتون وودز، في اعقاب الحرب العالمية الثانية المنوطة بانعاش تجارة

الخصاصيات الدول الصناعية في المقام الأول بعد تعرض معظمها خضار حربية. واحدة كان الهدف محدث هو تأسيس مؤسسة باسم منظمة التجارة الدولية، ولكن بسبب عدم اتفاق المؤسسين استقر الامر على إنشاء «اتفاقية» الجات كجارة مؤقتة (وهذا يقصر تسميتها التي وهي مجرد «الاتفاق» وليس بتكوين مؤسسة، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات بريتون وودز الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

ارضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :
ارضوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العدد : ٥٦١٣
لمصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور : ١٩٩٤/٤/١١

خلال المفاوضات المحمومة التي شهنتها الدورة ابتداء من تشرينا
في مدينة «يونتا ديلا استيا» في الارجواي ومرورا بمواسم ومن
اخرى من بينها واشنطن وبروكسل وجنيف ولندن وباريس انضمت
الدولات اساسا على خلافات حادة بين الولايات المتحدة والاتحاد
الاروبي، خاصة فرنسا، حول الاعانات التي تقدمها مفضضة الاتحاد في
حاصمت بروكسل للمنتجعي الزراعيي المحليين ، خاصة الفرنسيين وهم
كانوا دائما اكبر المستفيدين منها، على اساس انها «مقيدة للمنافسة»
وهنا نشب صراع طويل بين فرنسا والولايات المتحدة والذي عطل عدة
مرات مفاوضات الاتفاقية كلها حول دقائق هذه الاعانات.

رغم كل هذه العقبات ظهرت في خلال ايام قليلة قبل القرب الموعد
المحدد لانتهاء المفاوضات (منتصف ديسمبر الماضي) خلافات اخرى لم
تكن على بال احد والتي تمحورت حول اصرار المفاوضين الاميركيين
برئاسة ميكي كانتور على الغاء دول الاتحاد الاروبي الاثنى عشرة
للقبوض التي تكرضها على منتجات «الصناعات والمربيات» خاصة الافلام
السينمائية والتلفزيونية والتي ياتي معقضاها من هوليوود في
كاليفورنيا والاعانات التي تمنح لشركات صناعات الطائرات الأوروبية
والاميركية معا ادى الى تزعزع فرنسا مجددا لجهة اوروبية معا. ضة
للمعطف الاميركي، المتشدد.

وبو «فرار الاصحاب المتنازعة في اللحظات الاخيرة على «تاجيل النظر»
في المطلب الاميركي لما كان من الممكن التوصل الي نهاية ناجحة
لمفاوضات دورة جات المحمومة والتي يقول عنها المتفاوضون بأنها ستقود
«الى اضافة نحو 200 مليار دولار سنويا الى «الدخل العالمي».

وتقول بعض التقديرات ان من ضمن هذه الزيادة سيكون نصيب
الاتحاد الاروبي نحو ٥0 مليار دولار (30 في المائة من الاجمالي)
والولايات المتحدة 36 مليار دولار (18 في المائة) واليابان 27 مليار دولار
(13 في المائة) وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق
اوروبا التي تحولت اخيرا الى الاقتصاد السوق 37 مليار دولار (19 في
المائة) والدول النامية (منها نحو 80 منظمة اثن في «منظمة الجات» 16
مليار دولار أي بحصة تبلغ 8 في المائة فقط من اجمالي الدخل السنوي
المتوقع، اضافة، الى «الدخل العالمي» من جراء تطبيق اتفاق «دورة
الارجواي».

اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب	المجالت :	موضوع الرئيسى :
رقم العدد :		والدول النامية :	موضوع الفرعى :
تاريخ الصدور :	١٩٩٦	(كتاب) المجات ومصر والبلدان العربية :	صدر :

الدول النامية

يبلغ عدد الدول النامية* الأعضاء فى اتفاقية المجات، وبالتالي فى منظمة التجارة العالمية مايزيد على ٩٠ دولة، وبرغم عدم وجود معيار قانونى فى إطار أحكام الاتفاقية الأصلية للمجات لتحديد الدول النامية، وإنما تطلب الدولة الراغبة الحصول على صفة «النامية» وينظر فى هذا الطلب من قبل سائر الأطراف المتعاقدة بالقبول أو الرفض*، إلا أن اتفاقيات جولة أوروجواى قد تضمنت فى أحكامها تصنيفاً خاصاً للدول النامية، دون أن تحدد الدول التى تستحق التمتع بهذه الصفة. ونقول «التمتع» وهو تعبير لا يتناسب مع صفة الدولة النامية، حيث تعنى هذه الصفة الحصول على معاملة مميزة، فتفرق الاتفاقيات بين الدول المتقدمة، والدول النامية، والأقل نمواً، ويعد هذا تصنيفاً عاماً فى معظم الاتفاقيات، بينما يختص اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية بتصنيف آخر حيث يفرق بين الدول النامية، والدول النامية منخفضة الدخل وهى التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً كما أوضحنا من قبل. ويتضمن أيضاً اتفاق الزراعة تصنيفاً خاصاً يرتبط بطبيعته حيث يتيح معاملة خاصة للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء.

وتكمن اختلافات المعاملة التى تحصل عليها الدول النامية بوجه عام فى نطاق الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات، وتكون فى هذه الحالة التزامات أقل من الواقعة على الدول المتقدمة، والفترات الانتقالية الممنوحة للدول لتنفيذ التزاماتها، وتكون فى هذه الحالة فترات أطول، أما بالنسبة للمعاملة التى تحصل عليها الدول النامية منخفضة الدخل وفقاً لأحكام اتفاقية الدعم، فلقد استعرضناها معاً فى المبحث الخاص بهذه الاتفاقية، وتبقى المعاملة التى تحصل عليها الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء سواء بموجب أحكام المادة العاشرة من اتفاقية الزراعة أو بموجب القرار الوزارى الصادر فى مؤتمركايش لتعويض هذه الدول عن الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الزراعى، ولقد تناولناها أيضاً فى المبحث الخاص بهذه الاتفاقية.

نوع الرئيسى :	المجالت	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
نوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العدد :	
صدر :	(كتاب) المجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وقبل أن نتطرق إلى الآثار الناجمة عن الاتفاقيات على الدول النامية، علينا أولاً أن نستعرض ما تعنيه المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول النامية ونطاقها وأبعادها، ثم نتقل بعدها إلى الآثار المحتملة سواء كانت سلبية أو إيجابية.

المعاملة التفضيلية للدول النامية

برغم ما أقرته الوثيقة الحثامية من حق للدول النامية فى التنمية، وحشها لكافة الأعضاء على مراعاة ظروف التنمية فى هذه الدول، واحتياجاتها المالية والتجارية، إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة أن كافة الامتيازات التى حصلت عليها هذه الدول فى الاتفاقيات ككل، تستهدف فى المقام الأول تيسير التزام الدول النامية بأحكام الاتفاقيات فى إطار تحرير التجارة الدولية مع ضمان عدم إخلالها بحقوق البلدان الأخرى الأعضاء خاصة والحديث عن تجارة دولية حرة أمر يستحيل تحقيقه دون مشاركة البلدان النامية فيه*. وكان من الضرورى إتاحة ذلك عن طريق منح هذه البلدان بعض التسهيلات التى تمكنها من المشاركة، فجاءت هذه الامتيازات فى صورة حوافز مؤقتة تساعد على إعادة هيكلة اقتصاداتها وتعديل تشريعاتها وسياساتها التجارية الوطنية لتتواءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية بمفهومه الشامل.

فإذا نظرنا إلى المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول النامية فى اتفاق الزراعة نجد أنها تتعلق فى مجملها بمتطلبات عملية التنمية. بل بالقدر الأساسى والضرورى لهذه المتطلبات، حيث إنها لا تعفى الدول النامية كلية من الالتزامات التى يفرضها الاتفاق أو تأجيلها بالكامل لفترة زمنية محددة، وإنما تؤدى الامتيازات فقط إلى خفض هذه الالتزامات، والتى تبلغ ثلثى التزامات الدول المتقدمة، وإطالة أمد الفترة اللازمة للتنفيذ، فإذا ما وضعنا فى الحسبان الفوارق الهائلة فى القدرات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة، وقارناها بالمزايا الممنوحة للدول النامية، نجد أنها لا تتناسب على الإطلاق مع حجم هذه الفوارق ولا تعكس النسبة الواقعية فى العلاقة بين اقتصاديات المجموعتين، الأمر الذى يعنى أن تمتع الدول النامية ببعض الإعفاءات المؤقتة والخفض المحدود فى الالتزامات، ينبغى تقييمه منسوباً إلى حجم الالتزامات الفعلية الناشئة على الدول النامية بموجب الاتفاقيات، وليس من منظور الاستثناءات الممنوحة لها.

اسم كاتب المقال :	اسامة المجلوب	الجات :	موضوع الرئيسى :
رقم العدد :		والدول النامية :	موضوع الفرعى :
تاريخ الصدور :	١٩٩٦	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	مدر :

وليس الغرض من هذه المقارنة إغفال أهمية المعاملة التفضيلية التى حصلت عليها الدول النامية كلية، ولكن فقط أن نضع نصب أعيننا أثناء تقييم النتائج والآثار، العلاقة بين نطاق المزايا، وحجم الالتزامات كى نتوصل إلى تقييم موضوعى سليم.

وعلى صعيد اتفاق الإجراءات الصحية، تعد هذه الإجراءات واحداً من أهم التحديات التى تواجه الإنتاج الزراعى والحيوانى للدول النامية نظراً للارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجى والعلمى الهائل فى هذا المجال، وتوافر الموارد المالية اللازمة للاستفادة التطبيقية من هذا التطور، وليس خافياً أن غالبية الدول النامية لا تمتلك أيًا من هذين العنصرين، ولقد عانت كثيرا هذه الدول من استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية كقيد على التجارة مما يكبد الدول النامية خسائر باهظة وكثيراً من الفرض التصديرية الضائعة، لذلك باتى الإعفاء الممنوح لها بموجب أحكام هذا الاتفاق، والمتمثل فى حقها فى الإعفاء المؤقت من المعايير الصحية الجديدة، ليتيح الفرصة أمام الدول النامية لتطوير قدراتها فى هذا المجال والاستفادة من المساعدة الفنية التى يقرها الاتفاق لتحقيق ذلك عن طريق توفير أوضاعها وتطوير هياكلها الإنتاجية وقاعدتها التكنولوجية لتصبح قادرة على استيعاب المعايير الجديدة وتطبيقها للارتقاء بمستوى المنتج، وبالتالي تأمين قدرة تنافسية أفضل فى الأسواق العالمية، وبرغم أن المهلة الممنوحة قد لا تعد كافية، إلا أنها تعنى على أقل تقدير تأجيل التزام البلدان النامية بالإجراءات الصحية الجديدة لفترة تمكنها من إرساء الأسس اللازمة لتحقيق التطور والتحول الهيكلى المنشود.

نوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المنجوب
نوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العدد :	
صدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وكما سبق الإيضاح فإن اتفاق الزراعة بوجه عام يحقق تحريراً جزئياً فقط لهذا القطاع السلعى الهام والرئيسى، والذي تبدو أهميته فى ارتباطه مباشرة بالاحتياجات الأساسية من الغذاء، وهناك عدد كبير من الدول النامية يعد مستورداً صافياً للغذاء يصل إلى ١٠٤ دول طبقاً لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من إجمالى ١٣٢ دولة نامية. ولقد بلغت الصادرات الغذائية لهذه الدول فى عام ١٩٨٩ حوالى ١٣,٥ بليون دولار، بينما بلغت واردتها فى نفس الشريحة السلعية حوالى ٤٩ بليون دولار، أى أنها حققت عجزاً قدره ٣٥,٥ بليون دولار تتحملها مواردها المحدودة المتواضعة من العملات الحرة. ولهذا السبب، بالإضافة إلى الارتفاع المتوقع فى أسعار السلع الغذائية بسبب خفض الدعم، طالبت الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء بضرورة النظر فى تعويضها عن الخسائر والأعباء الإضافية التى ستتحملها لاستيراد نفس المعدلات من الغذاء، وبناء على هذا صدر القرار الوزارى الخاص بهذه التعويضات.

ويلاحظ فى هذا الصدد أن القرار الوزارى للتعويضات لا يحدد صراحة قيمتها أو نسبها أو حتى الأسلوب المتبع لتقديرها ومنهجها، إنما يقر من حيث المبدأ فقط حق هذه الدول فى التعويض وضمان عدم تأثر المعونات الغذائية من جراء سياسة الإصلاح الزراعى، على أن تجرى المفاوضات ذات الصلة بهذا الموضوع فى المحفل المناسب.. إلى آخر ما جاء بالقرار.

وهنا ينبغي أن تكون لنا وقفة لتأمل الصيغة التى خرج بها هذا القرار فهى فى مجملها صيغة مبهمه تنسم بالعمومية الشديدة، تهدف أساساً إلى الحفاظ على المستوى الكافى من المعونات الغذائية للوفاء باحتياجات البلدان المضارة، بينما لا ينشئ القرار التزاماً محدداً على الأعضاء وخاصة من الدول المتقدمة يحدد نسبة التعويضات فى صورة منح ونسبة الجزء منها فى صورة قروض ميسرة وإنما يبحث الدول الأعضاء فقط على زيادة الجزء المقدم فى صورة منح، ويدعوها إلى تبني خطوط إرشادية لذلك، والخطوط الإرشادية ليس لها صفة الإلزام ولكنها فقط للاسترشاد فضلاً عن أن القرار لم يحدد المقصود بمنح القروض بشروط ميسرة، فالقروض الميسرة Soft loans فى المفهوم الاقتصادى المعمول به هى تلك التى تقل أسعار الفائدة فيها عن الأسعار السائدة بغض النظر عن مقدار انخفاض سعر الفائدة فإذا كان السعر السائد مثلاً هو ١٤٪، يصبح سعر الفائدة بنسبة ١١٪ بمثابة شروط ميسرة، إلا أنها لاتزال نسبة مرتفعة يصبح على الدول النامية سدادها على أى حال.

اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب	الجأت :	ضوع الرئيسى :
رقم العدد :		والدول النامية :	ضوع الفرعى :
تاريخ الصدور :	١٩٩٦	(كتاب) الجأت ومصر والبلدان العربية :	مصدر :

فهل يعنى ذلك أن الأمر يستوى بوجود مثل هذا القرار من عدمه؟

والإجابة فى هذه الحالة ستكون بالنفى، فبرغم صيغة القرار ومالنا من تحفظات عليها، إلا أن وجود مثل هذا القرار يعد نجاحا لا بأس به للدول النامية، فهو يقر بحقها بصفة مبدئية فى التعويض، وفى تأكيد دور الدول المتقدمة والمناحة للمعونات الغذائية فى تحمل مسئولية المساهمة فى تخفيف تبعات تطبيق سياسات الإصلاح الزراعى على اقتصاديات الدول التى خصصها القرار، ويبقى على هذه الدول استنادا لما تضمنه القرار، أن تسعى إلى تشكيل موقف تفاوض موحد فيما بينهما أو على الأقل متجانس، للتوصل مع الدول المناحة إلى أفضل تصور للآلية التعويضية المقترحة وبأفضل شروط ممكنة التى تمكنها من إعادة هيكلة سياساتها الزراعية لتتواءم من أحكام الاتفاقية والأوضاع الناجمة عنها، ولكى تتمكن أيضا من تحقيق الفائدة من المناخ الجديد الذى تفرضه هذه الاتفاقية على التجارة فى السلع الزراعية.

أما بالنسبة لاتفاقيات الوقاية والدعم والإغراق، فلقد كان للدول النامية دور رئيسى فى التوصل لهذه الاتفاقيات، إلا أن ذلك لا يجب أن يفهم على أن الاستفادة من أحكامها تقتصر فقط على الدول النامية، بل تحق للدول المتقدمة أيضا بنفس القدر، إلا أن هذه الاتفاقيات تفيد الدول النامية فى المقام الأول نظراً لكونها أكثر عرضة للإغراق من قبل الدول المتقدمة، أو الواردات المدعومة، كما أن اقتصادياتها الهشة أو الغضة تصبح أكثر تأثراً بتدفق الواردات حتى وإن كانت واردات مشروعة غير مدعومة وليست واردات اغراق لذا فهى فى حاجة أكبر لإجراءات الوقاية بهدف تهيئة المناخ الملائم لصناعاتها الوليدة لتنمو وتزدهر.

وبرغم هذا الإيضاح إلا أن هذه الاتفاقيات الثلاث لم تخلُ أيضاً من الأحكام التى تتيح معاملة تفضيلية للدول النامية لتساعدها على تأمين صناعاتها الوطنية وتنمية تجارتها الخارجية ودعم قواعد الإنتاج داخل أراضيها، بمعزل عن المناصفة غير المشروعة أو غير المعادلة من قبل الاقتصاديات القوية والمؤسسات العملاقة، مع ملاحظة أنه فى حالة ما إذا كانت هذه الاتفاقيات خالية من المزايا التفضيلية للدول النامية فإن ذلك يعد بمثابة إخراج للدول النامية من المنظومة التجارية

المجلد	موضوع الفرعى	والدول النامية	اسم كاتب المقال :	اسامة المنجوب
الكتاب	موضوع الفرعى	والدول النامية	رقم المصدد :	
الكتاب	موضوع الفرعى	والدول النامية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

الجديدة، فبرغم طبيعة أحكام هذه الاتفاقيات التى تهدف فى المقام الاول إلى حماية الدول، إلا أن الدول النامية تظل فى حاجة إلى معاملة أكثر مرونة فيما يتعلق بصادراتها على وجه الخصوص حتى تتمكن من المشاركة الفعالة فى نشاط التبادل التجارى.

ويبقى فى هذا الإطار اتفاق الملكية الفكرية الذى حصلت فيه الدول النامية على مهلة خمس سنوات قبل تنفيذ أحكامه، ترتفع إلى عشر قبل الالتزام بمنح الحماية لبراءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الدوائية ومنتجات الكيماويات الزراعية. وتعد مهلة السنوات الخمس كافية بوجه عام لتمكين الدول النامية من الوفاء بالتزاماتها ومواءمة تشريعاتها وأجهزتها الوطنية لتتوافق مع أحكام الاتفاقية، خاصة بالنظر لاتجاه الدول المتقدمة لربط نقل التكنولوجيا بمدى الحماية التى يمنحها البلد العضو لحقوق الملكية الفكرية. إلا أن الفترة الانتقالية الخاصة بالمنتجات الدوائية والكيماويات الزراعية فلها شأن آخر، حيث ترتبط هاتان السلعتان بالحاجات الأساسية للإنسان، الدواء، والغذاء، فبالنسبة للدواء تهتم العديد من البلدان النامية بإنتاج دواء رخيص لمواطنيها وغالباً ما يحدث ذلك نتيجة لقيام هذه الدول بابتكار طريقة جديدة لصنع نفس الدواء، فتسقط عنه الحماية التى كانت تمنح فقط لطريقة الصنع، بينما يلزم الاتفاق الأعضاء بمنح الحماية للمنتج ذاته.

فإذا ما ترجمنا ذلك إلى تجارة فإنه يعنى التزام الدول بأداء المقابل المادى لصاحب البراءة للمنتج، الأمر الذى يؤدي مباشرة إلى رفع اسعار الدواء وإفشال سياسات الحكومات فى توفيره للمواطن بسعر رخيص ونفس الحالة بالنسبة للكيماويات الزراعية وما تشمله من أسمدة ومحسنات للتربة ومبيدات للأفات أو أى صورة من الكيماويات المستخدمة فى الزراعة التى تنتج غذاء الإنسان، حيث يؤدي أى ارتفاع فى أسعارها إلى ارتفاع مماثل فى أسعار السلع الغذائية. لذا نص الاتفاق على أن تصل الفترة الانتقالية إلى عشر سنوات كمهلة كافية للدول لاسترداد استثماراتها فى هذين المجالين وتطوير قاعدتها الإنتاجية عن طريق دعم القدرات البحثية فى هذه المجالات فضلاً عن إعداد العدة للأعباء المالية المنتظر أن تحملها هذه الدول للحصول فى المستقبل على براءات الاختراع لهذه المنتجات.

نوع الوثيقة :	المجلات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجذوب
نوع القرض :	والدول النامية	رقم العدد :	
لدر :	(كتاب) المجلات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

الآثار المرتقبة

ليس ثمة شك في أن التزام البلدان النامية بأحكام الاتفاقيات التابعة لمنظمة التجارة العالمية يفرض على هذه الدول العديد من التحديات التي ينبغي التأهب الجيد لها والتعامل معها بديناميكية وحزم. إلا أنه في ذات الوقت يفتح أمامها أيضا العديد من الفرص التي إذا ما أحسنت استغلالها يصبح في مقدورها تقليص الآثار السلبية بل وتحقيق معدلات أفضل للتنمية والنمو الاقتصادي، وبرغم الطابع الإنشائي النظري لهذه المقولة، إلا أنها في الواقع قابلة للترجمة إلى سياسات وإجراءات وتصرفات من قبل الدول النامية، تستند في عمومها إلى أحكام الاتفاقيات وما ينتظر أن تسفر عنه من نتائج.

وبالحديث عن الدول النامية، يكون قد جانبنا الصواب إذا ما نظرنا إلى هذه الدول كمجموعة واحدة متجانسة في إطار سعينا لتقييم آثار الإتفاقيات على اقتصادياتها، حيث تختلف مستويات التنمية بشكل كبير من بلد نام لآخر بل وعناصر ومقومات هذه التنمية، اختلافات واضحة تؤثر بدرجة كبيرة على استجابة هذه البلدان لآثار الاتفاقيات وقدرتها على استيعابها والاستفادة منها.

وفي هذا السياق، نجد أن هناك دولا نامية وأخرى أقل نموا، كما إنه فيما بين الدول النامية ذاتها توجد مجموعة مصدرة للبترول وأخرى مصدرة للسلع الزراعية وثالثة مستوردة للغذاء، وبالتالي تختلف التقديرات باختلاف هذه المجموعات.

ونجد أن الدول النامية الأكثر فقراً ستعاني من خسائر كبيرة مقارنة بالدول النامية ذات الوضع الاقتصادي الأفضل، وليس هناك بين الدول النامية من هو أفقر من غالبية الدول الأفريقية والمتوقع لها أن تحقق خسارة تقارب ٣٠ بلايين دولار سنويا بحلول عام ٢٠٠٢ بسبب الانخفاض الذي سيطرأ على أسعار السلع التصديرية الرئيسية لهذه الدول.

وعلى صعيد الدول المستوردة للغذاء والتي تمثل حوالى ثلاثة أرباع الدول النامية، فمن المتوقع أن تعاني هذه الدول من ارتفاع ملحوظ في تكلفة وارداتها الغذائية بسبب الارتفاع المتوقع للأسعار من جراء انخفاض المرتقب للذمم الزراعى، ومن غير المنظور أن تسهم النتائج الإيجابية الأخرى للجولة في تعويض الخسائر التي تلحق بهذه الدول بالقدر المناسب.

موضوع الرئيسى :	الجلات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجذوب
موضوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العدد :	
مصدر :	(كتاب) الجلات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

فغالبية الدول النامية تعتمد فى صادراتها على السلع الأولية والمحاصيل الاستوائية Tropical Zone Crops، وهى نفس المحاصيل التى تؤدى نتائج الاتفاقيات إلى انخفاض أسعارها بنسب متفاوتة، الأمر الذى يضع هذه الدول أمام أثر مزدوج يجمع بين ارتفاع أسعار وارداتها من الغذاء وانخفاض عوائد صادراتها من السلع الزراعية .

ومن الدول النامية البالغ عددها ١٣٢ دولة، هناك ٦٩ دولة تنتمى للتجمع المعروف باسم ACP - أفريقيا، كاريبي، باسينيكى - وهو التجمع الذى أبرم مع الاتحاد الأوروبى الاتفاقية المعروفة باتفاقية لومى LOME Convention، والتى تم إبرامها فى عام ١٩٧٥ وتحدد كل خمس سنوات وتحصل بموجبها دول ACP على معاملة تفضيلية لصادراتها إلى أسواق الاتحاد الأوروبى الذى يستوعب أكثر من ٥٨٪ من إجمالى صادرات هذه الدول، ونظراً لخفض التعريفات الجمركية الناجم عن الاتفاقيات تفقد هذه الدول المزايا التفضيلية التى كانت تتمتع بها فى أسواق الاتحاد الأوروبى سواء بموجب اتفاقية لومى أو النظام المعمم للمزايا والافضليات GSP، ونظراً للأوضاع الاقتصادية المتردية لهذه الدول بوجه عام، فلقد تقدم الاتحاد الأوروبى بطلب إلى منظمة التجارة العالمية للإعفاء Waiver، يودى إلى تمكين الاتحاد الأوروبى من الاستمرار فى منح هذه الدول معاملة تفضيلية خاصة دون أن يلتزم بتعميم نفس هذه المعاملة على سائر الدول الأعضاء احتراماً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

من ناحية أخرى تقدر تكاليف الحماية التى تطبقها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية بحوالى ١٠٠ بليون دولار سنوياً وفقاً لتقديرات البنك الدولى للإنشاء والتعمير، والذى يرى أن خفض القيود المفروضة على التجارة فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان سيؤدى إلى زيادة صادرات الدول النامية عامة بحوالى ٥٠ بليون دولار سنوياً، وهو ما يكاد يقارب

المجلد	المجلد	اسم كاتب المقال :	اسماء المجلد
المجلد	المجلد	رقم المجلد :	
المجلد	المجلد	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

حجم المساعدات التي تحصل عليها هذه الدول والتي بلغت ٥٤ بليون دولار سنويا، بينما تشير التقديرات الناجمة عن الدراسة المشتركة التي أعدها البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إلى أن الدول النامية ستحقق مكاسب من تحرير التجارة الدولية تبلغ ٧٠ بليون دولار، وهي المكاسب التي قدرتها سكرتارية المجلات بحوالي ١١٦ بليون دولار، وترجع هذه الاختلافات الكبيرة في التقديرات إلى اختلاف الأنماط الحسابية المستخدمة في التحليل والاستنباط، ومدخلات العملية الحسابية ومدى احتساب العناصر الديناميكية والظروف الأخرى المحيطة بالتجارة الخارجية من عدمه.

وبينما تمثل هذه التقديرات المكاسب الإجمالية المرتقبة لمجموعة الدول النامية ككل، فإن توزيع هذه المكاسب وفقا للتقسيم الجغرافي يوضح أن أفريقيا تحقق خسارة تبلغ ٢,٦ بليون دولار سنويا، بينما تحقق آسيا منخفضة الدخل، مكاسب سنوية تبلغ ١,٨ بليون دولار، أما الصين فتصل مكاسبها إلى ٣٧ بليون دولار سنويا، والهند ٤,٦ بليون دولار سنويا.

وبالنسبة لآسيا مرتفعة الدخل*، فتبلغ مكاسبها حوالي ٢٠,٦ بليون دولار، بينما تحقق أندونيسيا خسائر، نظراً لطبيعة صادراتها، تبلغ حوالي ١,٩ بليون دولار سنويا.

أما دول الخليج البترولية فتصل مكاسبها إلى ٣,١ بليون دولار سنويا، وأمريكا اللاتينية ٨ بلايين دولار، ودول شرق ووسط أوروبا حوالي ١,٤ بليون دولار سنويا، وتعد كافة هذه الأرقام تقديرية واحتمالية إلى أقصى الدرجات، ولكنها وإن كانت تحايفها الدقة، إلا أنها تمثل مؤشرا عاما لتوجهات منحنى التجارة الخارجية للمجموعات الجغرافية المختلفة، صعودا أو هبوطا.

وبرغم أن اتفاقيات جولة أورجواي تأتي بمثابة صفقة واحدة متكاملة نجد أن أكثر الاتفاقيات تأثيراً على الدول النامية هما اتفاقيتا الزراعة والمنسوجات.

فالزراعة تمثل النشاط الإقتصادي المحوري والركيزة الأساسية لاقتصاديات

نوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
نوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العدد :	
صدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

العديد من الدول النامية، فهي تستوعب أكثر من نصف القوة العاملة فى هذه الدول، وتساهم بنسبة كبيرة فى الدخل القومى ورصيد العملات الحرة. ومن هذا المنطلق تتيح اتفاقية الزراعة العديد من المكاسب المحتملة المتمثلة فى ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية للمنطقة معتدلة المناخ Temperate Zone، مما قد يعود بالنفع على بعض الدول النامية المنتجة لهذه الحاصلات، فضلا عن إتاحة قدرة أكبر أمام صادراتها للوصول إلى الأسواق بعد تنفيذ الحفض المقرر على التعريفات الجمركية وربط خطوط التعريف للسلع الزراعية بنسبة ١٠٠٪ مما يحقق قدراً أكبر من الاستقرار للمصادر، ونلاحظ فى هذا السياق أن المكاسب والأعباء تختلف فى المدين القريب والمتوسط، فمثلا يؤدي وقف إغراق الأسواق بالسلع المدعومة إلى آثار سلبية تمثل فى ارتفاع أسعار السلع الغذائية فى المدى القريب، إلا أنه يسهم فى المدى المتوسط-والبعيد فى إنعاش الإنتاج المحلى للغذاء فى الدول النامية وزيادة القدرة الذاتية على سد الفجوة الغذائية، حيث ظل الإنتاج المحلى للغذاء فى هذه الدول محدوداً كآثر مباشر من آثار الدعم الذى تقدمه الدول المتقدمة للمصادر، مما جعل الاستيراد أقل تكلفة من الإنتاج المحلى، ولكن مع خفض الدعم وارتفاع أسعار هذه السلع تختلف الصورة، فضلا عن إمكانية تمتع الزارع المحلى بالزيادات الطارئة على الأسعار مما يشجعه على مزيد من الإنتاج. . وهكذا، وتجدر الإشارة فى هذا الصدد الى أن ذلك كان يعد أحد التشوهات الرئيسية التى أدى اليها دعم الصادرات الزراعية، والذي كان له أكبر الأثر فى تحويل العديد من الدول النامية إلى مستورد صاف للغذاء، وهو ما ينبغى العدول عنه الآن لما له من آثار سلبية كثيرة أدت إلى استنزاف جانب كبير من أرصدة هذه الدول من العملات الحرة لصالح الغذاء، حقق للدول المستوردة للغذاء عجزاً دائماً ومزمناً فى ميزانها التجارى.

وفى هذا السياق، يحتل القمح مرتبة الصدارة لقائمة السلع الزراعية المدعومة، ونفس المرتبة فيما يتعلق بحجم الحفض المقرر فى هذا الدعم ويعد القمح واحداً من أهم السلع الاستراتيجية على الصعيد العالمى. ولقد بلغ الإنتاج العالمى من

نوع الرئيسى :	المجالت	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
نوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العدد :	
صدر :	(كتاب) المجالت ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

القمح فى عام ١٩٩٢ حوالى ٥٦٥ مليون طن مترى بواقع ٨٥ مليون طن أنتجها الاتحاد الأوروبى، و ١٤٦ مليون طن من الدول النامية، و ١١٣ مليون طن من دول شرق أوروبا، و ١٠١,٥ مليون طن من الصين، و ٩٠ مليون طن للاتحاد السوفيتى السابق، و ٣٢,٦ مليون طن لفرنسا، و ٢٩,٨ مليون طن لكندا، و ١٥,٤ مليون طن لآستراليا و ٦٦,٩ للولايات المتحدة، ويوضح لنا هذا الحصر إمكانية زراعة القمح فى مناطق مناخية وجغرافية مختلفة ومتباينة.

أما على صعيد التجارة فلقد بلغت الصادرات العالمية من القمح حوالى ١٢٢,٩ مليون طن مترى أى بنسبة ٢١,٥٪ تقريبا من حجم الإنتاج العالمى، كان نصيب الولايات المتحدة منها حوالى ٣٥ مليون طن بنسبة تقارب ٥٠٪ من إجمالى الإنتاج ويعائد قدره ٤,٦ بليون دولار، وكندا ٢٣,٨ مليون طن بنسبة تقارب ٩٠٪ من إجمالى الإنتاج وعائد يبلغ ٣,٩ بليون دولار، والاتحاد الأوروبى ٣٧,٩ مليون طن بنسبة تقارب ٤٥٪ من الإنتاج وعائد قدره ٧,١ بليون دولار.

ويعد القمح ضمن أكثر سلع المنطقة معتدلة المناخ تأثرا بانخفاض الدعم المقدم للصادرات حيث التزمت الولايات المتحدة بخفض الدعم المقدم للقمح بنسبة ٦١٪، بينما تلتزم كندا بنسبة ٤٧٪ بالمقارنة بنسبة ١٧٪ فقط للاتحاد الأوروبى. وبناء على هذا تتراوح التقديرات للزيادة المتوقعة فى الأسعار العالمية للقمح من ٥٪ إلى ٧,٥٪ عن السعر السائد، مما يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة الدول المستوردة للقمح بصفة رئيسية وأبرزها مصر، على الوفاء باحتياجاتها من هذا المحصول الهام، أو بمعنى أدق قدرتها على توفير الموارد المالية اللازمة لسد الأعباء الإضافية الناجحة عن استيراد نفس الكميات السابقة.

ويسترعى الحديث عن الدعم الانتباه إلى الطبيعة الخاصة لهذه الأداة التجارية الاستثنائية، وهى الطبيعة التى سبق أن وصفناها بالمحيرة، فالدعم يدخل فى الأساس ضمن تكاليف إنتاج السلعة ويحسب فى الحانة المخصصة للنفقات بالطبع وليس فى خانة العوائد. والمتعارف عليه ضمنا أن كل زيادة فى تكلفة الإنتاج

رضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
ارضوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

تبعها زيادة فى الأسعار ولكن، فالحال ليس كذلك فى حالة الدعم، فهى تعد ضمن تكاليف الإنتاج التى تؤدى إلى خفض السعر النهائى للسلعة فى السوق العالمى، فبرغم أنه يرفع التكلفة الإجمالية للسلعة إلا أنه يخفف من النفقات التى يتحملها الزارع لإنتاج القمح، فبيعه الزارع بسعر أقل... وهكذا، لذلك يدخل الدعم ضمن ما يعرف بالتشوهات الطارئة على السياسات التجارية للدول، حيث إنه يوفر للدولة التى تقدمه ميزة نسبية غير حقيقية أو مفتعلة تجعلها قادرة على المنافسة. ويرجع الدافع فى هذه الحالات لأسباب لاعلاقة لها بالنظريات الاقتصادية ومبادئ الميزة النسبية وتكلفة الفرصة البديلة، وهنا تكمن واحدة من أهم إنجازات اتفاقية الزراعة فى الجات، حيث يؤدى التزام الدول بخفض دعم الصادرات إلى تقليص هذه الميزة النسبية المفتعلة وبالتالي القدرة التنافسية لها فى المنتجات المدعمة، مما يتيح فرصة أكبر للدول التى كانت تتوافر لديها مقومات وعناصر الميزة النسبية لهذا المنتج، وفقدتها بسبب الدعم المقدم من آخرين، للتوسع فى إنتاج هذه السلع مرة أخرى والاستفادة بما لديها من ميزة نسبية حقيقية سواء فى خفض الاعتماد على الواردات فى هذه السلع أو التوسع فى الصادرات، وهو ما يعرف بإعادة تقسيم العمل الدولى على أساس الميزات النسبية الحقيقية، الأمر الذى ينبئ بانخفاض الإنتاج الأمريكى من القمح والتبعية صادراته، بينما يصبح بإمكان الاتحاد الأوروبى الإبقاء على نفس المستويات الإنتاجية السابقة، وتتاح لبلد كاستراليا فرصة التوسع فى إنتاج وتصدير القمح برغم ضآلة إنتاجها الحالى نسبياً.

ولعل ما قصدناه من هذا الشرح المستفيض لنموذج القمح هو مزيد من التأكيد على الصفة التقديرية البحتة لآية نتائج يتم استنباطها، وإن نتاج هذه الاتفاقيات لن يحسمها ويؤكددها سوى التغير الفعلى الذى سيطرأ على النشاط الاقتصادى والتجارى الدولى بوجه عام، وقدرة الدول على الاستفادة من هذا التغير ومواكبته، وهو ما قد يخلق فرصاً جديدة غير متوقعة فى الوقت الراهن ووفقاً لمعطياته، خاصة للدول النامية، تحقق من خلالها استفادة قد لا تكون فى حساب

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

أو تقديرات أى من الدول المتقدمة التى كان لها أكبر الأثر فى إخراج هذه الاتفاقيات بالصورة التى انتهت إليها.

أما على صعيد المنسوجات، تشير التقديرات إلى أن إلغاء القيود المفروضة على التجارة فى هذا القطاع، تؤدي إلى زيادة صادرات الدول النامية بانهاء السنوات العشر الانتقالية بنسبة ١٣٥٪ للمنسوجات، ونسبة ٧٨٪ للملابس.

وتعد هذه الزيادة مرتفعة وتسهم فى تحقيق عوائد ضخمة للدول النامية بوجه عام، وتقسم هذه الزيادة بنسب متفاوتة على الدول النامية وفقا لقدراتها الإنتاجية والتصديرية، إلا أن إلغاء الحصص فى الأسواق الرئيسية المستوردة للملابس يخلق منافسة ضارية بين الدول النامية المصدرة، وتتوقف انصبه هذه الدول من المكاسب النهائية بالتبعية على المستوى التنافسى الذى تصل إليه كل منها بنهاية الفترة الانتقالية ارتباطا بعنصرى الجودة والسعر، وقد يكون من المفيد فى هذا الصدد إيجاد شكل من أشكال التنسيق فيما بين الدول النامية المصدرة للملابس والمنسوجات لتفادى المنافسة الضارة التى تؤدي فى النهاية إلى تقوية موقف الدول المستوردة فى مواجهة الدول المصدرة الأمر الذى يعود عليها جميعا بالخسارة.

من ناحية أخرى يعد تآكل الهوامش التفضيلية التى كانت تحصل عليها الدول النامية بموجب النظام المعمم للمزايا ضمن أبرز الآثار السلبية لاتفاقيات جولة أوروجواى، حيث تشير التقديرات إلى تحقيق خسارة شاملة فى الهوامش التفضيلية بالنسبة لجميع السلع التى يغطيها النظام المعمم للمزايا بنسبة ٨٢٪ فى كندا، و ٦١٪ فى اليابان، و ٥٠٪ فى الولايات المتحدة، و ٣٢٪ فى الاتحاد الأوروبى.

ومن منظور التصنيف القطاعى للسلع تحدث أعلى نسبة خسارة فى هوامش المنتجات الزراعية الاستوائية فى سوق الاتحاد الأوروبى بنسبة ٧٤٪، وتليها المنتجات الاستوائية غير الزراعية بنسبة ٩٥،٦٪ فى كندا، و ٧٢،٩٪ فى اليابان، و ٧٠،٥٪ فى الولايات المتحدة.

رؤف الرئسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة الجذوب
رؤف الفرعى :	والدول النامية	رقم العدد :	
صدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تارىخ الصدور :	١٩٩٦

وبالنسبة للمنسوجات تنخفض الهوامش بنسبة ٧١,٤٪ فى كندا، و٥٥٪ فى اليابان، و٣٣,٧٪ فى الولايات المتحدة، و١٥٪ فى الاتحاد الأوروبى.

ويحدث هذا التآكل فى هوامش المعاملة التفضيلية نتيجة التخفيضات الجمركية الناجمة عن الاتفاقيات والتي تجعل الرسوم الجمركية السائدة على كافة الأعضاء عملاً مبدءاً الدولة الأولى بالرعاية، تقترب من أو تتطابق مع الرسوم التفضيلية التى كانت تتمتع بها الدول النامية دون غيرها على صادراتها لأسواق الدول المشار إليها.

ويبقى قطاع أخير ذو أهمية بالغة للدول النامية بوجه عام، والمتعلق بحرية انتقال الأيدى العاملة. والذى تتمتع فيه الدول النامية بميزة كبيرة بسبب توافر ورخص الأيدى العاملة لديها.

ولكن، وحتى تاريخ انتهاء جولة المفاوضات، لم تسفر عن أى تطور جذرى على صعيد تحرير انتقال الأيدى العاملة، واقتصرت على تنظيم انتقال الأشخاص رفيعي الخبرة، أما العمالة الماهرة فلم يشملها التحرير خشية أن يؤدي ذلك إلى تزايد معدلات الهجرة، سواء الدائمة أو المؤقتة، من البلدان النامية إلى المتقدمة، ولكن تم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل تعنى بالتفاوض حول هذه المسألة.

وفى هذا الصدد يوضح تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ١٩٩٢ أن القيود التى تفرضها الدول المتقدمة على الهجرة تحرم الدول النامية من عوائد تصل إلى ٢٥٠ بليون دولار سنوياً، بينما تؤدي إزالتها إلى زيادة عوائد صادرات الدول النامية بنسبة ٢٠٪ تقريباً.

وتعد كل من مصر والمكسيك والمغرب وباكستان والفلبين وتركيا من أكبر الدول النامية المصدرة للعمالة، ولقد بلغت إيرادات خدمات اليد العاملة فى مصر فى عام ١٩٩٢ حوالى ٥,٨ بليون دولار مقارنة بحوالى ٣,٤ بليون دولار عوائد الصادرات السلعية، أى أن نسبة عوائد صادرات العمالة إلى الصادرات السلعية حوالى ١٧٣,٢٪، وتتراوح هذه النسبة فى الدول النامية الأخرى المصدرة للعمالة

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة الجندوب
الموضوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

من ٢٠٪ إلى ٨٠٪ ويرجع ارتفاعها الملحوظ فى حالة مصر إلى عاملين أساسيين، الأول هو ارتفاع عائدات اليد العاملة فى مصر والتي تحتل المركز الأول بين الدول المصدرة للعمالة، والثانى انخفاض عائدات الصادرات السلعية، مقارنة بدولة كتركيا التى تبلغ عوائد صادراتها السلعية حوالى ١٤ بليون دولار والفلبين ٩,٨ بليون دولار، وباكستان ٦,٨ بليون دولار، والمكسيك التى بلغت عوائد صادراتها السلعية فى عام ١٩٩٢ حوالى ٢٧,٥ بليون دولار، وكلها دول مصدرة للعمالة أيضا.

وفى هذا السياق يصبح من الهام أن نحرص الدول النامية على مواصلة المفاوضات مع الدول المتقدمة بهدف إدراج خدمات العمالة ضمن المجالات التى سوف تغطيها جولة المفاوضات المقبلة المقرر عقدها بالنسبة للخدمات بعد مضى خمس سنوات من إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ومصر

قطاع الاقتصاد

الجات ومصر قطاع الاقتصاد

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التزامات مصر الايجابية والسلبية في اتفاقية الجات	ابراهيم عياد المراهي	العالم اليوم	١٨٢٣	١٩٩٧/١/٢٦	٣٧
٢	كيف نحقق السوق المصرية من سلبات الجات	حنان عثمان	الوفد	٣٢٥٧	١٩٩٧/٨/٤	٣٩
٣	تجريب تجارة الخدمات رخصة الرحمة للاقتصاد المصري	وفاء طولان	العالم اليوم	٢٠١٧	١٩٩٧/٩/١٧	٤١
٤	اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة (الجات) والرها على مسيرة الاقتصاد القومي	عبد الله طاييل	الاهرام	٤٠٥٧١	١٩٩٨/١/٤	٤٥
٥	الجات وكيفية الوصول الى عقل وعاطفة المستهلك	عبد المعطى أحمد	الاهرام	٤٠٥٧٢	١٩٩٨/١/٥	٤٦

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم عياد المراضى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الاقتصاد	رقم العدد :	١٨٢٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١/٢٦

التزامات مصر الإيجابية والسلبية فى اتفاقية «الجات»

ابراهيم
عياد
المراضى

إيجابية فى المدى البعيد على الاقتصاد
أخرى حيث أن ارتفاع الأسعار العالمية
نتيجة إزالة الدعم من شأنه زيادة فرص
التوسع فى إنتاج المحاصيل الزراعية مثل
القمح والحبوب الزيتية والتي كان إنتاجها
غير اقتصادى نظراً لانخفاض أسعار
استيرادها كما أن من شأنه إضاعة
مساحات زراعية جديدة من الأراضي
المصرية لاستزراعها والتي كانت تكاليف
إصلاحها مرتفعة.

اتفاقية المسوحات :

فى إطار هذه الاتفاقية تم الاتفاق على
فترة انتقالية مدتها عشر سنوات لإلغاء
جميع القيود على المسوحات وتسيج
حرية شأنها فى ذلك شأن جميع المنتجات
وواجبة مما تم الاتفاق عليه لتعظيم
الإيجابيات وتقليل السلبية لاسد من
اتخاذ العديد من الخطوات لمواجهة الموقف
مفياً :

تطوير الصناعات النسيجية مع الأخذ
فى الاعتبار التطورات الفنية واستخدام
التكنولوجيا العالمية وكذا تقديم جميع
التسهيلات للمصدرين.
ضرورة ارتفاع بمستوى المنتجات من
حيث الجودة ومطابقة المواصفات
القياسية العالمية.

اتفاقية الملكية الفكرية :

لا شك أن هناك بعض الجوانب الهامة
بالنسبة لمصر فى هذه الاتفاقية حيث أنها
تضمن حماية حق المؤلف وحقوق
أصحاب الفكر ونظراً لأن مصر لها نشاط
كبير فى سوق الكتاب والأفلام والمهرج
التكثيف فى الدول العربية ودول المهجر

انضمت مصر إلى الجات عمام 1970
وتعتبر مصر من الدول السائدة والتي
شاركت بفاعلية ونشاط فى مفاوضات
جولة أورجواى من مبادئها حيث توافقت
ذلك مع برنامج الإصلاح الاقتصادى فى
مصر والذي يهدف فى هذه المرحلة إلى
إحداث طفرة فى رقم الصادرات المصرية
الامر الذى كان يصعب تحقيقه دون
المشاركة الفعالة فى هذه المفاوضات.

الأبعاد الاقتصادية لتتائج أورجواى على مصر

اتفاقية الزراعة

لا شك أن هناك مخاوف من زيادة
تكلفة واردمتسا من المواد الغذائية فى
المستقبل حيث أن مصر دولة مستوردة
للغذاء وذلك نظراً لإلغاء الدعم على السلع
الغذائية. ولقد تبنى المفاوض المصرى إلى
الأثر السلبية التى سوف تتجلى من إلغاء
الدعم على السلع الزراعية بجميع أشكالها
وقام بالتنسيق مع الدول النامية
المستوردة للغذاء وتم التوصل فى
المفاوضات إلى مبدأ تعويض الدول النامية
المستوردة للمواد الغذائية ويكون هذا
التعويض فى شكل منح ومساعدات
ومبيعات مبررة أو تقديم قروض من
المؤسسات الدولية بشرط مبررة
لاستيراد المواد الغذائية. وقد أقر أن اتفاق
الزراعة الكية معين بحيث يتأهب مجلس
التجارة فى السلع فى إطار منظمة التجارة
الدولية لزيادة تدفق هذا البند
كما أن اتفاق الزراعة الجديد له أثار

فإن مصر سوف تستفيد كثيراً من هذه
العمية ومن جهة أخرى فتحة احتمال أن
يترتب على هذه الاتفاقية ارتفاع حاد فى
تكلفة الانتاج بسبب ارتفاع تكلفة نقل
التكنولوجيا.

اتفاقية التجارة فى الخدمات

تتضمن هذه الاتفاقية قيام الدولة
المعنى بالتحرير التدريجى للتجارة فى
الخدمات حسب قدراتها وظروفها وأيضاً
حرية الدخول فى اتفاقيةقليمية وقيام
تكمال اقتصادى أو تبادل التفضيلات بين
الدول النامية والصماح باتخاذ إجراءات
وقائية مؤقتة لحماية قطاع الخدمات
الوطني من المنافسة الأجنبية وكذلك
حركة الدخول الأعضاء فى تحقيق أى
إيرادات تراعى ضرورة لحماية الأخلاق
العامية والأمن والنظام والصحة العامة
والقيم والثقافة والبيئة ولكن إذا كانت
الدولة تعدم نوعاً من الدعم لبعض
قطاعات الخدمات عليها إخطار الدول
الأعضاء.

وبالنسبة موقف مصر إزاء المفاوضات
الخاصة بالتجارة فى الخدمات فقد أعلنت
مصر استعدادها المبشر لقبول الدخول فى
التنظيم الدولى للتجارة فى الخدمات مع
إعطاء الدولة للدولة والبنوك النامية فى
التطبيق كذلك أعلنت مصر استعدادها
لتقديم التزامات أولية فى قطاعات السياحة
والتأمين وسوق المال والشوك والتشيد
والبناء والنقل البحرى هذا وقد تم تحديد
الشروط والقواعد التى يسمح فيها دون
غيرها بدخول مورد الخدمة الأجنبى إلى
السوق المصرى والشكل الذى يسمح له
سذلك وفقاً لما قامت به فى القوانين
الوطنية وبما يتفق مع سياسة الإصلاح
الاقتصادى.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم عباد المرازى
الموضوع الفرعى :	ومصر . قطاع الاقتصاد	رقم العدد :	١٨٢٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١/٢٦

بدء تنفيذ الاتفاقية في اول عام 1995 على ذلك يمكن القول بأنه ليس هناك تأثير جوهري يذكر على هيكل الحماية الفعلية نتيجة إلغاء التسود غير التمييزية أو تخفيف القيود التمييزية.

ومع ذلك فقد يحدث تغير في هيكل الحماية نتيجة لعوامل أخرى بخلاف العواجز الجمركية وغير الجمركية مثل الضرائب غير المباشرة على الصادرات والواردات ومن الدعم الذي يقدم في أشكال مختلفة لكافة المشروعات ولا سيما المشروعات الشابة لقطاع الأعمال العام ويطلب هذا وقتاً طويلاً نسبياً لإحداث تغيير في هذا الجانب وحتى تتكيف الصناعات المحلية على الوضع الجديد. وهذا الجانب محل اهتمام السلطات الاقتصادية منذ وقت مبكر نسبياً منذ أوائل عام 1991 حيث أصبحت إمكانية الحصول على الائتمان الرخيص مشدلة للغاية نتيجة تحدر أسعار الفائدة وإنشاء الشركات القابضة التي أصبحت لديها السلطة الكاملة في إدارة الشركات التابعة لها دون أي تدخل من الحكومة بما في ذلك إمكانية تحويل الشركات إلى وحدات خاصة تابعة للحكومة الخاصة. وأياً كان الأمر فإن تحرير قطاعات طبقاً للجات سيؤدي إلى تحرير قطاعات الإنتاج المحلية بما فيها الخدمات لغدر من المنافسة العالمية. الأمر الذي يعني ضرورة إصلاح هيكل الحماية الفعلية بما لا يتعارض مع مفهوم الحرية النسبية التي تتمتع بها بعض فئات النشاط الاقتصادي وما يتفق مع متطلبات تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

بعض الآثار المتوقعة للاتفاقية الجديدة .

يشير تقرير لمنتدى النقد الدول في عام 1992 إلى أن معدل التعريف الجمركية على الواردات في مصر يبلغ في المتوسط نحو 25٪ في مايو 1991 كما أن معدل التعريف الفعال يبلغ نحو 13٪ في المتوسط. وهي معدلات تقترب من تلك السائدة في الدول الصناعية المتقدمة والتي تقدر بنحو 8٪ على إجماع وارداتها بعد جولة ماركيتو (1973 - 1979) ثم إلى 5٪ طبقاً لتقرير صحتي (٦) كما أن السوافر غير التمييزية في مصر سواء على الواردات أو الصادرات أصبحت متخففة للغاية كما سبق الإشارة. ومن ثم فإنه يمكن لحصر الحصول على التزاماتها التمييزية وغير التمييزية طبقاً لقرارات الحات بدون أي تأثير يذكر على هيكل الحماية الفعلية. وفي مدى سنوات قليلة للغاية بالمقارنة بالفترة المصرح لها وهي عشر سنوات من

اسم كاتب المقال : حنان عثمان	الجات :	صنوع الرئيسى :
رقم العدد : ٣٢٥٧	ومصر :	صنوع الفرعى :
تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٨/٤	الوفد :	صدر :

كيف تحمى السوق المصرية



تطبيق اتفاقية «الجات»، هل يضع الأسواق المصرية في مأزق؟!
فالجات تفتح المجال للتجارة الحرة بدون قيود جمركية أو مواعيد للتصدير والاستيراد بمعنى أن تساعد حدة المنافسة بين الإنتاج المحلي وطوفان الاستيراد الذي يهبط على الأسواق المصرية في ظل تطبيق الاتفاقية!
... فهل استعدت الأسواق المصرية والإنتاج المحلي لمواجهة المنافسة المتوقعة من حيث جودة الإنتاج والأسعار والأسواق المتوقعة؟ هل درس المنتجون ومن قبلهم الجهات المسئولة ما يمكن أن يؤول إليه حال السوق المصرية في ظل الاتفاقية الجديدة؟!

خفض التكاليف وجودة التصنيع تحمى السوق المحلية من غزو المستورد

تحقيق
حنان عثمان
نادية صبحي

مسابقة الأسس التي قامت عليها اتفاقية الجات مع الوضع في الاعتبار أن الحديث عن أي حماية لا يتفق مع مبدأ التجارة الحرة التي بنى عليها العالم حالياً أما بالنسبة للإنتاج المحلي فاقوسيلة الإلمام بحماية هو خفض تكاليف ومستلزمات الإنتاج وتخفيض الجمارك عليها فضلاً في قضية مثل مستوردة في الوقت الذي تلغ فيه نسبة الجمارك على الجات المستورد بالكامل ٨٠٪.

أما عن تحديد الأسعار كوسيلة من وسائل الحماية يؤكد رئيس شعبة المستوردين أنه ضد تحديد الأسعار ولا يمتح أحد عن تحديد السعر ولكن للنجاح وللعقول أن نعمل على خفض التكاليف خاصة للمنتج المحلي والمستورد والمتسلط في نفس الوقت.

ونستورد في إطار تسهيلات جمركية متبادلة وأن كنا الآن في فترة سماح ٥ سنوات لاستقبال السلع المستوردة إلا أنه بعد ٥ سنوات يفتح باب التصدير على مصر أعين. وهذا يؤكد فتقنا حامداً لسياسات علي حتمية الوصول إلى القدرة على المنافسة محلياً وعالمياً ويكون ذلك بتحسين المنتج المحلي وتقليل تكاليف الإنتاج وذلك بتعطيل الاستعانة بأعالي مسؤوليات من الحكومات إلى أعالي فرص أكبر للقطاع الخاص في مجالات عديدة للاستثمار.

ويضيف الدكتور السليم: إذا كان العاملون في مجال الصناعة يطلبون الحماية فعلاً يفعلون أن استخداماً لمواجهة الذي تتقلب إلى صراع وتحويلات أكثر مرت فترة السماح ولم تتغير الأوضاع الحالية... وتحسين الإنتاج المحلي لمواجهة المنافسة العالمية وتوسيع فرص العمل الداخلي.

يؤكد محيي فديل رئيس شعبة المستوردين على ضرورة

الواقع يؤكد أن السوق المصرية تعاني من مشكلات عديدة تظهر أثارها واضحة في حالة الكساد في الأسواق فأما بالدا وقد اقرب الوعد للحد لبدء تنفيذ الاتفاقية فعلمنا.

فما حدث في سوق الدواجن في مصر خلال الأسبوع الماضي يعني موشراً غير مطمئن للأوضاع المتوقعة فقد أعلن الدكتور أحمد جويلى وزير التموين فتح باب استيراد الدواجن وهو قرار يعني تخفيفاً شديداً للاتفاقية إلا أن حالة القلق التي أصابت منتجي الدواجن المحليين توضح مدى الحساسية التي تتعرض لها هذه الصناعة خاصة وأن فرض الجمارك المرتفعة على الدواجن المستوردة لن يستمر طويلاً وسوف تضطر الحكومة لخفض الجمارك لاستكمال بنود الاتفاقية ويسود حال السوق المحلي أكثر وأكثر... فهل تصمد الصناعة المحلية أمام لفرق القادر؟ وما هو العمل الذي يراه الخبراء في مسألة تطبيق الجات؟!

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الاقتصاد	رقم العدد :	٢٠١٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٧

عصر الجات و «العالم اليوم»

منذ عامين ونصف العام انعطفت العالم نحو منحني جديد في التجارة العالمية . هذا المنحني أطلق عليه . عصر الجات . وهو العصر الذي يحمل بصمات جديدة ستقود العالم في القرن القادم وتضع حلولاً للمشاكل التي نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين ويرادو البشرية الأمل في أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولاً للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحروب والصراعات الدولية والإقليمية والمعلبة من جراء . النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام

ومع ذلك فـيسان أغلب دول العالم حتمت التي انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولي الكبير حقه في المناقشة والتحليل فالتحولات الجذرية التي يتضمنها «الجات» خطيرة حقاً ويمكن أن تدمر في إيجاد نظام دولي مغاير لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل

لذلك دعيت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الداهيات التي تطوى عليها اتفاقيات الجات بفرعها المختلفة السابقة ٩٥ فرعا حتى الآن ولكي يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد . وكان من الطبيعي أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بصياغة كل الخطوات التي تمت منذ بدو . . جولات أورو جواي . حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد . وهو الدكتور يسرى مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات الأخيرة والذي يعتبر الأب الفعلي للجات في مصر حيث شارك في الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بعثت ونالقت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حالياً بنك مصر أمريكا الدولي .

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين عصر الجات وتأثيره على مصر وإنتاجها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي طرحتة «العالم اليوم» في هذه الندوة التي نشرت وقائعها في سبع حلقات تنتهي اليوم

تحرير تجارة الخدمات رخصة الرخصة للاقتصاد المصري

د . يسرى مصطفى : يسرى مصطفى : رؤوف كمال :

لا توجد البنوك

لدينا التجارية

تكنولوجيا أخطر قطاع

تطورة ... في الجهاز

وقدراتنا المصرفي

محدودة

للخاية

يحيى المصري :

المعاملات

الرأسمالية

خطيرة .. ويجب

تنظيم

التحويلات عليها

د . يسرى مصطفى :

مصر التزمت بتحرير

البنوك وقطاع التأمين

وبعض أنشطة

المقاولات والسياحة

وسوق رأس المال

الموضوع الرئيسي :	المجالات :	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الاقتصاد	رقم العدد :	٢٠١٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٧

اقترب ملف الجبات من نهايته بعد ان عرشت «العالم اليوم» على مدى أكثر من «سبعين» أرواح عدد من أبرز الأكاديميين والمثقفين ورجال الأعمال في المشهد الاقتصادي. وليس مني ذلك ان القضية انفتحت لولا «لا يزال هناك قند كبير» من خيرة وأسماء النطاق من أجل توير المجتمع بمؤسسات الخفلة بإيراسيات وسلبيات النتائج التي انتهت اليها جولة إرواجي في إطار الجبات

الهدف الا انشغال مع الجبات بنظام الفطمة لانا نحتاج إلى رؤية شاملة مستدامة تركز على الإيجابيات وتلاني السلبيات. وهذه اليوم التغيرات من تجربة الخدمات التي يعيشونها السعي مثالية طلاقة أخرى الخدمة للاقتصاد المصري وقد تحدث في الدورة الدكتور يسرى مصطفى وزير اقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولي وروثوف كرواني المدير المساعد ببنك مصر أمريكا الدولي والدكتور محمد فكري مكي الأستاذ بكلية تجارة جامعة الزقازيق ورافقت لهيئة المدرج السيمفاني ومحمد سامون الوزير الفرنسي التجاري ومحمود الرافعي الكاتب الصحفي ويحيى المصري المستشار بوزارة الاقتصاد.

دات الدورة التثقيفية د. يسرى مصطفى منذ توقيع اتفاقية الجبات عام 1947 وفي نهوف إلى تحرير تجارة السلع وقد دارت سبع جولات من المفاوضات في إطار الجبات حول هذه القضية ولم يتم التفرق إلى قضية تحرير تجارة الخدمات إلا في جولة إرواجي الأخيرة التي بدأت مفاوضاتها عام 1986

في البداية عارضت الدول النامية بشدة مبدأ التفاوض حول تجارة الخدمات واخضاعها لقواعد ومبادئ الجاني على أساس ان المنافسة في هذا المجال غير عادلة لان الدول المتقدمة خلقت تطوراً عظيماً اعتمد على التكنولوجيا وكونت الدول النامية خلال جولة مفاوضات إرواجي على خدمة التنمية في تجارة الخدمات وطلبت تحقيق مزيد من التنمية المدعمة لهذه الدول وان تتضمن المفاوضات نقل التكنولوجيا لتطور إلى الدول النامية في مجال الخدمات وأصل الأولوية لتحرير تجارة الخدمات في المجالات التي تستطيع الدول النامية المنافسة فيها على خدمات العمالة وان يكون التحرير تدريجياً. الخ.

وفي النهاية تم توقيع اتفاق دولي لتحرير تجارة الخدمات تضمن مبادئ وقواعد تحكم التجارة العالمية في مجال الخدمات وسميت بالاتزامات العامة ومن أهمها شروط الدولة الأولى بالرعاية وأيضاً الالتزام بالتشفية الخاصة تكون القوانين والأجراءات الخاصة بالتنظيم أنشطة الخدمات وضمة ومتابعة أمام جميع الدول الأعضاء وتتولى كل دولة إنشاء مركز لتقديم أي معلومات تحتاجها دولة أخرى في مجال الخدمات وذلك في مدى سنتين في الدول المتقدمة وانه يمكن تجاوز هذه المدة في الدول النامية.

ايضاً من القواعد العامة التي جاءت في اتفاقية الخدمات ان تكون المبادئ، والقواعد المنطقة بالشفية الخدمات موضوعية ومعفولة ولا تشمل حواجز تجارية.

واعلم ان كل دولة عضو في الاتفاقية الحق في الإبقاء على وجود جهات تحكم خدمات معينة اذا كانت هذه الجهات موجودة قبل تنفيذ الاتفاقية مثل هيئة الاتصالات في مصر. كما اعطت الاتفاقية الحق لأي دولة بعدم الالتزام بالانفصاح عن أي معلومات تعتبرها متعارضة مع مصالحها الأمنية فيما يتعلق بتجارة الخدمات المتمثلة بالأغراض العسكرية.

وتضمن الاتفاق جواوب إيجابية منها ان على كل دولة ان تحدد الأنشطة الرئيسية والفرعية التي تقدمت بشروطها والأساليب التي توافق عليه لدخول اللورد الأجنبي ووضع شروط هذه الخدمات الأجنبية وسوابطها. وتضمنت الاتفاقية ايضاً انه بالنسبة لتجارة الخدمات من حوال الدولة ان تميز بين الموردين الأجانب والمواطنين بشرط ان توضح ذلك في جدول الالتزامات المحددة.

تحرير البنوك
وقد تقدمت مصر بالاتزامات تحرير المصارف وشركات التأمين وإعادة التأمين وبعض أنشطة قطاع الفياوات والسياحة وسوق رأس المال والصقبة ان كل كل من الالتزامات اما كانت محذرة بالفعل او اننا محتاجين فيها لخبرة أجنبية مثل الأنشطة التي تم تحريرها في قطاع القمارات رؤوف كرواني اتفاقية الجبات رؤوف كرواني الاتفاقية الجبات التحول يستدعي تنشيط الاسواق المالية بغرض أساسي هو جذب الاستثمار وتوصيلها إلى المستثمرين والمتمتعين

هذا التحول فرض على البنوك التجارية دوراً مهماً وهو التحرير التام واليحد عن النشاط التقليدي الذي كانت تقوم به قبل ذلك. ويصبح ان نذكر ان البنوك التجارية التي تضم 80 من البنوك المصرية التي يضم إلى جانبها بنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة التي تعمل في قطاع اقتصادي معين ولذلك فإن البنوك التجارية تعتبر أخطر قطاع في الجهاز المصرفي وإملاط بالتوسع فكرة الصيرورة الشاملة بها وتوزيع خدماتها والخروج عن الأنماط التقليدية.

4 طرق للتحرير
ديسرى مصطفى، جاء اتفاقية تحرير الخدمات ان التحرير يتم بأربعة أساليب، الأسلوب الأول عبر الحدود ومن أمثلة ذلك ان يخاطب بنك لعهد سفارة ما في نيويورك كخدمة بنك في نيويورك وتحرير تلك الخدمة يتطلب الطريقة الثانية التواجد الأجنبي المباشر وهو السماح لغير أجنبي ان يقدم أفرعاً أو فروعاً أو بنوك مشتركة مع مصريين وهذا يتم تحرير الاستثمار إلى جانب تحرير نظام المصرف الأجنبي.

الطريقة الثالثة هي انتقال المستهلك بحيث يعمل المستهلك الأجنبي للخدمة نفس معاملة المستهلك المحلي. الوسيلة الرابعة هي انتقال العمالة وقد تقدمت مصر بالترام تحرير البنوك بالشرط التي وضعها منها على سبيل المثال انه لو كان هناك مصر فريد من استئذان السلطات النقدية فلانا اوافقنا عليه ان يترجم بمائة بليون بنوك والامان من شروط. ومنها الا يقل رأس المال 15 مليون دولار والا تزيد العمالة الأجنبية على 10. الخ.

قدراتنا محدودة
● محمد فكري مكي هناك تخوف مرحلي من تحرير التجارة في الخدمات فلابد من رفع قدراتنا حتى نستطيع ان ننال في الأسواق المحلية ولكن هذا غير كاف لانا يجب ان تكون لدينا خدمات المنافسة أيضا في السوق العالمية والحقبة ان الوضع الحالي في البنوك غير كاف للمنافسة حيث اننا مازلنا نسير على الطريقة التقليدية وفقدنا على ادخال خدمات جديدة محدودة جداً ولا توجد لدينا التكنولوجيا المتطورة

راعت الهيئ هل تستعمل الجبات خطورة على الاقتصاد القومي اذا انتقلت رؤوس الأموال من مصر إلى دولة أخرى؟ يجيب المصري يجب توضيح أننا يعني تحرير النقد من وجهة نظر صندوق النقد الدولي. لان قطاع النقد ينقسم إلى قسمين الأول العملات الجارية والثاني العملات الرأسمالية

وعنده نقول انه تم تحرير النقد فلانا تعني بذلك العملات الجارية اما العملات الرأسمالية فلنا الحق في فرض قيود عليها لخطورة، ثمة

وكسل دول العالم تقريباً تفرض قيوداً على العملات الرأسمالية.

محمد سامون الجبات انتقل على تحرير النقد أو سلطة الدولة في تنظيم أسواق النقد ولكنها تحتاج في البنوك والتأمين.

محمود المرافي:
مصانع النسيج أغلقت.. وهناك 180 ألف حالة إفلاس

الموضوع الرئيسي :	الجات
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الاقتصاد
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	ولاء طولان
رقم العدد :	٢٠١٧
تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٧

جنب

الاستثمارات

د محمد
فخري مكي
بالنسبة لهروب
الأسواق إلى
الخارج فقد
انتهى عهد وضع
القيود على
انتقال رؤوس
الأموال ولابد من
إيجاد عوامل
جذب للاستثمار
الغربي
والأجنبي وأن
تضع الدولة هذا
الجانب
في
مخططي الدولة
لها دور صم

في ظل التحرير وتدخل سياسات
وليس بإوامر إدارية فيسمية لسعر
الصراف مثلا لابد من متابعة سعر
الصراف يوميا وفي حالة حدوث
تغيرات غير مبررة في سعر
الصراف لابد من تدخل السلطات
التقوية بسياسات وليست قرارات
إدارية.

العالم اليوم - بالنسبة لتحرير
سعر الصرف أحيانا يجد البنك
المركزي وفرة في الدولارات فيقوم
على الفور بشرائها أو يصد قرارا
للبوك العامة بشراء هذه الدولارات
لنفس ذلك قرارا إداريا
وكيف ننادي بالبوك الشاملة
في حين أن القسانون يحظر
المصارف والتعامل في العقارات
د يسرى مصطفى بالنسبة
السؤال الأول فإن قيام البنك
المركزي بشراء وبيع الدولار يعتبر
أحدى السياسات المناسبة لمواجهة
التغيرات غير
المبررة في
سعر
الصرف على
سجل المثال
فقد انتشرت
في ديسمبر
1995
شائعات غير
صحيحة
حول تخفيض
قيمة الجنيه
المصري
وحدث طلب
مسرور على
الدولار نتيجة
قيام الشخص
بشحون
مدونياتهم
الدولارية إلى
جيبه مصري
أو للمصارف
شراء الدولار
وإيداعه
بالبانكو
للاستفادة
من مرحلة لاحقة
من تخفيض
قيمة الجنيه
الضري الخ
والرد للسام
على هذه
الشائعات هي
قيام البنوك
بتلبية كل
الطلبات على

الدولار ولا تلجأ للثبات المركزي في
حالة الاحتياج إلى الدولار وبذلك
توقفت الشائعات واستقرت الأمور
أما الإلحاح على السؤال الثاني فإن
مفهوم البنوك الشاملة هو خروج
البنوك التجارية عن النشاط
التقليدي واتساع نشاطها ليشمل
جميع أغراض الأقرض والخدمات
والجالات الجديدة وأهمها الأوراق
المالية

اتفاقية دولية

نتنقل إلى نقطة مهمة من
المحالات - بدءا من النقطة المتفاوض
حولها في - دولة أرجواي لأول مرة
وهي تخفيض إجراءات الاستثمار
التجارية بالتجارة حيث تم الاتفاق
على عقد اتفاقية دولية متعددة
الأطراف بشأن الجوانب التجارية
في الاستثمار
ويقتضي هذا الاتفاق بعدم اتخاذ
أي عضو من أعضاء الجات إجراءات
للاستثمار تتعارض مع بعض مواد
اتفاقيات الجات ومنها مادة 3
الخاصة بالمعاملة الوطنية والمادة
11 وهي عدم فرض قيود كمية على
الواردات.

● محمد مأمون هناك شروط
تضعها بعض الدول على
المستثمرين من بينها مثلا شرط
الكون المحلي وشرط تصدير نسبة
معينة من الإنتاج الخ
وهذا الخ اتفاقية الاستثمار على
هذه الشروط وضعت الدول الثمانية
خمس سنوات فترة انتقالية لتوفيق
أوضاعها ولكن من الملاحظ أن عدد
الفترة في جولة المفاوضات
القادمة.

حالات إفلاس

● محمود الراعي مصر سابقة
الجات في فكرة التصدير ولكن في
ظل هذه السياسة حدث كثير من
حالات الإفلاس بلغ عددها 180 ألفا
في ستة شهور وهناك عدد كبير من
مصانع النسيج أغلقت
● د. فخري مكي المنتج
المصري منذ 10 عاما لم يقل شيئا
في ظل السياسة الحالية ولكن هذا
ضد مصلحة المستهلك ومصلحة
الدولة فلا بد أن تكون الحماية مؤلفة
ومشروطة حتى يستطيع أن يتأصل
في السوق العالمية

طرق لمواجهة

● العالم اليوم هذا يشكلنا إلى
الجبر الخاص بالمواجهة لكل
تأثيرات الجات والتغيرات الإقليمية
والدولية

د. يسرى مصطفى - أولا
الاستمرار في الإصلاح الاقتصادي
بحيواته الشفافة وقد نجحنا في
الجانب الأول الخاص بإعادة
التوازن للاقتصاد المصري
ولابد من الاستمرار في
السياسات الاقتصادية والتجارية
والتي تهدف إلى هذا التوازن
والسيطرة على التضخم

الجانب الثاني وهو الخاص
بالاستثمار والإنتاج ولم تحقق فيه
خلال الفترة السابقة النجاح المرجو
ويتم التركيز عليه في الفترة الحالية
ويتمثل بهذا الجانب الجزء المالي
وهو خاص بسوق رأس المال ونحن
نتجه في الاتجاه الصحيح إلى حد
كبير

الجانب الثالث هو السياسات
العامة من صحة وتعليم و الخ
ولانتمى هذه السياسات نتاجه
الرجوة إلا بعد مدة طويلة ولكنه
جانب أساسي لأن الموارد البشرية
لا تزال أهمية من الموارد المالية
أو الموارد الطبيعية
الجانب الأخير وهو النواحي
الاجتماعية وكما نعرف أن مصر
دولة تهتم إلى حد كبير بالنواحي
الاجتماعية ولابد من إعادة النظر في
استراتيجيتها الخاصة بالتعليم
والتجارة الخارجية على ضوء
التغيرات الدولية والإقليمية

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الاقتصاد	رقم العدد :	٢٠١٧.
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٧

ادخال التكنولوجيا

سلبيات وتحديات

ولابد من العمل على اذلال التكنولوجيا المتطورة لانها اساس من اسس الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولابد ايضا ان نتحدث عن النتائج الايجابية ونعطيها وعلى سبيل المثال فهناك تخفيضات جبرية التزمت بها الدول المتقدمة علينا ان نخطط للاستفادة منها. ايضا الربط الجبري حيث سيكون هناك حد اقصى للجوارك المختلفة وهو عنصر استقرار لاسمار واربات مصر كما ستفيد صادرات محصر الزراعة من تخطيطي الدعم في الدول الأوروبية وبالتالي ستزيد قدرتنا التنافسية في هذا المجال بالنسبة لانتاجية الخدمات فقد اتخذ نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية على اساس تجارى وايضا نعت على انشاء مراكز الاتصال في الدول المتقدمة نتج لنا كافة المعلومات اللازمة لتطوير أنشطة الخدمات اما بالنسبة لانتاجية للكية الفكرية فلا بد من عمل جهاز متخصص لشابعة الحقوق الفنية والادبية في المعالم الخارجى المحرول على الحقوق الصائنة. ايضا ستزاد حصص صادرات مصر من المنسوجات خلال الـ 10 سنوات القادمة باعتبار مصر دولة صغيرة الحجم في التصدير والعنصر المهم هو استعداداتنا لمواجهة جميع المواقف الحديثة في جميع الحالات فلدنا ايجابيات كثيرة نستطيع ان نستفيد منها. واود ان اشير الى نقطة مهمة هي ان المفاوضات انتهت رسميا لكن عمليا لم تنته بعد، حيث هناك اجتماعات لجالس منظمة التجارة العالمية مرة على الاقل كل سنتين وانه سيحدث اختلاف على تفسير بعض بنود الاتفاقات الـ 28 التي اسفرت عنها جولة اوروجواي.

ومعنى ذلك ان هناك مفاوضات كثيرة ستتم بعد ذلك ولذلك يجب ان نتجمع كدول نامية على قدر الامكان حتى يؤخذ في الاعتبار مصالح هذه الدول خاصة ونحن مازلتنا متحمسين باعلان بورتسا ولسه الذي ينص على عدم اتخاذ أى اجراء يضر بالتنمية في الدول النامية

وتنقل الى سلبيات او تحديات الجبات ففي القطاع الزراعي فان فائزوة الاسعار للسلع المستوردة سترتفع اما بالنسبة للادوية واللكية الصناعية خاصة بكل جوانبها فان الانتفاضة وسعت الحماية لصاحب براءة الاختراع الاجنبى وزادت مددة الحماية وبالتالي فان التكلفة سترتفع وسيزيد نقل التكنولوجيا صعوبة. وفي جانب الخدمات فان التحرير سيسهل كل الخدمات تدريجيا وستصبح العولة سمة من سمات القرن الجديد فلا بد ان نستعد لمواجهة كل هذه التحديات محمد مامون : اود ان اقول اننا يجب الا نهون حتى لانترافى ولانقول حتى لانخاف وحتى الان نحن مسيطرون ولكننا يجب ان نستعد للجات وغير الجات. واننا قادرون على الواجهة.

الموضوع الرئيسى :	الجات
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الاقتصاد
المصدر :	
اسم كاتب المقال :	
رقم العدد :	
تاريخ الصدور :	

اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة (الجات) وأثرها على مسيرة الإقتصاد القومى



عبد الله طاهر
رئيس اللجنة الاقتصادية
بمجلس الشعب

١- لا بد من الاستفادة القصوى من عملائنا في الداخل والخارج من أجل اجراء البحوث وتسجيل براءات الاختراع للظهور بمستوى الصناعة وحسن يمكن التصديق للائحة السليمة للاتفاقية الجات في مجال التكنة الحديثة. أما القطاع الزراعى فسان اتفاقية الجات تفرض علينا ضرورة الانضمام بالمخبرات مثل التكاوى الجديدة والإحصاء الزراعى حتى يمكن التصديق للسوق العالمى خاصة وأن الحصص المخصصة لنا قد تضاعفت وعلى الأخص لدول الاتحاد الأوروبى

الاطراف المعروفة باسم «الجات» سيكون لها تأثيرات عديدة على مسيرة الإقتصاد المصرى. بالنسبة للصناعة المصرية فقد تمكنت خلال فترات معينة سياسات جماعية اعتمدت من الاستثمارية وتحقيق الأرباح. ويقام المنظمة العالمية للتجارة ونشرير التجارة الدولية والانفتاح على الأسواق الخارجية وبعد مرور فترة السماح الممنوعة للدول النامية والتي تبلغ عشر سنوات فإنه اعتباراً من سنة ٢٠٠٤ يجب أن تكون الصناعة المصرية مؤهلة للمنافسة أمام السلع الدولية وهذا لن يتحقق إلا بالعديد من الأمور:

١- الاهتمام بجودة المنتج والأسعار المناسبة والتركيز على السلع التى تتسبب بمزايا تنافسية
٢- استحداث التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة المناسبة لتغيرات العصر.
٣- دراسة الأسواق الخارجية دراسة دقيقة لمعرفة احتياجاتها وأذواق المستهلكين. ونقترح إقامة شركات متخصصة في التسويق الخارجى بمولها البنوك ورجال الأعمال حتى تمكن من عمليات التسويق الدولى، فالتسويق علم له آلياته وتكنولوجياه.

الاقتصادية العالمية. وبإلاحة أن المهام المختلفة للمنظمة العالمية للتجارة تشمل وتغلق الإدارة والتدقيق لالتقاء الجات مع العمل على تحقيق اهدافها والرقابة على احتراسها، ومن أهم المبادئ التى تحكم عمل المنظمة العالمية للتجارة عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وحل المنازعات التجارية الدولية بالوسائل السلمية. إن قيام المنظمة العالمية للتجارة المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة

بعد سلسلة من المفاوضات وأتى استمرت منذ عام ١٩٩٧ حتى ١٩٩٨ وخلال ثماني جولات كان أخرها جولة أوروغواى التى بدأت منذ عام ١٩٨٦ واستمرت لأكثر من سبع سنوات تم التوصل خلالها إلى اتفاقية تجارية متعددة الاطراف متضمنة لحركة التجارة الدولية وعرفت هذه الاتفاقية باسم «الجات». وفي مراكش عام ١٩٩٤ تم الاتفاق على تأسيس المنظمة العالمية للتجارة على أن تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥. وهدفها الرئيسى هو تحرير التجارة الدولية والاشارة على تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف. وأد نصت المادة الثالثة من اتفاقية مراكش المنشئة للمنظمة في ٢٥ أبريل ١٩٩٤ على المهام المكلفة بها المنظمة وهي:

١- تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقيات التجارية المتعددة الاطراف
٢- توفير للمنظمة محفلاً للتفاوض فيما بين اعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الاطراف.
٣- تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والأجراءات التى تنظم تسوية المنازعات.
٤- تتعاون المنظمة على النمو المناسب مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للاثشاء والتعمير والوكالات التابعة له بهدف تحقيق قدر اكبر من تناسق في وضع السياسات

الموضوع الرئيسى : الجات
الموضوع الفرعى : ومصر : قطاع الاقتصاد
المصدر : اسم كاتب المقال : رقم العدد : تاريخ الصدور :

«الجات» وكيفية الوصول إلى قطر ومطابقة المستلزمات

لبعضها الآخر.
لقد ان الأوان للاهتمام بالرافد العلفى بجانب الرافد التطبيقى فى مجال الزراعة، وعلى رجال الزراعة أن يسعوا للاستفادة من الرافد الأول، وكفلسا تزديدا للتشيرات والسبعيات لاسباب المستلزمات التى نشأت فى سياسية والتي تقول بان علوم الإدارة فى مجرد نظريات لافائدة منها، لأن أى شركة متعددة الجنسية من بين الخمسين شركة الكبرى فى العالم والتي تحقق بعضها مبيعات سنوية تزيد على أربعة أضعاف الناتج القومى الأمريكى لم تحقق هذا النجاح إلا عندما استطاعت أن توجد رابطة قوية بين أقسام بحوث المنتجات وبحوث التسويق، والإسقام الإنتاج، والتطوير وغيرها. فاستطاعت شركة الجات الإفكار الجديدة وأسفة فى دعمها حياجات ورعايات المستلزمات والإسقام الإنتاج تحول تلك الإفكار إلى برامج تطبيقية، وكال يعمل فى شكل فريق، لكل فرد فيه مهام محددة، وتظم متابعة لتلك من تحقيق كل المهام، مع ربط ذلك بخطط موائمة مناسبة لكل فرد من أفراد الفريق.

الوصول إلى قلب وعقل المستهلك العالمى لم يعد حكرًا على الشركات متعددة الجنسية العالمية، جعلت من الشركات الصغيرة والكبيرة فى العالم منافسا عالميا للشركات الكبيرة، وبمطابقة رعاياتها وأخر الإصصاعات تحولت من ١٠٠ مليون مستهلك فى أمريكا، و٧٠ مليون فى أوروبا، وتصل مبيعات الجات العالمية إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا، أى مائة ألف مليون دولار.

وبمطو المؤلف لهذه التسعة لم يقع تحت يد شركة قطاع أعمال واحدة، حيث لها مساهمة فى كل الشركة، وأين بعضها على يد مستجد أن هناك الكثير من طلبات الاستيراد تستلهم عنها، المهم أن تعرف ماذا تقول للمستلزمات الأجنبية وكيف تقول ذلك، وأن تفهم عمى الدراسات العلمية فى تصميم حملاتها الإعلانية الموجية لتسويق العالمية وإيضاح لمصلحة المحلية.

عبدالمعطى أحمد

مدير استحقاق الشركة للحصول على شهادة «الايرو» هو مدير توافر تكم التسويق القادرة على قياس درجة رضاء المستهلك على قضاة الشركة من منتجاتها، وخدمات ما بعد البيع المقدمة له، وأسلوب معاملة رجال البيع للعملاء، وغيرها. ومن المعروف أيضا أن فروع الشركات العالمية بمصر تحقيق نلقم التسويق التى تكال لها الحصول على الرضاء المستثمر والمستهلك، حيث يقوم بعضها بقباض درجة رضاء عدد المستهلك على مستوى كل منطقة بيع، لدرجة أنهم يسألون المستهلك عن عدد الدقائق التى انتظروها قبل أن ترون عاملة التليفون على مكالمته، واستقبله رجل البيع بوجه باهر أم بوجه عابس...

والتي أقرب إلى ذاتى الرافية فى راسة درجة رضاء العملاء عن الخدمة المقدمة من إحدى المصالح الحكومية التى كلفت الكاثين بإعداد نظام يقيس لها ذلك ولا داعى لكسرها حتى لا تنهم بالملايين عنها، وبالمقابل لاتعرف الكثير من شركاتها ألا بشيء البسير عن المستهلك الذى تعامل معه.

هناك أربعة عناصر رئيسية اذا أحسن اختيارها وتطبيقها فإنها تكال السيطرة على قلب وعاطفة المستهلك وهو «فتح القادر من اداه وتوافقه» بمعنى اعنى من الكفاءة بالمقارنة بالمنتجات المنافسة، والسعر الذى يتوافق مع قدرة المستهلك على الدفع ومع قيمة المنتج فى ذهنه، وسوائل الشرويح القادرة على أن تضع المنتج فى مركز البطل المتخصص، وقنوات التسويق التى باستطاعتها أن توفر للمنتج فى المكان والزمان المناسبين لتطبيقات هذا المستهلك.

وبدرة المسئول لتسويق وتطبيق تلك الإدارة ليهذه العناصر، ليعمل فى إدارة إعداده وترك نظام العناصر - لأنها كلها مكملة



د. فؤاد أبو إسمايل

تعتل اختراقا لآلان القومى وغيرها من جوانب الحماية. وتعود للنسائل الرئيسى وهو: سادًا نحن لساعون لتعزو عمل وعاطفة المستهلكين وبالرغم من أن الموضوع يحتاج مساحة كبيرة ليس هذا مكانه إلا أننا نتخصص النقطة الهامة فى الاتى والتي يجدها لنا الدكتور فؤاد أبو إسمايل الأستاذ بة التجارة الأهر دراسة سلوك المستهلك لم تعد نوعا من الرفاهية، وهى من التعقيد بحيث يجب استنباطها على الشخصيين فى هذا المجال.

ولقد كنت فى نقاش عابر مع أحد رجال الأعمال فقال لى إنه يتعجب من إنه عندما عرض فيلا، مع خمسة أفنة من الأرض الزراعية بطريق مصر الاسكندرية الصحراوي بسعر نصف مليون جنيه كان الإقبال محدودا، وعندما رفع السعر إلى المئة الثانية إلى ٢ مليون جنيه كان لديه قاضمة انتظار طويلة فقام أحد هذا:

قلت له: إن الصفة وحدها قد أخذت بك دون أن تدري إلى معرفة أن المستهلك الذى قبل على شراء القطعة بمبلغ ٢ مليون جنيه فى منطقة صحراوية هو فى الحقيقة يشتري «الوجاهة» والتميز على الآخرين وكلامها ليضلح معها السعر المنخفض، بل على العكس من ذلك كان ارتفاع السعر كلما كان ذلك الفضل بالمشترى للدرجة من السوق التى تبحث عن التميز.

وبذلك كان لكل الذى يسمح لى وبالرغم من أهمية دراسة سلوك المستهلك ضمن علوم الإدارة، إلا أن لايرسب كعلم مستقل باى من تلكات التجارة الصرية، وعندما يقدم كبرنامج تدريب لرجال التسويق يكون الإتصال عليه ضعيفا للغاية، ربما لأن الوعى بأهميته مازال منخفضا أو لعدم الإقناع بجوى التدريب عليه أو لغرها من الأسماء.

أرجو أن يفتتح رجال التسويق شركات قطاع الأعمال العام بأن أول عنصر يتم تقييمه بواسطة الخبراء الذين يقومون بتقييم

بعد موافقة مجلس الشعب على انضمام مصر إلى المنظمة العالمية للتجارة W.O.T. بدءا من يناير ١٩٩٥ أصبح التسويق الرئيسى الذى يجب أن نأخذ من فاعلون عايناهم الأثر السلبية للجات والاستفادة من الأثر الإيجابية لها، ويقول الدكتور فؤاد أبو إسمايل أستاذ إدارة الأعمال بتجارة الأهر ليد شامدا على المتخزين إعتراضات بعض أعضاء مجلس الشعب على انضمام مصر لهذه الاتفاقية. وحينما الله أن الألفية لم تسر على هذا الإتجاه لى تسامحت وأنها كيف يمكن سرى وهى من أوائل الدول التى تشتمل لاتفاقيات التجارة الحرة مع دول العالمية الناشئة أن تخرج من أكبر تجمع إقتصادى عالمى يستحوذ على ٧٢٪ من حجم التجارة العالمية (بإستثناء النفط والسلاح) فى الوقت الذى يتحول فيه الإقتصاد المصرى نحو الخصخصة.

وتعلم إن فإن الصين عضو مرأب فة فى المنظمة العالمية للتجارة، وأنشاء زيارة رئيسها للولايات المتحدة الأمريكية منذ شهرين كلفتها على وعد من أولوياتها أن تفضل باى تسامحا فى الحصول على العضوية الكاملة لهذه الاتفاقية مقابل عدم مساعدة بعض الدول فى الحصول على الأسلحة المتقدمة لتكنولوجيا.

والقد قدمت مصر لمفظة لة لة قائمة بالمنتجات الزراعية لجميع السلع المستوردة، وبدأت فى إستيراد المنتجات الزراعية على السلع المستوردة، إلا أن الجات لم يحدث لمز تلك الإعتراضات على نسبة تتراوح ما بين ٧٠ / ٦٠٪ من السوق التى كانت عليه فى يناير ١٩٩٥. والمحصى لايزعزع رجل الأعمال المصرى فإن الاتفاقية أعطت لكل دولة الحق فى رفع معدل التعريفات الجمركية مرة أخرى لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية اذا وصل حجم المخزون من سلعة المطلوب حيازتها إلى ما يقاى استهلاكها المصرى.

أستفسر من ١٣ مستشارا لأى جوانب الحماية الاقتصادية فى حالة إبراق السوق بالمشتريات الرخيصه، أو تلك التى

**الجات
ومصر
قطاع الزراعة**

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	توقعات تأثير الجات على أهم الصادرات الزراعية المصرية	وزارة الزراعة	(كتاب) السوق الأوروبية المشتركة		١٩٩٥	٤٧
٢	الآثار الاقتصادية لتطبيق اتفاقية الجات على التجارة الخارجية الزراعية	حسام الدين سليمان	(كتاب) مؤتمر آثار اتفاقية الجات		١٩٩٦	٥٥
٣	غذاء مصر في خطر	وفاء طولان	العالم اليوم	٢٠١٣	١٩٩٧/٩/١٣	٦٩

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :
المصدر :	(كتاب) السوق الأوروبية المشتركة	تاريخ الصدور : ١٩٩٥

توقعات تأثير الجات على أهم الصادرات الزراعية المصرية:-

(١) القطن:-

تتصدر اليابان وإيطاليا الدول المستوردة للقطن المصري حيث يحتلان المرتبة الاولى في صادرات مصر من هذه السلعة بمتوسط كمي قدرها ١٤ر٥٢ ألف طن أى بنحو ٣٨ر٨٪ من إجمالي صادرات مصر للفترة ٨٨-١٩٩٣ . كما يتضح من الجدول رقم (٢٦) ، ويلى هاتين الدولتين كل من اتحاد الجمهوريات السوفيتيه (سابقا) ، تشيكوسلوفاكيا ، كوريا الجنوبيه ، جمهورية ألمانيا الاتحاديه ، سويسرا فى مراتب تاليه ودول أخرى حيث إستوردت هذه الدول كمية قدرها ٤ر٤٨ ، ٣ر٧٣ ، ٢ر٣٠ ، ١ر٩٤ ، ١ر٧٧ ، ٨ر٦٩ ألف طن أى نحو ١١ر٩٦٪ ، ٩ر٩٦٪ ، ٦ر١٤٪ ، ٥ر١٨٪ ، ٤ر٧٢٪ ، ٢ر٢٤٪ على الترتيب من إجمالي صادرات مصر من القطن التى بلغ متوسطها خلال الفترة ٨٨-١٩٩٣ نحو ٣٧ر٤٤ ألف طن بمتوسط قيمة قدرها ١١١،٣٩ مليون دولار خلال نفس الفترة .

ويبين الجدول رقم (٢٧) أن صادرات مصر من القطن خلال الفترة ٨٨-١٩٩٣ لليابان وإيطاليا مجتمعه كانت نحو ٤٣،٢٢ مليون دولار خلال الفترة المذكوره وتتوقع الدراسه بعد تنفيذ إتفاقية الجات أن ترتفع قيمة هذه الصادرات الى نحو ٤٢،٦٣ مليون دولار أى بزياده قدرها ٠٠٤١ مليون دولار خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٠) (١) .

ويتضح أيضا من نفس الجدول أن قيمة صادرات مصر الى جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا ، تشيكوسلوفاكيا - كوريا الجنوبيه ، جمهورية ألمانيا الاتحاديه - سويسرا - دولاً أخرى بلغت نحو ١٣،٣٣ ، ١١،١٠ ، ٦،٨٤ ، ٥،٧٧ ، ٥،٢٧ ، ٢٥،٨٦ مليون دولار على الترتيب . وسوف ترتفع قيمة هذه الصادرات بعد تنفيذ إتفاقية الجات .الى ١٣،٥٠ ، ١١،٢١ ، ٧،٠٠ ، ٥،٣٥ ، ٢٦،٩٩ مليون دولار على الترتيب أى بزياده قدرها ٠٠١٧ ، ٠٠١١ ، ٠٠١٦ ، ٠٠٠٨ ، ٠٠٠٠ ، ٠٠٨٢ مليون دولار خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٠) .

هذا ويتضح من جدول رقم (٢٧) أن متوسط قيمة صادرات مصر من القطن بصفه عامه بلغت نحو ١١١ر٣٩ مليون دولار خلال فترة الدراسه وسوف ترتفع بعد الجات الى نحو ١١٣ر٢٠ مليون دولار أى بزياده قدرها ١،٨١ مليون دولار عن قيمة الصادرات للفترة (٨٨-١٩٩٣) .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :
المصدر :	(كتاب) السوق الأوروبية المشتركة	تاريخ الصدور : ١٩٩٥

التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات مصر من القطن
قبل وبعد الجات مع افتراض ثبات كمية الواردات

القيمة بالليون دولار	مقدار الزيادة فى قيمة الواردات	بعد الجات للفترة ١٩٩٩-٩٥	قبل الجات لمتوسط الفترة ٨٨-١٩٩٣	البيان	الدول
٠.٢٧	٢٩.٧٨	٢٩.٥١	٢٩.٥١	اليابان	اليابان
٠.١٤	١٣.٨٥	١٣.٧٩	١٣.٧٩	إيطاليا	إيطاليا
٠.١٧	١٣.٥٠	١٣.٣٣	١٣.٣٣	اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية (سابقا)	اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية (سابقا)
٠.١١	١١.٢١	١١.١٠	١١.١٠	تشيكوسلوفاكيا	تشيكوسلوفاكيا
٠.١٦	٧.٠٠	٦.٨٤	٦.٨٤	كوريا الجنوبية	كوريا الجنوبية
٠.٠٥	٥.٨٢	٥.٧٧	٥.٧٧	جمهورية ألمانيا الاتحادية	جمهورية ألمانيا الاتحادية
٠.٠٨	٥.٣٥	٥.٢٧	٥.٢٧	سويسرا	سويسرا
٠.٨٣	٣٦.٦٩	٣٥.٨٦	٣٥.٨٦	دول أخرى	دول أخرى
١.٨١	١١٣.٢٠	١١١.٣٩	١١١.٣٩	الاجمالى	الاجمالى

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :
المصدر :	(كتاب) السوق الأوروبية المشتركة	تاريخ الصدور : ١٩٩٥

٢- الارز:-

يعتبر الارز من السلع الزراعية التصديرية الهامة الذى كان يحتل مركزا مرموقا فى صادرات مصر الزراعية ، الا انه مع زيادة الاستهلاك المحلى واستقرار انتاجه تضاءلت صادراته ويتبين من الجدول رقم (٢٨) أن سوريا تستورد نحو ٢٢٪ من جملة صادرات مصر من الارز ، وتأتي بعدها الاردن وليبيا حيث تستورد نحو ١١٪ ، ٨٥٪ من صادرات مصر من هذه السلعة على الترتيب للفترة (٨٨-١٩٩٣) . هذا ويتبين من نفس الجدول أن الدول العربية مجتمعة تستورد كميته قدرها ٥٢٩٩ ألف طن أى نحو ٥١٪ من إجمالي صادرات مصر خلال الفترة (٨٨-١٩٩٣) وليالي الدول العربية كل من المملكة المتحدة - إيطاليا - رومانيا - النمسا - تركيا ودول أخرى وتستورد نحو ٧٢٩ ، ٦٣١ ، ٦٦ ، ٥ ، ٢٥ ، ٣٦٥ ، ٢٢٥ ألف طن على الترتيب أى نحو ٧١٪ ، ٦٢٠٪ ، ٥٥٪ ، ٤٢٠٪ ، ٣٦٪ ، ٢١٩٪ على الترتيب من إجمالي صادرات مصر من الارز خلال الفترة المذكورة . واجمالا بلغت صادرات مصر من هذه السلعة ١٠٢٧٥ ألف طن بمتوسط قيمته قدرها ٢٨.٤٩ مليون دولار خلال نفس الفترة .

ويتضح من جدول رقم (٢٩) أنه بعد تطبيق إتفاقية الجات يتوقع أن ترتفع قيمة صادرات مصر للدول العربية لنحو ١٥.٣٣ مليون دولار أى بزيادة قدرها ٦٣.٠٠ مليون دولار خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٠) (١) ويتضح أيضا من نفس الجدول أن المملكة المتحدة ، إيطاليا ، رومانيا ، النمسا ، تركيا ، ودول أخرى كانت تستورد من مصر ما قيمته ٢.٠٢ ، ١.٥٧ ، ١.٢١ ، ١.١٠ ، ٦.٢٣ مليون دولار على الترتيب . تتوقع الدراسة أن قيمة واردات هذه الدول سوف ترتفع بعد الجات الى نحو ١.١٢ ، ١.٨٢ ، ١.٦٣ ، ١.٢٧ ، ١.١٠ ، ٦.٥١ مليون دولار أى بزيادة قدرها ١٠.٠٧ ، ٦.٠٠ ، ٦.٠٠ ، ٩.٠٠ ، ٢٨.٠٠ مليون دولار على الترتيب .

ويصفه إجماليه تقدر الدراسة أن صادرات مصر من الارز سوف ترتفع بعد الجات الى نحو ٢٩٧٨ مليون دولار أى بزيادة قدرها ١٢٩ مليون دولار عن قيمة الصادرات لمتوسط الفترة ٨٨-١٩٩٣ .

وعلى هذا يمكن القول أن صادرات مصر من القطن والارز يتوقع أن تزيد مجتمعة الى نحو ٣١٢ مليون دولار أى ٢٢٪ من قيمة صادراتها خلال الفترة ٨٨-١٩٩٣ .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :
المصدر :	(كتاب) السوق الأوروبية المشتركة	تاريخ الصدور : ١٩٩٥

التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات مصر من الارز
قبل وبعد الجات مع افتراض ثبات الكمية

القيمة بالمليون دولار

البيان	قبل الجات لمتوسط الفترة ١٩٩٢-٨٨	بعد الجات للفترة ١٩٩١-٩٥	مقدار الزيادة في قيمة الصادرات
الدول			
سوريا	٦.٢٩	٦.٥٦	٠.٢٧
الأردن	٣.١٣	٣.٢٥	٠.١٢
ليبيا	٢.٤٢	٢.٥٢	٠.١٠
المملكة المتحدة	٢.٠٦	٢.١٢	٠.١٠
إيطاليا	١.٧٥	١.٨٢	٠.٠٧
لبنان	١.٦٤	١.٧٢	٠.٠٨
رومانيا	١.٥٧	١.٦٣	٠.٠٦
السودان	١.٢٢	١.٢٨	٠.٠٦
النمسا	١.٢١	١.٢٧	٠.٠٦
تركيا	١.٠١	١.١٠	٠.٠٩
دول أخرى	٦.٢٣	٦.٥١	٠.٢٨
الإجمالي	٢٨.٤٩	٢٩.٧٨	١.٢٩

اسم كاتب المقال :

الجات

الموضوع الرئيسى :

رقم العدد :

ومصر : قطاع الزراعة

الموضوع الفرعى :

تاريخ الصدور : ١٩٩٥

(كتاب) السوق الأوروبية المشتركة

المصدر :

توقعات تأثير الجات على أهم الواردات الزراعية المصرية :-

(١) القمع:-

يشير الجدول رقم (٢٠) إلى الانتاج من القمح يتوقع أن يزيد خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٠) من ٤ر٨ مليون طن في عام ١٩٩٥ الى نحو ٥,٢ مليون طن في عام ٢٠٠٠ أي بمتوسط قدره ٥,١ مليون طن . ومن ناحية أخرى تتوقع الدراسة أن يزيد الاستهلاك من نحو ٩ مليون طن في عام ١٩٩٥ إلى نحو ١١ مليون طن في عام ٢٠٠٠ أي بمتوسط قدره نحو ٤ر٨ مليون طن. ويتضح من هذا زيادة الاستهلاك عن الانتاج الحالي مما يعني بالتبعية زيادة الواردات من القمح وارتفاع خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٠).

وتقدر الدراسة أن واردات مصر من القمح في عام ١٩٩٥ سوف تكون نحو ١٤ مليون طن تزيد لنحو ٣٥ مليون طن في عام ٢٠٠٠ كما يتخضع من الجدول رقم (٣٠) ومن ناحية أخرى تقدر الدراسة قيمة هذه الواردات بنحو ٦.٣ مليون دولار في عام ١٩٩٥ سوف تزيد لنحو ٨.١ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ .

هذا ويتضح من جدول رقم (٢١) أن متوسط قيمة واردات مصر من القمح كانت ٦١ مليون دولار خلال الفترة (٨٨-١٩٩٣) وتتوقع الدراسة وفقاً للتغير في الأسعار العالمية للقمح أن ترتفع قيمة هذه الواردات بعد تطبيق إتفاقيات الجات إلى نحو ٧١٦.٥ مليون دولار أي بزيادة قدرها ٥٥.٥١ مليون دولار عن قيمة هذه الواردات لمتوسط الفترة (٨٨-١٩٩٣)

الواردات المتوقعة للقمح قبل وبعد الجات بإفتراض تغير

الفجوة القمحية

البيان	الكمية (الف طن)	قيمة (مليون دولار)
الواردات قبل الجات لمتوسط الفترة (٨٨-١٩٩٢)	٤٥٧٥, ٢٣	٦٦, ٩٩
الواردات بعد الجات لمتوسط الفترة (٩٥-٢٠٠٠)	٤٧٠٧, ٨٠	٧١٦, ٥٠ (١)
مقدار الزيادة في الواردات	١٢٢, ٥٧	٥٥, ٥١

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :
المصدر :	(كتاب) السوق الأوروبية المشتركة	تاريخ الصدور : ١٩٩٥

٢- السكر:-

يتوقع أن يزداد إنتاج مصر من السكر خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٠) من نحو ١,٠٣ مليون طن في عام ١٩٩٥ الى نحو ١,٢٠ مليون طن في عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدره نحو ١,١ مليون طن كما هو مبين بالجدول رقم (٣٢). ومن ناحية أخرى تتوقع الدراسة أن يزداد الاستهلاك من نحو ١,٥ مليون طن في عام ١٩٩٥ الى نحو ١,٦ مليون طن في عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدره نحو ١,٦ مليون طن - هذا من المتوقع أن تقل واردات مصر من السكر من نحو ٥ مليون طن في عام ١٩٩٥ الى نحو ٠,٤ مليون طن عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدره ٥,٨٠٠ ألف طن . ومن ناحية أخرى تقدر الدراسة قيمة هذه الواردات بنحو ١٩٩ مليون دولار في عام ١٩٩٥ سوف تقل لنحو ١٧٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ .

هذا ويتضح من جدول رقم (٣٢) أن متوسط قيمة واردات مصر من السكر كانت ١٦١,٧٣ مليون دولار خلال الفترة (٨٨-١٩٩٢) وتتوقع الدراسة وفقا للتغيرات في الاسعار العالمية للسكر أن ترتفع قيمة واردات مصر بعد تطبيق إتفاقيات الجات الى نحو ١٨٩,٢٥ مليون دولار أى بزيادة قدرها ٢٧,٥٢ مليون دولار عن قيمة هذه الواردات لمتوسط الفترة (٨٨-١٩٩٢).

جدول رقم (٣٢) الواردات المتوقعة للسكر قبل وبعد الجات

بافتراض تغير الواردات وتوقع زيادة السعر

البيانات	الكمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)
الواردات قبل الجات لمتوسط الفترة (٨٨-١٩٩٢)	٤٧٧,٦٢	١٦١,٧٣
الواردات بعد الجات لمتوسط الفترة (٩٥-٢٠٠٠)	٥,٨٠٠	١٨٩,٢٥ (١)
مقدار الزيادة في الواردات	٣٠,٤٣	٢٧,٥٢

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :
المصدر :	(كتاب) السوق الأوروبية المشتركة	تاريخ الصدور : ١٩٩٥

(٢) زيت الطعام :-

٠ - أن إنتاج مصر من زيت الطعام يتوقع أن يزيد خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٠) من نحو ٢٨٥ ألف طن فى عام ١٩٩٥ الى نحو ٤٢٢ ألف طن فى عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدرها ٤.٩ ألف طن - وعلى الجانب الآخر تتوقع الدراسة أن يزيد الاستهلاك من زيت الطعام من نحو ٥٥٧ ألف طن عام ١٩٩٥ الى نحو ٥٩٤ ألف طن عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدرها ٥٧٥.٦٠ ألف طن. ويتضح من هذا زيادة الاستهلاك عن الانتاج المحلي مما يعني زيادة الواردات من زيت الطعام خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٠). هذا ومن المتوقع أن تقل واردات مصر من زيت الطعام من نحو ١٧٢ ألف طن عام ١٩٩٥ الى نحو ١٦٦ ألف طن عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدره ١٦٧ ألف طن خلال نفس الفترة.

ويتضح من جدول رقم (٣٥) أن متوسط قيمة واردات مصر من زيت الطعام كانت ٦٢.٣٧ مليون دولار خلال الفترة (٨٨-١٩٩٢) وتتوقع الدراسة بعد تنفيذ إتفاقية الجات وفقا للتخفيضات فى الاسعار العالمى المرتقب لزيت الطعام أن ترتفع قيمة هذه الواردات الى ٦٧.٦٢ مليون دولار أى بزيادة قدرها ٥.٢٦ مليون دولار عن قيمة هذه الواردات لمتوسط الفترة (٨٨-١٩٩٢) .

جدول رقم (٣٥) الواردات المتوقعة لزيت الطعام قبل وبعد الجات

بافتراض تغير الواردات		
البليون	الكمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)
الواردات قبل الجات	١٥٩.٩٢	٦٢.٣٧
لمتوسط الفترة (٨٨-١٩٩٢)		
الواردات بعد الجات	١٦٦.٥٠	٦٧.٦٢ (١)
لمتوسط الفترة (٩٥-٢٠٠٠)		
مقدار	٦.٥٨	٥.٢٦
الزيادة فى الواردات		

اسم كاتب المقال :

رقم العدد :

تاريخ الصدور : ١٩٩٥

ومصر : قطاع الزراعة

(كتاب) السوق الأوروبية المشتركة

تشير بيانات الجدول رقم (٣٦) إن إنتاج مصر من اللحوم الحمراء يتوقع أن يزيد من نحو ٥٢٧,٨ ألف طن عام ١٩٩٥ إلى نحو ٦,١,٧٣ ألف طن في عام ٢٠٠٠ أي بتوسط قدره ٥٦٩,٧٨ ألف طن. ومن ناحية أخرى تتوقع الدراسة أن يزيد الاستهلاك من نحو ٧٢٥,٠٧ ألف طن عام ١٩٩٥ إلى نحو ٧٧٤,٠٧ ألف طن عام ٢٠٠٠ أي بتوسط قدره ٧٤٩,٥٧ ألف طن - وهذا ومن المتوقع أن تقل واردات مصر من اللحوم الحمراء خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٠) من نحو ١٨٧,٢٧ ألف طن عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٧٢,٣٤ ألف طن عام ٢٠٠٠ أي بتوسط قدره ١٧٩,٧٩ ألف طن خلال نفس الفترة.

ويتضح من جدول رقم (٢٧) أن متوسط قيمة واردات مصر من اللحوم الحمراء كانت ١٥٣,٩١ مليون دولار خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٣) ووفقا للتغيرات الظاهرة في الاسعار للحوم الحمراء وبعد تنفيذ إتفاقيات الجات سوف ترتفع قيمة هذه الواردات الى نحو ٢٦٤,٣٥ مليون دولار أي بزيادة قدرها ٦٠.٤٤ مليون دولار من قيمة هذه الواردات لموسم الفترة (١٩٩٣-٨٨).

ويلاحظ أن الزيادة في قيمة الواردات للحوم الحمراء، مرتفعة ويرجع ذلك إلى توقع عدم زيادة الانتاج من اللحوم الحمراء، وذلك لارتباط اللحوم بالتوسع في زراعة الاعلاف وحيث أن الاراضى المتاحة للزراعة محدودة فسوف يظل الانتاج من اللحوم الحمراء، دون حد الاستهلاك .
الا انه يجب الإشارة أنه يمكن تعويض الحاجة من البروتين الحيوانى عن طريق زيادة انتاج

جدول رقم (٣٧) الواردات المتوقعة للحوم الحمراء قبل وبعد الحات

- 64 -

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) مؤثر اثر اتفاقية الجات ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

الآثار الاقتصادية لتطبيق اتفاقية الجات

على التجارة الخارجية الزراعية ومستوى المعيشة

في ويف ج.م.م.

للدكتور/حسام الدين سليمان شلبي^(١)

للدكتور/ أسامة أحمد البهنساوي^(٢)

مقدمة:

اتسم عقد التسعينات في العالم بأسره بالإتجاه نحو العالمية. حيث حدث تطوراً هائلاً في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية لجميع دول العالم. وقد حدث ذلك نتيجة لمجموعة من المتغيرات أهمها التقدم التكنولوجي الضخم الذي أدى إلى الإنتقال من عصر التكنولوجيا البسيطة إلى عصر التكنولوجيا المركبة، والإنتقال من الاقتصاديات المغلقة إلى الاقتصاديات المفتوحة، ومن الاقتصاديات الإلزامية إلى اقتصاديات السوق. كما شهد النظام الاقتصادي العالمي نمواً كبيراً في التدفقات المالية سواء في صورة استثمارات مباشرة أو قروض. وقد أدى ذلك إلى ظهور أسواق عالمية على درجة عالية من القدرة التنافسية، حيث يسعى كل بلد إلى توسيع نطاق السوق بالأسلوب الذي يسمح له بتحقيق الكفاءة الإنتاجية ومواجهة المنافسة العالمية. من ناحية أخرى فقد كان قد ترتب على الركود العالمي وتدهور أسعار المواد الخام والسلع الزراعية في الأسواق العالمية عجز دول العالم الثالث ومن بينها بالطبع الدول الإسلامية عن تحقيق حصيلة تصديرية يمكن معها تخصيص الشطر اللازم لمقابلة فوائد الديون وأقساطها السنوية - باستثناء دول النمرور الآسيوية-مما انعكس في عدم قدرة تلك الدول عن الوفاء بالتزاماتها قبل الدول الدائنة والمؤسسات التمويلية الدولية، مما اضطرت معه إلى طلب معونة صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها وتخفيف أعباء

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) مؤتمر اثار اتفاقية الجات ١٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

سدادها، وقد اشترط الصندوق على تلك الدول الالتزام بتنفيذ برامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى والتى تتمثل فى الأخذ باقتصاديات السوق، وتهميش دور الدولة فى مباشرة النشاط الاقتصادى، والتوسع فى الأخذ بسياسات التخصيصية التى يتم بمقتضاها تحويل مؤسسات وأصول القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتحرير أسعار الصرف، والحد من التمويل بالعجز للموازانات الحكومية، وفتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص فى مجال التبادل الدولى استيراداً وتصديراً، والحد من التعريفات الجمركية، وإلغاء القيود الكمية على التجارة الدولية.

ولقد أثار الكثير من الاقتصاديين المخاوف والشكوك عن تأثير تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية، إذ أن ذلك سيترتب عليه تثبيط وواد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن ذلك سوف يترتب عليه ضعف قدرة الدول النامية على تنمية قطاعاتها الحديثة - خاصة قطاعى الصناعة والخدمات - لعدم استطاعتها منافسة القطاعات المماثلة فى الدول الصناعية المتقدمة التى تتمتع بقدر أكبر من الكفاءة واستخدام الحديث من التكنولوجيا والتى تعجز معظم دول العالم الثالث عن مجاراتها فى هذا الصدد. بل أن الموقف ينتظر أن يزداد سوءاً ووبالاً على الدول النامية اذا ما أقنعت الدول الصناعية المتقدمة على تعقيم إجراءات تحرير التجارة أو الحد من تأثيرها على قطاعاتها الإنتاجية المختلفة وعلى الأخص قطاع الزراعة مما يجعل القطاع الزراعى فيها فى موقف تنافسى أفضل عنه فى نظيرتها من الدول النامية فى الأسواق العالمية.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجات ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وعلى الصعيد المحلى فى ج.م.ع فقد احتلت اتفاقية الجات بعد التوقيع على إعلان مراكش مكانة بارزة فى اهتمامات الرأى العام فى مصر بصفة عامة والاقتصاديين بصفة خاصة، حيث اختلفت الآراء وتعددت الاتجاهات حول تقييم الآثار المتوقعة للاتفاقية على الاقتصاد المصرى. من ناحية أخرى فقد امتزج الإهتمام بقضية الجات بنوع من الحظر نظراً لتواكب توقيعها وبدء تطبيقها مع تنفيذ اجراءات الاصلاح الاقتصادى فى إطار سياسة التحرر الاقتصادى التى انتهجتها الدولة. ويعد القطاع الزراعى المصرى - بإنتاجه ومنتجاته - من أهم القطاعات الاقتصادية المنتظر أن تتأثر بنتائج تطبيق تلك الاتفاقية، حيث يمثل الناتج المحلى من القطاع الزراعى حوالى ١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وتشكل القوة البشرية العاملة فى مجال الزراعة حوالى ٣٣٪ من القوة البشرية العاملة فى الاقتصاد القومى، كما أن حصيللة الصادرات مازالت تعتمد على صادرات المنتجات الزراعية الخام فتمثل الصادرات الزراعية وبلغ صناعات الغزل والنسيج حوالى ٤٠٪ من اجمالى الصادرات المصرية، كما تمثل الواردات الزراعية والغذائية حوالى ٢٥٪ من اجمالى الواردات المصرية عام ١٩٩٣م. ويبين ذلك أهمية دراسة نتائج تطبيق الاتفاقية على التجارة الخارجية الزراعية ومستوى معيشة السكان فى ريف ج.م.ع.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجات ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى استقراء الآثار المحتملة لتحرير التجارة العالمية على مستوى أداء القطاع الزراعى فى مصر وكيفية استغلال الموارد الاقتصادية فى قطاع الزراعة، والدور الذى لعبته السياسة الزراعية المصرية للحد من الآثار السلبية المتوقعة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية (الجات)، وحركة الانتاج الزراعى ورؤوس الأموال والاستثمارات فى قطاع الزراعة، وحجم التجارة الدولية الزراعية، ومستوى معيشة المنتج الزراعى فى مصر، ومستويات العمالة والتوظيف فى قطاع الزراعة. واقتراح السبل الكفيلة بالحد من الآثار السلبية التى قد تنجم عن تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية على مستويات الانتاج والاستثمار والتوظيف فى القطاع الزراعى فى ج.م.ع.

أولاً: أثر تطبيق اتفاقية الجات على انتاج وتجارة السلع الزراعية فى ج.م.ع:

مما لا شك فيه أن الدول المتقدمة سوف تحقق نتائج ايجابية فى المستقبل القريب بسبب تحرير التجارة العالمية، خاصة بأن منتجاتها تتمتع بجودة عالية وتستطيع الوقوف أمام المنافسة الدولية. أما بالنسبة لمصر فإن مجرد سحب الحماية وفتح الأسواق دون وضع ضوابط وقيود على السلع المستوردة سوف يؤثر سلباً على المنتجات الوطنية، وبوجه خاص المنتجات غير التنافسية والناشئة، اذا لم يتم الاستعاضة عن هذه القيود بسياسات تدعيمية تستهدف تحسين الانتاجية. فحماية السوق المحلية فى ظل عدم تناسب القدرات الانتاجية للصناعات المحلية مع الصناعات العالمية أمر لا يمكن تفاديه لتجنب مخاطر الانحلال وارتفاع نسبة البطالة، خاصة وأن برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تطبيقه مصر قد أدى إلى ارتفاع كبير فى الانتاج خاصة فى صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة التى تمثل حوالى ١٦٪ من جملة الصادرات المصرية القومية.

مكتبة المثلث للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الجلات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجلات ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

ولقد كان لدعم وتطوير أجهزة البحث العلمى فى المجال الزراعى فى مصر دوراً رائداً فى مجال زيادة انتاجية الفدان، حيث شاركت نتائج البحث العلمى مشاركة فعالة فى هذا المجال، ومن أبرز نتائج البحث العلمى فى المجال الزراعى استنباط وتعديل الكثير من الأصناف المنزرعة واستخدام السلالات والهجن المحسنة ذات الكفاءة الانتاجية العالية خاصة فى المحاصيل الرئيسية كالقطن والأرز والقمح والذرة الشامية، وقد كانت نتيجة ذلك ارتفاع متوسط انتاجية الفدان من القطن من ٤,٨٢ قنطار خلال الفترة ١٩٦٦-٦٠ إلى ٥,٤٨ قنطار خلال الفترة ١٩٧٣-٦٧ ثم إلى ٦,٠٢ قنطار خلال الفترة ١٩٨١-٧٤ ثم إلى ٦,٣٣ قنطار خلال الفترة ١٩٨٩-٨٢، ثم إلى ٧,٧٨ قنطار عام ١٩٩٣م. وكذلك زيادة انتاجية الفدان من القمح من ٧,٢٨ أردب خلال الفترة ١٩٦٦-٦٠ إلى ١٥,٠٢ أردب عام ١٩٩٣، وزيادة انتاجية الفدان من الأرز من ٢,١٨ طن خلال الفترة ١٩٦٦-٦٠ إلى ٣,٢٤ طن عام ١٩٩٣ وقد أصبحت انتاجية الفدان من الأرز فى مصر حالياً أعلى انتاجية للفدان على مستوى العالم. وزيادة انتاجية الفدان من الذرة الشامية من ٨,٤٤ أردب خلال الفترة ١٩٦٦-٦٠ إلى ١٨,٤٥ أردب عام ١٩٩٣، ومن القول البلدى من ٥,١٨ أردب خلال الفترة ١٩٦٦-٦٠ إلى ١٠,٣٢ أردب عام ١٩٩٣، ومن قصب السكر من ٣٧,٢٠ طن خلال الفترة ١٩٦٦-٦٠ إلى ٤٣,٢٤ طن عام ١٩٩٣م.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم المــــدد :	
المصــــدر :	(كتاب) مؤتمر اتر اتفاقية الجات ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

ولم يقف التطور العلمى عند حد استنباط السلالات والأصناف والهجن الجديدة مرتفعة الإنتاجية بل تعدى دورها ذلك إلى ادخال بدائل جديدة لمحاصيل ذات كفاءة إنتاجية منخفضة بأنواع أخرى ذات كفاءة إنتاجية عالية مثل زراعة بنجر السكر كبديل للقمح، وزراعة فول الصويا كمحصول زيتى يتميز بارتفاع معدلات إنتاجيته بالمقارنة بإنتاجية الزيوت الأخرى. فضلاً عن الطفرة الكبيرة التى حدثت فى مجال زراعة الخضر والفاكهة، واستخدام نتائج البحث العلمى الخاصة بتكنولوجيات الزراعة المحمية، وكذلك استخدام سلالات وأصناف جديدة فى مجال الإنتاج الحيوانى من الماشية والدواجن والبيض، وتعميم إدخال السلالات الأجنبية من الأبقار المنتجة للحم واللبن.

وتزداد أهمية التجارة الخارجية فى ظل المتغيرات المحلية والدولية الراهنة والتى فرضت على مصر عبئاً ضخماً يجب عليها أن تتحمله حتى يمكنها مواصلة القدرة على الصمود الاقتصادى والانطلاق فى تحقيق خطط التنمية المنشودة.

وقد مثل تحرير التجارة الخاصة أهم المحاور الأساسية لسياسة الإصلاح الاقتصادى فى مصر، حيث تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات التى استهدفت تحقيق التوازن المالى الداخلى والخارجى والتوسع فى تطبيق آليات السوق. وقد كانت أهم تلك الاجراءات:

- تحرير وتوحيد سعر الصرف وفقاً لآليات السوق، وبالتالي زيادة الحافز على التصدير والمساهمة فى الحد من الواردات.
- إعادة هيكلة التعريفات الجمركية كأداة من أدوات إدارة الواردات وحماية المنتج المحلى حيث تم تخفيض المستوى العام للتعريفات الجمركية بما يتماشى مع بنود اتفاقية الجات.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) مؤثر اثر اتفاقية الجات ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

- تبسيط اجراءات التصدير عن طريق إلغاء معظم القيود غير الجمركية مثل حصص التصدير والموافقات المسبقة، بالإضافة إلى تبسيط اجراءات التصدير.
- المساواة بين القطاعين العام والخاص فى قواعد واجراءات الاستيراد والتصدير باستثناء محصول القطن الذى تم تحريره اعتباراً من الموسم الزراعى ١٩٩٤/٩٣م.
- الإلغاء التدريجى للقيود غير الجمركية على الواردات ومنها الحظر عن استيراد مجموعة من السلع تمثل قيمتها حوالى ٧١,٥٪ من قيمة الانتاج الزراعى والصناعى، والخفض التدريجى لقائمة السلع التى تستورد بشروط خاصة وبموافقة جهات معينة.

وبدراسة تطور حركة التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣م من خلال كل من الميزان التجارى القومى والميزان التجارى الزراعى والميزان التجارى الغذائى يتبين أن زيادة الواردات القومية بصفة عامة عن الصادرات القومية قد أدى إلى حدوث خلل مزمن فى هيكل الميزان التجارى القومى، حيث زادت قيمة الواردات السلعية القومية بحوالى ٣٧ مليون دولار سنوياً بينما تناقصت الصادرات السلعية القومية بحوالى ٣٠ مليون دولار سنوياً خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٣م. وفى نفس الوقت امتد الخلل المزمع إلى كل من الميزان التجارى الزراعى والميزان التجارى الغذائى حيث تناقصت الصادرات الزراعية بمعدل سنوى بلغ حوالى ٣٠ مليون دولار تمثل حوالى ٥٪ من متوسط قيمة تلك الصادرات، بينما زادت الواردات الزراعية بمعدل سنوى بلغ حوالى ٣٢ مليون دولار تمثل حوالى ١٪ من متوسط قيمة تلك الواردات. ويرجع ذلك بصفة اساسية إلى تزايد الاعتماد على الخارج فى سد الفجوة الغذائية الناتجة عن زيادة السكان وعدم كفاية

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) مؤثر اثر اتفاقية الجات ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

الانتاج لاشباع احتياجاتهم الاستهلاكية، حيث تمثل الواردات الغذائية حوالى ٨٢٪ من الواردات الزراعية كمتوسط للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣م، وحيث كانت الواردات الغذائية تزداد بمعدل سنوى حوالى ٥٠ مليون دولار سنوياً. وتشمل أهم الصادرات الزراعية القطن والأرز والبطاطس من محاصيل الخضر والبريقال من محاصيل الفاكهة.

فبالنسبة للقطن فقد كانت مصر ولازالت منتجاً ومصدراً رئيسياً للأقطان فائقة الطول على الرغم من انخفاض الإنتاج المحلى من ١٠٥٧٤ مليون قنطار عام ١٩٨٠م إلى حوالى ٤٩٤٧ مليون قنطار عام ١٩٩٠م، وزيادته مرة أخرى إلى ٦٨٧٧ مليون قنطار عام ١٩٩٣م. كما تناقصت صادراته من ٣٢٨١ مليون قنطار بلغت قيمتها ٥٠١ مليون جنيه عام ١٩٨٠م إلى ٣٦٨ ألف قنطار فقط بلغت قيمتها ١٤٦,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣م. وقد أدى ذلك إلى تولد الاحساس لدى الغزاليين العالميين بعدم امكانية الاعتماد على القطن المصرى، فاتجهوا إلى الأقطان المنافسة، حيث احتلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وإسرائيل وغيرها مكانة مصر فى بعض اسواقنا التقليدية. وبعد تنفيذ اتفاقية الجات، وبفرض ثبات الكمية المصدرة من القطن، وارتفاع الأسعار العالمية له بمعدل ٠,٩ سنوياً وفقاً لتقديرات UNCTAD - FAO - FAPRI فمن المتوقع أن تصل قيمة الصادرات المصرية من القطن إلى حوالى ١٥٦,٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٠م وإلى حوالى ١٦٣,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٥م.

الموضوع الرئيسى :	الحبات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الحبات ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وبالنسبة للأرز فإنه على الرغم من انخفاض الانتاج العالمى فى بعض من أهم الدول المنتجة له مثل الولايات المتحدة والهند وباكستان، وفى ذات الوقت زيادة الاستهلاك العالمى، وعلى الرغم من زيادة الانتاج المحلى من الأرز من حوالى ٢٣٨٤ ألف طن عام ١٩٨٠م إلى حوالى ٤١٥٤ ألف طن عام ١٩٩٣م، وكذلك زيادة إنتاجية الفدان حتى أصبحت مصر أولى دول العالم فى انتاجية الفدان من الأرز مما يعطى لمصر فرصاً أكبر لإستمالة الطلب العالمى، إلا أن صادرات الأرز قد زادت من حوالى ٩٨,١ ألف طن بلغت قيمتها ٢٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠م إلى حوالى ١٤٦,٥ ألف طن فقط بلغت قيمتها حوالى ٤٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣م، وذلك بسبب الزيادة المستمرة فى الاستهلاك المحلى. وبعد تنفيذ اتفاقية الجات ويفرض ثبات الكمية المصدرة من الأرز وارتفاع الأسعار العالمية له بمعدل ٤,٤ ٪ سنوياً وفقاً لتقديرات UNCTAD-FAO-FAPRI فمن المتوقع أن تصل قيمة الصادرات المصرية من الأرز إلى حوالى ١٩٠,٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٠م وإلى حوالى ٢٣٦,١ مليون جنيه عام ٢٠٠٥م.

أما بالنسبة للبطاطس فتعد ج.م.ع. من الدول الرئيسية وتصدير البطاطس، بل تتميز للبطاطس المصرية بأنها تنتج فى أكثر من عروة مد يجعل لمصر ميزة نسبية فى إنتاجها فى أوقات عدم توافرها فى الأسواق الأوروبية. وقد زاد الإنتاج المحلى من البطاطس من حوالى ١٢١٤ ألف طن عام ١٩٨٠م إلى حوالى ١٩٥٧ ألف طن عام ١٩٨٩م ثم انخفض مرة أخرى إلى حوالى ١٨٤١ ألف عام ١٩٩٣م. وقد تراوحت نسبة الصادرات إلى الانتاج المحلى بين ٦,٩ ٪ عام ١٩٨٧م إلى ١٢,٩ ٪ عام ١٩٩٢م ثم زادت إلى ٢٠,٨ ٪ عام ١٩٩٣م على الرغم من انخفاض الانتاج المحلى. ويفرض ثبات الكمية المصدرة من البطاطس وارتفاع الأسعار العالمية بمعدل ٤ ٪ سنوياً بعد الجات فمن المتوقع أن تصل قيمة الصادرات المصرية من البطاطس إلى حوالى ١٤٢,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٠م ثم إلى حوالى ١٧٣,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٥م.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم المصـدود :	
المصدر :	(كتاب) مؤثر اثر اتفاقية الجات ٠٠٠ تاريخ الصدور :	١٩٩٦	

وبالنسبة للبرتقال فقد انخفضت الصادرات المصرية منه من حوالى ١٠٩,٥ ألف طن بلغت قيمتها حوالى ٢٧,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٥٦,٢ ألف طن فقط بلغت قيمتها ٥٦,١ مليون جنيه عام ١٩٩٣ وذلك على الرغم من زيادة الانتاج المحلى من ٩٢١ ألف طن إلى ١٣٢٤ ألف طن خلال نفس الفترة. وقد أدى انخفاض الكمية المصدرة إلى تراجع الأهمية النسبية لجمهورية مصر العربية إلى المركز الثانى عشر بين أهم الدول المصدرة للبرتقال خلال نفس الفترة حيث تقوم اسبانيا والمغرب وإسرائيل بتصدير أكثر من ٥٠% من الصادرات العالمية للبرتقال. وبافتراض ثبات الكمية المصدرة بعد الجات وارتفاع الأسعار العالمية للبرتقال بمعدل ٠,٨% سنوياً وفقاً لتقديرات UNCTAD - FAO - FAPRI فمن المتوقع أن تصل قيمة الصادرات المصرية منه إلى حوالى ٥٩,٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٠م وإلى حوالى ٦١,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٥م.

وتشمل أهم واردات الغذاء القمح وبقية السكر وزيت الطعام واللحوم والألبان. وتطبيق اتفاقية الجات التى من أهم شروطها رفع الدعم عن المنتجات الزراعية فى الدول المصدرة لها، فإن ذلك سوف يؤدى بلاشك إلى ارتفاع قيمة الواردات الغذائية المصرية وخاصة القمح والسكر، وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد الغذاء الأمر الذى سيكون له بلاشك تأثيراً سلبياً على الميزان التجارى المصرى.

فمن المعروف أن مصر من الدول التى تعتمد فى غذائها على القمح، وتترادف الاحتياجات منه بسرعة كبيرة نتيجة لزيادة السكان مع عدم قدرة المستويات الحالية للانتاج عن الوفاء بمتطلبات الاستهلاك، الأمر الذى أدى إلى زيادة الواردات من القمح وبقية السكر من حوالى ٤٩٩٠ ألف طن عام ١٩٨٠م إلى حوالى ٥٥٩٥ ألف طن عام ١٩٩٣م لتغطية الفجوة بين الانتاج والاستهلاك. وقد حاولت الدولة علاج هذا الخلل من جانبى الانتاج

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) مؤتمر التر اتفاقية الجات ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

والاستهلاك، حيث نجحت فى زيادة الإنتاج المحلى من القمح من ١٧٩٦ ألف طن عام ١٩٨٠م إلى ٤٧٨٧ ألف طن عام ١٩٩٣، وفى نفس الوقت انخفاض متوسط نصيب الفرد من القمح نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة بوجه عام وزيادة متوسط نصيب الفرد من الأغذية البديلة للقمح، مما أدى إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح من ٢٥٪ فقط عام ١٩٨١/٨٠م إلى ٣٦,٦٪ عام ١٩٩٠/٨٩م ثم إلى ٤٨,٢٪ عام ١٩٩٢/٩١م ثم إلى ٥٠,٥٪ عام ١٩٩٣/٩٢م. إلا أنه يظل الموقف أنه لا بد من الاعتماد على الاستيراد لتغطية هذه الفجوة الغذائية.

وتشير التقديرات والتوقعات المستقبلية للواردات المصرية من القمح إلى أن الطاقة الاستيعابية المتوقعة ستبلغ حوالى ٥٩٤٢ ألف طن عام ٢٠٠٠م تبلغ قيمتها حوالى ٢٤٩٦ مليون جنيه، وحوالى ٦٩٠٨ ألف طن عام ٢٠٠٥م تبلغ قيمتها حوالى ٢٩٠٢ مليون، وذلك على فرض ثبات العوامل والظروف الحالية ومن أهمها السعر العالمى للقمح. أما فى حالة رفع الدعم عن القمح بعد تطبيق اتفاقية الجات فمن المتوقع أن تصل قيمة الواردات القمحية المصرية عام ٢٠٠٠م حوالى ٢٩٩٥ مليون جنيه، وعام ٢٠٠٥م حوالى ٣٤٨٣ مليون جنيه، خاصة إذا علمنا أن الجات تؤدي بصفة عامة إلى خفض كمية القمح المدعم التى سيتم طرحها فى السوق الدولى خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠م. وهو الأمر الذى يتطلب من الدول المستوردة ومن بينها مصر أن تعيد تخطيط إنتاجها الزراعى وفقاً لذلك. وقد سعت مصر بالفعل إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من خلال تثبيت الكميات المستوردة من ناحية، وزيادة الرقعة المزروعة من القمح، واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى زيادة إنتاجية القمح.

أما بالنسبة للسكر فمن المتوقع أن يزيد الإنتاج المحلى منه من حوالى ١,٠٣ مليون طن عام ١٩٩٥م إلى حوالى ١,٢ مليون طن عام ٢٠٠٠م تبعاً

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجات ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

للزيادة المشاهدة في إنتاجية القدان من محصول قصب السكر. كذلك يتوقع أيضاً زيادة الاستهلاك من حوالي ١,٥ مليون طن عام ١٩٩٥م إلى حوالي ١,٦ مليون طن عام ٢٠٠٠م، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تقل واردات مصر من السكر من حوالي ٠,٥ مليون طن عام ١٩٩٥م إلى حوالي ٠,٤ مليون طن عام ٢٠٠٠م. وحيث أنه من المتوقع أن ترتفع الاسعار العالمية للسكر خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠م بنسبة ١٠٪ وقسماً لتقديرات UNCTAD-FAO-FAPRI فإنه من المتوقع أن تنخفض قيمة هذه الواردات من حوالي ٦٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٥م إلى حوالي ٥٩٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٠م.

ثانياً: أثر تطبيق إتفاقية الجات على الاستثمارات الزراعية في

ج.م.ع:

رغم انتهاز الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينات واصدارها لقوانين تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي، إلا أن القطاع الزراعي لم يحظ بالأهمية التي تتناسب مع دوره في الاقتصاد القومي. وقد ترتب على ذلك تواضع معدلات نمو الإنتاج الزراعي، وتدهور معدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الزراعية والغذائية. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تواضع مستويات نمو الاستثمار الزراعي على الرغم من توافر امكانيات جيدة للاستثمار في هذا القطاع، فهناك مجال للتوسع الزراعي بحوالي مليوني فدان أخرى، كما أنه يمكن فتح مجالات استثمارية تسهم في زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي مثل تحسين نظم التسويق والتصنيع الزراعي وتقديم الخامات الضرورية لتنمية للقطاعات غير الزراعية، وإنتاج سلع تصديرية زراعية وفقاً

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجات ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

لشروط المنافسة، وللإحلال محل الواردات. وبالرغم من أن قوانين الاستثمار تعتبر معاملة من الشئون الداخلية البحتة إلا أن قضية الاستثمار دخلت ضمن مفاوضات الجات على أساس أن بعض الأحكام في قوانين الاستثمار تؤثر على سير التجارة الدولية تأثيراً مشابهاً لما يحدث عند إخضاع للتدفقات السلعية لقيود تعريفية أو غير تعريفية، حيث تشترط قوانين الاستثمار في بعض الدول ومن بينها مصر استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية في إنتاج سلعة أخرى، ولا شك أن مثل هذا الشرط له نفس أثر الحماية الجمركية على سير التجارة الدولية. وقد أسفرت دورة أوجواي عن وجوب إخطار منظمة التجارة العالمية بكل تلك الممارسات مع الالتزام بإزالتها خلال سنتين بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات بالنسبة للدول النامية، وسبع سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً.

ولعل من أهم الايجابيات المحتملة لتحرير التجارة العالمية بالنسبة للقطاع الزراعى في ج.م.ع. ارتفاع اسعار السلع الزراعية وبالتالي إمكانية إتساع قاعدة المدخرات الريفية، وتوفير مناخ جيد للاستثمار من خلال خلق الاستقرار الاقتصادى وزيادة التسهيلات الجمركية والضريبية التى تفرضها قواعد الجات، والتى تفرض أيضاً وضوح القوانين المنظمة للإستثمار وثباتها. من ناحية أخرى فإن تطبيق برامج التكيف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى في نفس الوقت سوف يحقق حرية السوق، ويرفع اسعار السلع الزراعية بما يساهم في زيادة معدل العائد على الاستثمار في المشروعات الزراعية إلى الحد الذى يعطى الثقة للمستثمر في إمكانية تحقيقه لعائد مجزى لاستثماراته، أو إمكانية استخدام استثماراته في إنتاج محاصيل تصديرية تلائم طلباً عالمياً. وسوف يودى كل ذلك بلاشك إلى زيادة فرص الاستثمار في القطاع الزراعى سواء من الأفراد أو من الهيئات التمويلية المحلية والدولية.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجات ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وعلى الرغم من اتخاذ الإدارة المصرية للكثير من الإجراءات في ضوء تطبيق برامج التكيف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى، إلا أن القطاع الزراعى مازال أقل القطاعات الاقتصادية المصرية جذباً لرأس المال الخاص للاستثمار في المشروعات الزراعية. ومن هنا يظل للاستثمار العام أهمية خاصة ومتميزة في المجالات التى لا يقبل القطاع الخاص على الاستثمار فيها، كما تعتمد مرونة عرض السلع الزراعية على المجالات التى يكون الاستثمار العام فيها ضرورياً لجذب وتشجيع القطاع الخاص، وكذلك المجالات التى يكون تدخل الدولة فيها مطلوباً للتصدى للقضايا العامة مثل العدالة والتنمية طويلة الأجل والتى لا يهتم بها القطاع الخاص.

مما سبق يتبين أن المجالات التى تتطلب جهداً منظماً لزيادة الاستثمارات العامة فيها، وكذلك تطبيق اتفاق الزراعة كما جاء في الاتفاق النهائى للجات يفرض على الإدارة المصرية ضرورة خلق النظام الإدارى الذى يتعامل بمرونة مع المستثمرين، ويسهل من المشاكل البيروقراطية من خلال سرعة البت في الطلبات الاستثمارية وسرعة الحصول على التراخيص، وسهولة التعامل مع الجهات الرسمية، مع قصر التدخل الحكومى على التأكد من جدوى المشروع قبل تنفيذه، ثم متابعة أدائه بعد تنفيذه للمساعدة في حل المشاكل التى تواجهه دون أن تشكل تلك المتابعة نوعاً من السلطة الرقابية على المشروع، وقد اتجهت السياسة المصرية في الفترة الأخيرة إلى تطبيق ذلك بالفعل.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	٢٠١٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٣

عصر الجات و «العالم اليوم»

منذ عامين ونصف العام انعطفت العالم نحو محتوى جديد في التجارة العالمية ، هذا المنحنى أطلق عليه «عصر الجات»، وهو العصر الذى يحمل بصمات جديدة مستفود العلم في القرن القادم وتضع حلولاً للمشاكل التى نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين ويراد البشرية الأمل في أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولاً للمشكلات التى أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والأقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حستى التى انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولى الكبير حقيقته في المناقشة والتحليل فالتحولات الجذرية التى تضمنتها «الجات» خطيرة حقاً ويمكن أن تساهم في ايجاد نظام دولى مغاير لجميع الأنظمة التى عرفها العالم من قبل.

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدعايل التى تتطوى عليها اتفاقيات الجات بغر وعها المختلفة البالغة 28 فرعا حتى الآن ولكن يعرضوا أراهم وتصوراتهم ويقولوا الضو. على هذا العصر الجديد. وكان من الطبيعي أن يراى ندوة «العالم اليوم» الرجل الذى قام بمتابعة كل الخطوات التى تمت منذ بد. جوله أورو جواى، حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولى الجديد... وهو الدكتور يسرى مصطفى الذى شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات الأخيرة والذي يعتبر الأب الروحي للجات في مصر حيث شارك في الجز. الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التى بحثت وتناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حالياً بنك مصر أمريكا الدولى.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين. عصر الجات وتأثيره على مصر وإنتاجها الصناعى والزراعى هو الموضوع الذى تطرحة «العالم اليوم» في هذه الندوة التى تنشر وقائعها اليوم والأيام التالية.

غذاء مصر فى

خطر

لجنة الندوة

سعد هجرس

أعداها لنشر

وفاء طولان

رئيس الندوة

د. يسرى مصطفى

وزير الاقتصاد

والتجارة الخارجية

الاسبق ورئيس بنك

مصر أمريكا الدولى

شارك في الحوار

بترتيب الحروف

الاهجية:

د. إبراهيم فوزى

رئيس هيئة الاستثمار

وزير الصناعة

السابق

السيد أحمد داود

رجل أعمال

د. على حبيب

نقيب المعلمين

محمد مأمون

وزير مفوض تجارى

يحيى المصري

المستشار بوزارة

الاقتصاد.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	٢٠١٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٣

□ د. يسرى مصطفى : زيادة فى أسعار المنتجات الزراعية المستوردة بعد الجات

□ السيد داود : فاتورة وارداتنا الغذائية ستتصاعد بشكل مخيف

□ د. ابراهيم فوزى : إلغاء دعم المنتجات الزراعية يفيد مصر ولن يضرها

□ د. على حبش : القطاع الخاص ليست لديه القدرة على تطوير الزراعة

□ يحيى المصرى : إيجاد بدائل للقمح سيحل المشكلة

□ محمد مأمون : الدول المتقدمة تلغى 20٪ من دعم المنتجات الزراعية خلال 6 سنوات

توبيخات للدول التامية

محمد مأمون : لابد أن نطرح سؤالاً مهماً هل بالفل الجات هي السبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية؟ من المعروف أنه كانت هناك حرب بين الدول المتقدمة في تقديم الدعم للمنتجات الزراعية ولكن هذه الدول قررت أن تتوقف عن الدعم وبالتالي سيكون هناك ارتفاع للأسعار

وأود أن أشير إلى نقطة مهمة وهي أن الدول الكبرى الزراعية لن تلغى الدعم بنسبة 100٪ حيث تنص الاتفاقية على أن 36٪ من دعم التصدير ستبقى على 6 سنوات.

واقترح أن نركز على زراعة القمح وتقوم الدولة بإزاحة كل محافظة بزراعة عدد معين من الألفة بالقمح وإذا لم تفكر في حل سريع لتلك الفجوة فلن سنحرم رغيف الخبز سيرتفع إلى جانب ارتفاع سعر القمح واللبن الجاف لأن مع تحرير التجارة العالمية سيلغى الدعم على كل هذه المنتجات وبالتالي سيجد أنفسنا في خطورة كبيرة لا ندلم معها.

يحيى المصرى : لابد أن تكون هناك بدائل للقمح وإذا وجدت هذه البديل اعتقد أنه لن يكون هناك أى مشكلة.

السيد داود : لابد من القمح وكانت هناك التفرعات لبدائل مثل البطاطس والذرة .. إلخ. ولكننا فشلت.

أيضاً بالنسبة للسكّر فإننى أطلب أن ينجح الاستثمار إلى صناعة السكّر من البنجر. لأن صناعة السكّر من القصب تحتاج إلى مياه وفيرة هذا في حين أننا نحتاج المياه في إقامة مشروعات أخرى. ولذا فإن الجات تفرض علينا تحديثات جسيمة بالنسبة لقطاع الزراعة وإذا لم تكن هناك سياسات لتطبيق القوة بشر المستطاع فإن فاتورة الواردات الغذائية ستتصاعد بشكل مخيف.

كان السؤال الأول والمجوى من العالم اليوم حول ثلاثين اتفاقية الجات على القطاع الزراعي وعلى واردات مصر من السلع الغذائية. السيد داود : هناك فجوة غذائية كبيرة في مصر تتمثل بسبعة رئيسية في منتجات النخيل والسكر والزيوت واللبن والأرز حيث تستورد مصر حوالي 5 ملايين طن قمح ودقيق و600 ألف طن سكر وذلك على سبيل المثال وإذا لم نضع في اعتبارنا كيفية مواجهة هذه الفجوة الزراعية سننتال تأثراً سلباً بده الجات.

د. يسرى مصطفى : قامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بالقاهرة بدراسة انكساعات الجات على مجموعة من الدول وأكدت أنه سيحدث ارتفاع ملحوظ في أسعار المنتجات الزراعية يزداد تبعاً لمستويات التحريم.

السيد داود : هناك فجوة غذائية في العالم كله بالنسبة للقمح وذلك لابد أن نعيد النظر في سياسة الزراعة في مصر ولابد من تغطية الفجوة الغذائية.

أصبح واضحاً من سلسلة الدول السابقة التي نشرتها العالم اليوم في إطار ملف الجات أن العديد من الصناعات ستأثر: تأثراً بالفا مع تطبيق الاتفاقية في حين أن صناعات أخرى ستستفيد من الزايا التي تتيحها الجات وبصفة خاصة للدول التامية. غير أننا نناقش اليوم قضية بالغة الأهمية وهي مستقبل واردات مصر الغذائية حيث إن مصر تستورد الكثير من السلع الزراعية الغذائية .. وهذه الواردات تتمتع بدعم من الدول المصدرة في إطار حرب المنتجات الزراعية بين الدول المتقدمة.

وعلينا للجات سينتهى الدعم ما يعنى عملياً ارتفاع أسعار هذه الواردات بصورة مخيفه وبالتالي يصبح غذاء مصر في خطر .. كيف نواجه هذه المشكلة كان محور ندوة اليوم.

شارك في الحديث في هذه الندوة لفهس السيد أحمد داود مرسل أعمال، والدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولي، وحيى المصرى المستشار بوزارة الاقتصاد ومحمد مأمون الوزير المفوض التجاري والدكتور ابراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار والدكتور على حبش نقيب العميين.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	٢٠١٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٣

إلغاء الدعم يقيدنا

د. ابراهيم فوزى : فى اعتقادى أن إلغاء الدعم سيكون عنصراً إيجابياً بالنسبة لدول المنطقة لدعم لائناً على سبيل المثال خرجنا من السوق العالمى للقمح بسبب الدعم الذى تقدمه أمريكا لزراع القطن حتى أصبح سعر القطن المصرى ثلاثة أضعاف القطن الأمريكى وبالتالي فإن إلغاء الدعم سيمحطنا الفرصة لنزهرن للعالم أننا متميزون فى زراعة القطن. ليس سعر القمح وإنما سعر البرسيم الذى يرتفع بشدة لاستخدامه كعلف للميوانات التى يترفع أسعار لحومها بصورة رهيبية وبالتالي أصبح المزارعون ينجحون إلى زراعة البرسيم بدلاً من القمح إلى يعلفه من هامش ربح ضخم. ولذلك أقتراح بأن تقوم وزارة منتجاى أخرى تحقق ربحية عالية وبالتالي نستطيع استيراد القمح من أى مكان فى العالم.

أساليب تقليدية

العالم اليوم هل لدينا ميزة نسبية فى الزراعة؟ د. ابراهيم فوزى : نعم لدينا ميزة نسبية ولكننا مازالنا نتعامل مع الزراعة بالتقاليد الموروثة. إذن لابد من توجيه الدراسات إلى القطاع الزراعى وتحسين السياسات للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة. العالم اليوم هل تعتقد فى ظل شروط اتفاقية الجات أن مصر تستطيع استعادة عرشها المفقود فى القطن؟

وقد طالبنا أن تخسنا الدول الزراعية الكبرى تمويشاً وكان الرد أن الدعم لن يلقى كينفاً وسيكون ذلك على مدار 6 سنوات بواقع حوالى 8% كل عام. وقد كانت السياسات الزراعية فى كل الدول الكبرى سياسات عاتقة وكانت الحماية عالية جداً وكان الدعم فى دول أوروبا يحوالى 250 مليار دولار سنوياً ونتيجة ذلك فإن بعض الدول مثل أمريكا والى حتى دعمه للمنتجات الزراعية ووجت لديها عجزاً فى الميزانية ولذلك قررت العمل على إلغاء الدعم.

ورغم ذلك فمن حقنا كدولة نامية منح الدعم للإنتاج والتصدير ولكن علينا ليس لدينا ما منحه للدعم.

أصعب المقاضات

د. يسرى مصطفى : التفاوض الأصعب فى اتفاقية الجات لأن أحد الأطراف هو الاتحاد الأوروبى كانت سياسته الزراعية تقوم على الدعم فى حين أن الطرف الثانى وهو الولايات المتحدة الأمريكية كان يقدم الدعم الذى تقدمه دول أخرى وبالتالي تستطيع منتجاتها الزراعية أن تنافس فى السوق العالمى. والطرف الثالث وهو مجموعة دول الكرنز وهي عبارة عن 14 دولة مصدرة للمنتجات الزراعية وكانت تتأثر سلباً بالدعم الذى تمنحه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

أسأ الطرف الرابع وهو الدول المستوردة الصافية للغذاء ومنها مصر والغرب.

وتم الاتفاق على أن الدول المستوردة الصافية للغذاء مع تحرير التجارة العالمية وإلغاء الدعم لابد أن تعوض خسائر الفترة الانتقالية التى لا تقل عن 10 سنوات عن التكلفة الزائدة نتيجة ارتفاع الأسعار نتيجة لإلغاء الدعم. وهذا التعويض متحمل فى معونات غذائية ومنح قروض ميسرة وسيتمشى مدى وكيفية تنفيذ ذلك فى التطبيق العملى.

سد الفجوة الغذائية
العالم اليوم : هل يجب أن نوجه سياستنا إلى سد الفجوة الغذائية لم تنتج إلى إنتاج سلع تتمتع فيها بمميزات نسبية السيد داود : أعتقد أنه من الأفضل أن نحدد زراعتنا بنموذج به من دول الزراعة ثم ننظر بعد ذلك إلى سد الفجوة الغذائية. د. ابراهيم فوزى : ليس هناك ما يمنع أن نوجه سياستنا إلى الاتجاعى. محمد سامسون : فى رأيى أن السهم الذى يسيطر على أى الاتجاعى تنجح د. يسرى مصطفى : اتفاقية الجات هى مجال التمسك على أن الدول التى يقل فيها مثل الفرد سنوياً عن 1000 دولار مسحوح لها مصنع الدعم وللتسديد الدول المستوردة منها أى الإجراءات وقائية ضدها.

القطاع الخاص عاجز

العالم اليوم : هل يمكن إقامة شركات خاصة تقوم بتطوير الزراعة عن طريق الإحصات والدراسات حتى تستطيع أن تواكب حركة السوق؟ د. على حبش : لا أعتقد أن هناك قطاعاً خاصاً يستطيع تقديم المساعدة المالية إلى عمل أبحاث ودراسات تؤدي إلى عمل منتجات حديثة. لأن غالباً الابتكارات والاكتراعات وخاصة فى العلوم الحديثة مثل الهندسة الوراثية تكلفها مائة جاداً وبالتالي فهى مخاطرة بحوالى 7200 من القطاع الخاص يقوم بهذه المخاطرة. هذا إلى جانب وجود المراقبة من الدولة فمن الجائز أن يتعاقد القطاع الخاص مع دولة ما على ابتكارات لسلالات تقضى على مامو لدينا أو تنقل أسرارها صعبة. ولذلك فهى مقصورة على الجهاز العلمى فقط. وعلى الرغم من ذلك فإن القانون يمنع القطاع الخاص من الابتكارات والإحصات.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العدد :	٢٠١٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٣

د. يسرى مصطفى : الجات
أوجدت سوقين جديدين بالنسبة
للزراعة أولهما يتعلق بالصادرات
المصرية من السلع الزراعية وما
يؤدي إليه الإلغاء التدريجي للدعم
من زيادة القدرة التنافسية
للمنتجات الزراعية ولثانيهما
الاستيراد من السلع الزراعية من
العالم الخارجي والتي سترتفع
تكلفتها تدريجياً طبقاً لمراحل
التحرير. **دعم نفسي**

**العالم اليوم : منذ وقعت
مصر اتفاقية الجات في أبريل
٩٤ وحتى الآن هل قلنا بخطوات
عملية لوضع سياسات تتواءم
مع التحول العالمي الجديد؟**
محمد سامون : كانت فكرة إلغاء
الدعم مطروحة أمام كل الدول وبما
أن أنواع الدعم عديدة جداً فقد تم
عمل دراسة وقام وفد من
سكرتارية الجات بزيارة لمصر
لدراسة الدعم الذي تقدمه الدولة
وكانت النتيجة أن مصر ضنح
الدعم للزراعة بالسالب وكان
السبب الرئيسي في ذلك هو سعر
الصرف حيث كنا نستورد القمح
بسعر ٧٥ قرشاً للدولار ولذلك
فإن الفلاح المصري أوقف زراعة
القمح أما الآن مع تغيير سعر
الصرف بدأ الفلاح المصري يعود
لزراعة القمح مرة أخرى. وبالتالي
اعتقد أن الخطوة الغائبة في الثلاث
سنوات السابقة تسببتا قلت عما
كانت عليه.

د. ابراهيم فوزى : أنا من
انصر أن تظل بصوت القطاع
الزراعي نابهاً للجهاز الحكومي
لأنه حتى لو كان هناك عمل قطاع
خاص أنفق تكاليف باهظة على
منتج ما ثم سلمه للدولة للتأكد من
صلاحيته وعندئذ تبدأ الدولة
إخضاع هذا المنتج للتجارب العملية
العديدة ومن المحتمل أن تتولد مدة
هذه التجارب وبالتالي من الجائز
أن تنتهي صلاحية هذا المنتج في
هذه الفترة الطويلة.

واعتقد أنه من الأفضل أن
تتحمل الدولة مسؤولية التربية
وصلاحياتها والحفاظ على الثبات
من الأراضى .. إلخ.
ورغم ذلك فإن الباب مفتوح
أسام القطاع الخاص ولكن هناك

محاذير كبيرة...
**تحقق سامون : هذا النظام قائم
في كينيا حيث يقوم القطاع
الخاص بالبحث العلمي وفي النهاية
بعد الاتفاق عليه يعود عليه كل
ربحه ولكن الدولة تقوم بالتجارب
عليه حتى تتأكد من صلاحيته.**

**العالم اليوم : كيف يمكن
إعادة هيكلة أجهزة البحث
العلمي في مصر وخاصة
المرتبطة بالزراعة وكيف نعد
لهيكل مصر للقطاع الخاص
لدخول مجال البحث العلمي؟**

د. ابراهيم فوزى : في تصوري
أن مسؤولية الدولة توفير البحوث
العلمية للزراعة وأنه بعد إلغاء
الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة
للزراعة فإنني اعتقد أننا نستطيع
أن ننافس في السوق العالمية
بشرط أن نقوم بتعديل سياستنا
في القطاع الزراعي.

السيد داود : لابد أن أشير إلى
نقطة مهمة وهي أن التطوير
والمراكز العلمية في مصر تعمل
ولكن ليس بالصورة الجيدة وهناك
شركات خاصة تعمل في هذا
المجال وعلى نطاق ضيق
ومتخصصة في زراعة الأنسجة
فقط.

قطاع الصناعة

الادوية

**الجات
ومصر
قطاع الصناعة : الادوية**

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الدواء المصرى لـ ((الجات)) در	أكرم محمود	العالم اليوم	١٨٧٧	١٩٩٧/٤/١	٧٣
٢	الدواء المصرى والجات	محمد رؤوف حامد	الاهرام	٤٠٦٣٧	١٩٩٨/٣/١١	٧٥
٣	الدواء والجات تناوشات متصلة	ياسر سامى فرقى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٢٣	١٩٩٨/٣/١٦	٧٧
٤	عاصفة الجات تهدد الدواء المصرى	عبد الرسول الزرقانى	العالم اليوم	٢١٨٥	١٩٩٨/٤/١٦	٨٠

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	أكرم محمود
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العدد :	١٨٧٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٤/١

الدواء المصري «الجات» در

تحقيق : أكرم محمود

الطبية وتقيب الأطباء فإن إلغاء فترة السماح من شأنه أن يعرض صناعة الدواء في مصر لخسارة قريبة تبلغ مليار جنيه على الأقل، وتصل هذه الخسارة إلى أكثر من 11 مليار جنيه بعد عدة سنوات

ويرى الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية أن مستقبل انتاج الدواء في مصر يواجه الدوائية لإلغاء المهلة الممنوحة لمصر والتي يتبقى منها 8 سنوات قبل تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة العالمية «الجات» وهو ما يعني وضع صناعة الدواء تحت رحمة صاحب براءة الاختراع لمدة 20 عاماً. ولذلك فإن المفاوضات التي تمت مع الجانب الأمريكي طالب فيها خبراء مصر باستمرار فترة السماح الممنوحة لها.

ويوجد دواء يستخدم لإخراج الجنين في حالة موته بالرحم. وهذه الأصناف الدوائية لا يوجد بديل محلي لها، ولا يمكن حتى للمستشفيات الخاصة الاحتفاظ بها نظراً لارتفاع أسعارها في حين تكون الحاجة إليها ملحة

وتعد الأصناف المرتفعة التكلفة مثلاً على ما يمكن حدوثه في حالة تطبيق اتفاقية تحرير التجارة حيث يتم دفع قيمة الملكية الفكرية للأصناف الجديدة لمدة عشرين عاماً، وإذا كانت الشركات الحالية في مصر تقوم بتصنيع المنتجات الدوائية والشركات العالمية عن طريق الحصول على تصريح أو تفويض مقابل مبالغ قليلة فإن تطبيق بند الملكية الفكرية من شأنه أن يضاعف أسعار الأدوية خمس مرات على الأقل، فضلاً عن طرح الأدوية الجديدة بأسعار غير محدودة وهو ما يهدد شركات الدواء، بالإضافة إلى تدمير النظام الصحي بأكمله لوزة تنقية، وكما قال الدكتور حمدى السيد رئيس اتحاد المهن

أسعارها على 100 جنيه، بينما توجد بعض الأصناف الدوائية الموجودة في السوق منذ سنوات مثل «سبرين» «سبراي» بسعر 135 جنيه، و«سيفت» لقرحة المعدة بسعر 120 جنيهًا للعلة.

وهناك عدة أدوية خاصة بالحالات الحرجة، وهي أصناف ذات أسعار هائلة، وغير مسجلة في وزارة الصحة بمصر، وتقوم الشركة المصرية لتجارة الأدوية بتصديرها وببيعها للجسم

بالطلب، وتعد أحدث الأدوية في الأسواق والتي يتوصل إليها الأطباء من خلال أبحاث مرتفعة التكاليف، ويرجع عدم تسجيلها إلى ارتفاع تكاليف التسجيل بوزارة الصحة، ومنها أدوية أذابة الجلطة والسلي يتم استخدامها لعلاج الجلطة خلال ساعة واحدة من وقوعها مثل «الأكتيبز» ويصل سعره إلى 6000 جنيه، والكابيتير 250 815 جنيه، والسروستامون 815 جنيه ويستخدم لزيادة كثافة الدورة الدموية للمح

أصدرت شعبة صناعة الدواء في غرفة الصناعات الكيماوية بياناً حذرت فيه من إلغاء شرط السماح والتنازل عن مدة الفترة في الاتفاقية مؤكدة أن إلغاء فترة السماح من شأنه أن يدمر صناعة الدواء في مصر وصرىوا مثلاً بكندا والتي تنازلت عن فترة السماح، وهو ما أدى إلى ضرب صناعة الدواء فيها وضاعفة أسعاره خمس مرات. لصالح الشركات متعددة الجنسيات التي سيطرت على الأسواق هناك

وتعاني أسعار الأدوية من ارتفاعات متوالية خلال السنوات الأخيرة سواء في منتجات قطاع الأعمال أو القطاع الخاص، بسبب ارتفاع أسعار الخامات وتكلفة المعامل الحديثة لإنتاج الأدوية، والتي تعد صناعاتها من الصناعات عالية التكلفة.

وصلت بوادر الارتفاعات الهائلة في الأسعار من خلال الأصناف الجديدة من الأدوية التي تم طرحها كأكشاشات حديثة، ومن بينها عقار جديد لعلاج الذئبة الصورية بسعر 6500 جنيه للحقنة الواحدة، وحسب إحصائيات اتحاد مصناعات من أسعار الأدوية فإن هناك 168 صنفاً دولياً تزي

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	أكرم محمود
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العدد :	١٨٧٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٤/١

وهناك وجهة نظر ترى أن التعجيل في اختصار فترة السماح التي لدرستها الجهات منتج لشركات الأدوية الوطنية الخروج من نفق شركتها الكبرى وهي ميزانيات التطوير والبحوث التي تحتاج أموالاً ضخمة مما سيؤدي بتساعده الدواء المصرية على تحولها للعالمية والقدرة على المنافسة.

ويرد أصحاب هذا الرأي على معارضهم أن رفع شعار حماية الصناعة الوطنية فقط سيعني أننا سنظل مشغولين على أنفسنا وإستيركتنا فطار لنطور العلمنا بغير رحمة. يضيف هؤلاء أننا قد نتحمل بعض الخسارة المؤقتة لكن صناعة الدواء المصرية هي المستفيدة.

وقد أوصى خبراء الدواء أن يراعى جهاز التسعير بوزارة الصحة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية مثل تغير أسعار صرف العملات الأجنبية للخامات ومستزمات الإنتاج. حتى تتيج لشركات الإنتاج نسبة معقولة من فائض الربح لمواجهة ضغوط الإحلال والتجديد، كما طالبوا بإعادة النظر في أسس تسعير الدواء بما يحقق الاستمرار للشركات، وأن تشجع الدولة الشركات على البحث العلمي في مجال الأدوية. خاصة وأن أي إضاعة تقدمها شركة أو دولة لأي صنف تعطيها حق المشاركة في حق الملكية الفكرية للدواء.

ويبلغ انتاج الدواء المصري 6 مليارات جنيه في العام يمثل الانتاج المحلي منها نسبة 93٪، تمثل أنتاجاً لأصناف الشركات العالمية بشركات أو تصاريح إنتاج. وخسبما يقول الدكتور رؤوف حامد الأستاذ بهيئة الرقابة الدوائية فإن صناعة الدواء في مصر تعتبر مشكلة لأنها صناعة تقوم على تشكيل الخامات المستوردة من الخارج والاكتفاء بعملية التصنيع والتكليف، ويفيد تماماً بند الأبحاث الدوائية التي تشكل عصب الإنتاج الدوائي في العالم وبالتالي فإن صناعة الدواء في مصر سوف تكون أكثر تأثراً مع تطبيق اتفاقية تحرير التجارة، نظراً لعدم وجود أبحاث لإنتاج الخامات الدوائية وعدم الاستفادة من البحوث العلمية ودعم البحث في الجامعات وكليات الصيدلة والعلوم التي من الممكن أن توفر على الدولة مليارات.

ويفسر د جلال ذلك بأن الوصول إلى خامة دوائية جديدة يتم فيه الوصول إلى عدة خامات وقد تصل إلى 100 خامة وقد لا يصلح في التصارب أكثر من صنف واحد كما أن تجارب أي خامة دوائية جديدة تشر بثلاث مراحل الأولى حيوانات المعد، ثم حيوانات أشعث مثل القردود. وبعد ذلك على الإنسان وذلك يرفع تكلفة الدواء الواحد لتصل إلى أكثر من مليار جنيه. وبالتالي فإن الدول المنافسة لا يتكسبها سبجالة الشركات الكبرى في تسجيل الأبحاث الخاصة بأختامات

وفي ذلك يقول الدكتور زكريا حاد نقيب الصيدالة واحد خبراء الدواء لسنوات إر ميزانية بعض شركات الدواء الكبرى تتعدى ميزانيات الدول. وقد أصبحت شركات الدواء في تقنياتها والانتاج تفوق صناعة السلاح. وتضارع في دفعتها مصانع الصواريخ والأقمار الصناعية

وفي مصر 30 شركة دواء تعمل في مجال انتاج الأشكال الصيدلانية والخامات الدوائية ووصل حجم الانتاج المحلي ليعمل 90٪ من حاجات السوق الدوائية المصرية وتم تطوير بعض المصانع لمسايرة التطورات التكنولوجية. وحصلت الشركات المحلية على عقود من 177 شركة عالمية لإنتاج 1390 صنفاً دوائياً. وقامت في مصر صناعة دوائية تعشبة وتغليف خامات دوائية مستوردة من الخارج أو تعبئة نفس الأصناف العالمية بتوكيل أو تصريح، وهو ما يعني عدم قيام نظام إنتاج دوائي في مصر يمكنه تصنيع الخامات الدوائية. وبالتالي فإن استمرار هذا الحال من شأنه أن يضع الشركات في سائر عدم القدرة على تصنيع دواء جديد بعد انتهاء فترة السماح لاتفاقية تحرير التجارة دون دفع مقابل براءة اختراع وهو المازق الذي تواجهه صناعة الدواء في مصر

ويحذر الدكتور ثروت ياسين رئيس جمعية منتجي الدواء من الخوض لضغوط الشركات للتطبيق القوي لبند حق الملكية الفكرية «الرئيس» وأشار إلى أن صناعة الدواء المصرية لا تحتاج إلى استثمارات خارجية، لكنها تحتاج إلى توسيع القدرة على البحث والتطوير للادوية. بالإضافة إلى فتح أسواق تصدير جديدة من شأنها أن تدعم صناعة الدواء خاصة أن صناعة المنتج الموجودة تفيض عن حاجة السوق المصري.

ودعا رئيس جمعية منتجي الدواء الشركات المصرية العاملة في مجال الدواء إلى تصميم أبحاث تطوير الأدوية وإستثمار أصناف جديدة استناداً للعامل مع الظروف المالية بعد انتهاء فترة السماح ببدء تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية «الرئيس».

ويكشف الدكتور جلال غراب عن مشكلة كبرى تواجه صناعة الدواء في مصر وتشمل أحد بنود اتفاقية تحرير التجارة، وتنص الفقرة 9 من البند 70 للاتفاق على أن يحصل صاحب حق «براءة الاختراع» على حق تسويق الدواء «أو المنتج» بصورة احتكارية لمدة خمس سنوات من تقديم طلب التسجيل، سواء في حالة قبول أو رفض التسجيل. وهذا البند يفتح الباب لأن يفرض صاحب المنتج السعر الذي يراه طوال فترة الملكية الفكرية التي تصل إلى 20 عاماً

وقال الدكتور غراب إن مواجهة الاتفاقية لا يمكن بدون المساهمة ما جرى حيث أنشأت الشركات العائدات الخاصة على تكوين شركة للبحوث الدوائية وتطوير العائدات برأسمال قدره 30 مليون جنيه. وهو رقم قد لا يكفي كثيراً لحل مشكلة المدح لكه يساهم في بحث تطوير الدواء للحد من تكلفة بحث تطوير الدواء بين 1 مليون و 1.5 مليون دولار من حيث تصل بحثت الخامات الدوائية من 500 مليون إلى 1000 مليون دولار نصف الواحد

ويحذر الدكتور ثروت ياسين رئيس جمعية منتجي الدواء من الخوض لضغوط الشركات للتطبيق القوي لبند حق الملكية الفكرية «الرئيس» وأشار إلى أن صناعة الدواء المصرية لا تحتاج إلى استثمارات خارجية، لكنها تحتاج إلى توسيع القدرة على البحث والتطوير للادوية. بالإضافة إلى فتح أسواق تصدير جديدة من شأنها أن تدعم صناعة الدواء خاصة أن صناعة المنتج الموجودة تفيض عن حاجة السوق المصري.

ويكشف الدكتور جلال غراب عن مشكلة كبرى تواجه صناعة الدواء في مصر وتشمل أحد بنود اتفاقية تحرير التجارة، وتنص الفقرة 9 من البند 70 للاتفاق على أن يحصل صاحب حق «براءة الاختراع» على حق تسويق الدواء «أو المنتج» بصورة احتكارية لمدة خمس سنوات من تقديم طلب التسجيل، سواء في حالة قبول أو رفض التسجيل. وهذا البند يفتح الباب لأن يفرض صاحب المنتج السعر الذي يراه طوال فترة الملكية الفكرية التي تصل إلى 20 عاماً

وقال الدكتور غراب إن مواجهة الاتفاقية لا يمكن بدون المساهمة ما جرى حيث أنشأت الشركات العائدات الخاصة على تكوين شركة للبحوث الدوائية وتطوير العائدات برأسمال قدره 30 مليون جنيه. وهو رقم قد لا يكفي كثيراً لحل مشكلة المدح لكه يساهم في بحث تطوير الدواء للحد من تكلفة بحث تطوير الدواء بين 1 مليون و 1.5 مليون دولار من حيث تصل بحثت الخامات الدوائية من 500 مليون إلى 1000 مليون دولار نصف الواحد

الموضوع الرئيسي :	الجات :	اسم كاتب المقال :	محمد زؤوف حامد
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العدد :	٤٠٦٣٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٣/١١

[illegible][illegible][illegible][illegible]

تطوير دورى الدول المحسنة
التكنولوجية على المستوى الوطني
والتعاون مع القدرة على تطوير
مصادر توليدية من الطاقة المتجددة
وإمكان توفيرها بظروف حديدية
التصنيع القدرة التنافسية مع انشاء
البنية التحتية. تسهيل السياسات
الطاقة الدولية يمكن توفير
التمويل عن مستخدمات وكامعات
مصادر الطاقة المتجددة على
التصنيع (التصنيع مع تسهيل
الاموال) وفان ايسلندا
التي هي في حالة التنازل عن
الاستثمار. تسهيل الطاقة
تطوير دورى الدول المحسنة
التي هي في حالة التنازل عن
الاستثمار. تسهيل الطاقة
تطوير دورى الدول المحسنة
التي هي في حالة التنازل عن
الاستثمار. تسهيل الطاقة

في التعيين التكنولوجي الذي هو قيد
من خلال المجالس بين الدراسات العليا
في الكتابات وركز على البحث من ناحية أخرى
وتمركزت أفكارها في ناحية أخرى
تتمحور هذه الأداة التكنولوجية بين
الكتابيات العلمية ومراكزها
١٦ - مجلس أعلى للتعليم
في هذه الأداة: على شكل تطوير
مناهج دراسية
في التعامل الاجتماعي مع الأبحاث
التي أنشأتها
التي أنشأتها
المالي أن ذلك الاستعداد يتكرر على
الكتابيات كثيرة على شكل ما يلي
١ - تدريس الأبحاث
٢ - تدريس الأبحاث
٣ - تدريس الأبحاث
٤ - تدريس الأبحاث
٥ - تدريس الأبحاث
٦ - تدريس الأبحاث
٧ - تدريس الأبحاث
٨ - تدريس الأبحاث
٩ - تدريس الأبحاث
١٠ - تدريس الأبحاث
١١ - تدريس الأبحاث
١٢ - تدريس الأبحاث
١٣ - تدريس الأبحاث
١٤ - تدريس الأبحاث
١٥ - تدريس الأبحاث
١٦ - تدريس الأبحاث
١٧ - تدريس الأبحاث
١٨ - تدريس الأبحاث
١٩ - تدريس الأبحاث
٢٠ - تدريس الأبحاث
٢١ - تدريس الأبحاث
٢٢ - تدريس الأبحاث
٢٣ - تدريس الأبحاث
٢٤ - تدريس الأبحاث
٢٥ - تدريس الأبحاث
٢٦ - تدريس الأبحاث
٢٧ - تدريس الأبحاث
٢٨ - تدريس الأبحاث
٢٩ - تدريس الأبحاث
٣٠ - تدريس الأبحاث
٣١ - تدريس الأبحاث
٣٢ - تدريس الأبحاث
٣٣ - تدريس الأبحاث
٣٤ - تدريس الأبحاث
٣٥ - تدريس الأبحاث
٣٦ - تدريس الأبحاث
٣٧ - تدريس الأبحاث
٣٨ - تدريس الأبحاث
٣٩ - تدريس الأبحاث
٤٠ - تدريس الأبحاث
٤١ - تدريس الأبحاث
٤٢ - تدريس الأبحاث
٤٣ - تدريس الأبحاث
٤٤ - تدريس الأبحاث
٤٥ - تدريس الأبحاث
٤٦ - تدريس الأبحاث
٤٧ - تدريس الأبحاث
٤٨ - تدريس الأبحاث
٤٩ - تدريس الأبحاث
٥٠ - تدريس الأبحاث
٥١ - تدريس الأبحاث
٥٢ - تدريس الأبحاث
٥٣ - تدريس الأبحاث
٥٤ - تدريس الأبحاث
٥٥ - تدريس الأبحاث
٥٦ - تدريس الأبحاث
٥٧ - تدريس الأبحاث
٥٨ - تدريس الأبحاث
٥٩ - تدريس الأبحاث
٦٠ - تدريس الأبحاث
٦١ - تدريس الأبحاث
٦٢ - تدريس الأبحاث
٦٣ - تدريس الأبحاث
٦٤ - تدريس الأبحاث
٦٥ - تدريس الأبحاث
٦٦ - تدريس الأبحاث
٦٧ - تدريس الأبحاث
٦٨ - تدريس الأبحاث
٦٩ - تدريس الأبحاث
٧٠ - تدريس الأبحاث
٧١ - تدريس الأبحاث
٧٢ - تدريس الأبحاث
٧٣ - تدريس الأبحاث
٧٤ - تدريس الأبحاث
٧٥ - تدريس الأبحاث
٧٦ - تدريس الأبحاث
٧٧ - تدريس الأبحاث
٧٨ - تدريس الأبحاث
٧٩ - تدريس الأبحاث
٨٠ - تدريس الأبحاث
٨١ - تدريس الأبحاث
٨٢ - تدريس الأبحاث
٨٣ - تدريس الأبحاث
٨٤ - تدريس الأبحاث
٨٥ - تدريس الأبحاث
٨٦ - تدريس الأبحاث
٨٧ - تدريس الأبحاث
٨٨ - تدريس الأبحاث
٨٩ - تدريس الأبحاث
٩٠ - تدريس الأبحاث
٩١ - تدريس الأبحاث
٩٢ - تدريس الأبحاث
٩٣ - تدريس الأبحاث
٩٤ - تدريس الأبحاث
٩٥ - تدريس الأبحاث
٩٦ - تدريس الأبحاث
٩٧ - تدريس الأبحاث
٩٨ - تدريس الأبحاث
٩٩ - تدريس الأبحاث
١٠٠ - تدريس الأبحاث

[illegible]

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ياسر سامى قرنى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العدد :	١٥٢٣
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٣/١٦

الدواء والجات

مناوشات متصلة

ياسر سامى قرنى

عام ١٩٨٦ ٠ فى
(إرجواى) ونهايتها
عام ١٩٩٤ فى (مراکش)
وقد تم فى هذه الدورة

توقيع عدة إتفاقيات ولعل اهمها وهو
مايعنيها فى هذا الصدد (إتفاقية إنشاء
منظمة التجارة الدولية) وقد إتضح من
اسس وقواعد إنشاء هذه المنظمة ان كل
ماجاء بها قد وضع خصيصا لصالح
الدول العظمى ومصالحها دون ان يضع
فى الاعتبار مصالح الدول النامية .
وقد تمثل ذلك على وجه التحديد فيما
يخص حقوق الملكية الفكرية - وبالذات
فيما يخص براءات الإختراع حيث إثير
جدل شديد وطويل - حول اعتبار إنتاج
الدواء بمثابة براءة إختراع ام لا ؟ !
ولبيان ذلك علينا ان نوضح الفرق بين ان
يكون إختراع مكونا الدواء وتركيبته
وإنتاجه ينتمى إلى إحدى الدول العظمى
وبين ان هذا الإختراع الدولى ينتمى إلى
إحدى الدول النامية ففى الحالة الأولى
الخاصة بالدول العظمى فإن التقدم العلمى
والتكنولوجيا المذهلين قد جعل هذه الدول
تحقق قصب السبق فى تعدد الإختراعات
وتكاثرها وتقديمها علاوة
على ان نظام الإحتسكار
المعمول به فى هذه الدول والمصاحب لبراءة
الإختراع ينطبق على كل
من الطريقة والتركيب
والمنتج

وقعت مصر على
الإشتراك فى العمل
بإتفاقية الجات (الإتفاقية
العامة للتجارة
والتعريفات الجمركية)
والعمل بموجب
الإلتزامات الواردة
بينوها .
والبند الواردة فى
إتفاقية إنشاء منظمة
التجارة العالمية ولعل
مايدور هذه الأيام فى
الندوات الإقتصادية
والعلمية ، وحلقات البحث
حول مشكلة تصنيع
الدواء - واهميته لارتباطه
بالصحة العامة للمواطنين
والآثار التى تترتب
اوتنتج عن تطبيق إتفاقية
الجات هو مايفغنى
لنتناول هذا الموضوع حيث
ان مشكلة صناعة الدواء .
قد بدأت او يرجع تاريخها
إلى الجولة الثامنة
والأخيرة لإبرام إتفاقية
الجات ، وكانت بدايتها

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ياسر سامي لرفي
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم المصـد :	١٥٢٣
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٣/١٦

وبالرغم من دمت
فإن تعدد
الاختراعات
واحتكارها طبقا
للقوانين السائدة في
هذه الدول لا يضير
مواطنيها لعمول
عدة أهمها :-
(أ) ان الرعاية
الصحية هناك
تكفلها الدول في
شكل التأمين
الصحي على كافة
المواطنين .

(ب) ان الصحة
العامة لأفراد
ومواطني هذه الدول
ترتفع كثيرا عن
مخيلاتها في الدول
الفقيرة والنامية .
(ج) ان مستوى
النخل العام
للمواطنين في هذه
الدول يرتفع عن
تفكيره كثيرا في
الدول الأخرى فلا
يجسّدوا عناء في
شراء الدواء مهما
ارتفع سعره .
أما بالنسبة
للإحتكار وتطبيق
براءة الإختراع على
الدواء بالنسبة
للدول النامية فإن
أضرارها تمثل فيما
يلي :-

أولا : ان القوانين
الوضعية في هذه
الدول تطبق الإحتكار على الطريقة دون
المنتج .

بمعنى ان من يستطيع ان ينتج دواء
مماثلا مع دواء آخر ولكن بطريقة مختلفة
وإن تشابهت نفس العناصر والمكونات فإنه
لا يكون قد خالف القانون الحالي السائد في
هذه الدول .

ومن ثم تتعدد المنتجات المتماثلة
والمتطابقة في طريقة التحضير . ويترتب
على ذلك بديهيا أن يكثر المعروض من
الدواء . ويستتبع ذلك حدة المنافسة ومن
ثم إنخفاض الأسعار وخلق وسائل
الترويج والإغراء في تسويق هذه المنتجات
مما يعود بالفائدة العظمى على مواطني
هذه الدول .

أما عند تطبيق قواعد إنفاذية الجات
والجانب الخاص بقانون الإحتكار وتطبيق
قواعد الإحتكار طبقا لما جاء بهذه الإنفاذية
- والتي حددت براءة الإختراع على
الطريقة والمكونات والعناصر والمنتج .
فإن ذلك سيجعل صاحب الطريقة
والإنتاج هو المحتكر وحده في سوق الدواء
وحيدا فريدا لا ينافسه أحد مما يجعله
يتحكم في الأسعار ويزيد عليها لأنه
لا يخشى المنافسة . ويكون ذوي الحاجة
لهذا الدواء من المرضى بالدول النامية هم
وهدم العائد عليهم الضرر من تطبيق
الإنفاذية المذكورة للأسباب التالية :-

أولا : ان نظام التأمين الصحي المعمول
به في الدول النامية لا يغطي إلا مجموع
الموظفين والعاملين في الدولة فقط .
ثانيا : إنخفاض مستوى دخل الفرد في
هذه الدول لا يجعله قادرا على تحمل تيعات
نفقات العلاج التي يجعلها الإحتكار فوق
مستوى قدرته المادية .

ثالثا : إن عدم وجود الرعاية الصحية
الكافية أو سرعة إنتشار الأوبئة والأمراض
في هذه الدول يجعل طلب الدواء المحتكر
أكثر من المعروض مما يؤدي بالضرورة إلى
ارتفاع سعره والأغلب تعذر تواجده لعدم
وجود منتج مماثله وينافسه حيث أن ذلك
هو النتيجة الحتمية لتطبيق نظام الإحتكار
كما جاء في الإنفاذية المذكورة .

وعلى ذلك يكون تطبيق قواعد براءة
الإختراع والإلتزام بالنصوص الواردة
بالنسبة للإحتكار في صناعة الدواء -
ستكون فوائده بالنسبة للدول العظمى
وقيره وعظيمة وستكون مساوئه بالنسبة
للدول النامية كبيرة وفادحة .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ياسر سامى قرقى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العدد :	١٥٢٣
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٣/١٦

اولا : إن المادة ٦٦ من إتفاقية الجات وقد منحت فترة سماح فى تطبيق الإتفاقية لمدة عشر سنوات للدول النامية التى تريد توفير أوضاعها بالنسبة لبيود الإتفاقية المذكورة عند بداية تطبيقها .
ثانيا : يمكن إستغلال فترة السماح المذكورة وهى فترة ليست بالقصيرة فى تهيئة المناخ العلمى المناسب . والعمل على تشجيع الباحثين على مداومة وجدية البحث العلمى . والإرتقاء به لمواكبة التقدم العالمى .
ثالثا : خلق كوادى علمية من الباحثين بإرسال البعثات للخارج للتدريب والدراسة والإستفادة من التطور المذهل الذى طرأ على أساليب البحث العلمى فى الدول العظمى لإستيعابها والنهل من منهلها لنقلها وتطبيقها بمصر .

رابعا : تطوير مراكز الأبحاث والمعامل وتدعيمها وتجهيزها بأحدث المعدات والأجهزة المتقدمة لتساعد على تحقيق النهضة العلمية فى جميع المجالات بصفة عامة وفى مجال تصنيع الدواء بصفة خاصة .

خامسا : خلق نوع من التعاون والمشاركة فى شكل سوق عربية دوائية مشتركة تساعد على الفكك من برائن الدول العظمى المشتركة لصناعة الدواء . وخلق كيان صناعى وإقتصادى كبير . يتفق مع نظام الكتلات الإقتصادية التى تنسم بها سياسة القرن القادم .
سادسا : جاءت المادة ٢٧/٢ من إتفاقية الجات بما لى :

• يجوز للدول الأعضاء إستبعاد أى إختراع من المجالات التى تطبق عليها براءة الإختراع والتى تؤدى إلى الإستغلال التجارى فى أقاليمها ، إلى الإضرار بمواطنيها وحماية للنظام العام .
• ولن يمكننا الإستفادة بما جاء بالمادة السابقة إلا بالتمسك بالخطوات التى أوردناها لإمكان إنتاج البديل الذى يمكننا من الإستغناء عن هذه المنتجات الدوائية الواردة لنا من الخارج بشروط الإنفاق المحففة والتى يفرضها نظام الاحتكار حسبما هو وارد بإتفاقية الجات

وعليه تكون المادة ٢٧/١ الواردة فى الجزء الخاصة بحماية الملكية الفكرية (براءة الإختراع .. الإحتكار) والتى نصت على أن يكون الإحتكار منطبقا على كل من الطريقة والمنتج خاصة ما سوف يتم إنتاجه فى ظل التقدم التكنولوجى والعلمى المطرد للدول العظمى ، فإنه يدل دلالة قاطعة على ماسبق ذكره .

وبهذا تكون الدول العظمى قد نجحت فى فرض نظام براءة الإختراع على سياسة الدواء - وأعلنت مخترعه وصاحب فكرته وإنتجائه حق إحتكاره لوجده وبفكره آيا كانت الدولة التى ينتمى إليها لمدة ٢٠ عاما كاملا .

وجاءت المادة المذكورة لتتعارض تماما مع القانون المصرى رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ فى المادة الثانية التى حظرت الإحتكار فى الإختراعات الخاصة بالمواد الغذائية والأدوية - حماية للمواطنين المصريين وتوفيرا للرعاية الغذائية والصحية .
إن عند تطبيق إتفاقية الجات ستكون هذه المادة غير متفقة ولا متوافقة مع قواعد تطبيق الإتفاقية المذكورة وكان من الضرورى أن يلجأ المشرع المصرى فى إعداد قانون جديد يعدل أو يلغى المادة المشار إليها ويجيز تطبيق قواعد الإحتكار على إنتاج الدول من حيث الطريقة والمنتج

وبذلك تكون حلقات البحث والدراسات التى تجرى حاليا فى المؤتمرات والمنتديات العلمية - غير ذات جدوى بعدما وقعت مصر على إشتراكها وإلتزامها بكافة نصوص إتفاقية الجات بل وعدلت من تشريعاتها المحلية بما يتفق ونصوص الإتفاقية المذكورة . ولابد من سائل يتساءل : وما العمل وماهو الحل لأن ذلك فيه إضرار بالدول النامية عامة ومصرنا العزيزة بصفة خاصة .
والإجابة على هذا التساؤل تكون بأن علينا أن نتحرك بسرعة فائقة فى إتخاذ خطوات عملية فى ضوء الدلولات والمعطيات التى جاءت من فرضية تطبيق إتفاقية الجات ويكون تحركنا العاجل المطلوب على هذا النحو التالى :

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقاني
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العدد :	٢١٨٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٤/١٦

عاصفة «الحات»

تسود

الدواء المصري

صادراتنا 150 مليون جنيه من إنتاج قيمته 3 مليارات

الملف من إعداد
■ عبد الرسول
الزرقانى ■

صناعة الدواء في مصر، تعتبر من الصناعات الاستراتيجية التي لا تقل بأى حال عن إنتاج الغذاء وصناعة السلاح، وما زالت هذه الصناعة المصرية فى أشد الحاجة إلى إعادة النظر فى أهدافها واستراتيجيتها، وسياساتها وآلياتها، خصوصاً ونحن نقرب من نهاية فترة الانتقال الأولى المسموح بها لنا قبل تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، دون أن نستعد الاستعداد الكافى والمناسب لمواجهة ذلك. «العالم اليوم الإسيوى» تفتح ملف هذه الصناعة لتناقش فيه المشكلات والعقبات التى تواجه صناعة الدواء، وآليات النهوض بها.

المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٤/١٦
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العدد :	٢١٨٥
الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقاني

كما تعاني صناعة
الدواء في مصر من الفصل
الذي يكاد أن يكون تاماً
بين مراكز الأبحاث والمصانع، ومن عدم
الالتزام بالمعايير الصحية التي يمكن
الاحتكام إليها في تقييد هذه الصناعة،
وهي المعايير التي تعتمد على القيمة
والجودة، والبراءات ذات المردود التجاري
وتقديم مواد دوائية جديدة.
«العالم اليوم الأسبوعي» ناشت هذه
المشكلات مع العديد من خبراء هذه
الصناعة بهدف الوصول لحلول محددة
يمكن من خلالها النهوض بصناعة
الدواء لكي تتقدم من الوقوف أمام
تحديات الحات.

تواجه صناعة الدواء في مصر مشكلات لا حصر لها.. من هذه المشكلات أن المصانع التي تنتج المواد الخام الدوائية، أصبحت معرضة للتوقف عن الإنتاج بسبب غلبة حاجة السوق المحلي من المنتجات العالمية بأسعار رخيصة، على التي تنتجها المصانع المصرية.. بالإضافة إلى أن معظم ما تنتجه شركات الدواء لا يخرج من نطاق التعبئة والتغليف، والتشكيل الصيدلي، الذي يتم بتراخيص أجنية.

لاطفرات فی ای مجال

[illegible]

والامتاج

2 - ضعف التنسيق والتعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث بين شركات إنتاج الدواء، ولذا نحتاج لتطبيق الأساليب من في الكوادر العلمية والهندسية المتوفرة في مصر التي تحتاج فقط إلى إدارة جيدة لتحقيق أقصى استفادة علمية وتكنولوجية منها.

3 - ضعف التمويل والاتفاق للخصص للبحث والتطوير بصفة عامة، وليس فقط في مجال الدواء، حيث أن ثقافة إنتاج دواء واحد جديد معرك مجامى أو منتج بيولوجي، تستلزم آلاف الدولارات من الأبحاث، الأمر الذي جعل شركات علاقات متعددة الجنسيات تصرف على أبحاثها استثمارات ضئيلة تصل في بعضها إلى أكثر من 30% من إيرادات التطوير.

4 - عدم تطوير التعليم الطبي والتسيلي والكميائي والهندسي بالدرجة الكافية بالإضافة إلى عدم الاهتمام بما حدث في العالم من ثورة في مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات ونظم الإدارة الحديثة.

5 - عدم القدرة على تعميم الاستفادة من تجربة نقل التكنولوجيا للاقتصاد لصناعة الدواء المصرية، والتي حدثت في منتصف السبعينات، عن طريق عقود التصنيع لمنحصرات بعض الشركات العالمية.

■ يقول الدكتور جمال نور عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للأدوية:

لقد ساهمنا في مجال تقييم إنجازات الصناعة الدوائية المصرية
في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير أكثر من 92% من
احتياجات الشعب المصري من خلال الانتاج المحلي، ولقد
يصعد ابراز ما حققته صناعة الدواء في مصر من الارتفاع
المستمر في نصيب الفرد المصري من الدواء حيث وصل
الاستهلاك المحلي من الأدوية إلى أكثر من 3 مليارات جنيه
مصري في عام 1997 ولكن العالم أجمع لا تملك القدرة التنافسية
للدواء المصري في الاسواق العالمية وأيضا تحليل قدرة الصناعة
الدوائية المصرية على الابتكار والتطوير لانتاج أدوية جديدة

انجازات ضعيفة

ويضيف: جمال نور، ان التحليل المنهجي وغير التحليلي للاقتصاد التكنولوجية، والاقتصادية للصناعة الدولية المصرية رغم تعدد أشكال الكلية والاشكال فيها، شواذات عام - قطاع مشترك - قطاع خاص - قطاع اجنبي بالكامل، يوضح لنا مفاد الفرق الشاسع والمفاسدة الكبيرة التي تقفل بين ما هو قائم لدينا وما يجري في العالم المتقدم.

وعلى سبيل المثال ان اخذنا فكرة تصدير المواد المصدرة كمؤشر للتشكيل الاقتصادي في مجال الدولة، نجد ان اجازاتنا في هذا المجال ضعيفة، ولتتناسب مع ما حققته من التوسع الاقتصادي في صناعات التشكيل الصيدلي والتي وصل عددها إلى ما يقرب من 30 مصنعا

من 30 مصنعا
فأرقام التصدير للدواء المصري من القطاع العام والخاص
لا تتجاوز 150 مليون جنيه تقريبا من حجم إنتاج ما يقرب من 3
مليارات جنيه في حين أن دولة مثل الصين تقدر صادراتها من
الخامات الدوائية والمستحضرات الصيدلانية بحوالي 1,33
دولار في عام 1996 في حين يقدر إنتاجها من الخامات الدوائية
بـ 10,36 مليار دولار.

وبمقتضى هذا القرار، جعلت دولة الكويت من هذا التصدير التجاري للمصنوع بالنسبة للدواء أحد أركانها في السياسة التجارية للمملكة. وبمقتضى هذا القرار، جعلت دولة الكويت من هذا التصدير التجاري للمصنوع بالنسبة للدواء أحد أركانها في السياسة التجارية للمملكة. وبمقتضى هذا القرار، جعلت دولة الكويت من هذا التصدير التجاري للمصنوع بالنسبة للدواء أحد أركانها في السياسة التجارية للمملكة.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقاني
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العدد :	٢١٨٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٤/١٦

- وقد أيد هذه الاقتراحات أيضاً كل من الدكتور محمد المزري رئيس قسم العقاقير بصيلة الأهرام والدكتور مصطفى الطيب والدكتور محمد أبو الاستان بكية الصيلة جامعة الإسكندرية كما أيدوا أيضاً كل من د. فريد حمادة والدكتور حسن علي عماد ود. هشام الرفاعي ود. كامل علي الغريب الأستاذة بكية الصيلة بجامعة الأزهر، وحسن الشرقاوي رئيس اللجنة الثقافية بشركة النسر للكيماويات الدوائية.

تحديات الجات

■ الدكتور محفوظ قاسم أستاذ التكنولوجيا الصيدلية بالمرکز القومي للبحوث يثير قضية تطبيق اتفاق الجات عام 2005 واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة "TRIPS" وتحدثت هاتان الاتفاقيتان في مجال الدواء أوضاعاً جديدة مثل تحديثات جسيمة أمام الصناعة الدوائية، كما تفرض اتفاقية التريبس أمرين:

الأول، استحداث حماية للمنتجات الدوائية بعد أن كانت غير محمية، وذلك سيقفل باب الاجتهادات المصرية في تصميم وتطوير منتجات دوائية مثيلة بأسلوب الهندسة العكسية، طول فترة الحماية.

والثاني، هو امتداد فترة الحماية على طرق التصنيع للتصنيع عشرين عاماً، بعد أن كانت عشرة أعوام.

وهذان الامران كفيلان باستحداث فئوة فجوة كبيرة في مجال الدواء بين الشركات المصرية والشركات الأجنبية. الأمر الذي سينعكس في النهاية على صناعة الدواء، ومن هنا يجب أن تعد مصر نفسها لمقابلة التحديات الجديدة، في مجال الدواء سواء أكان ذلك على مستوى الدولة أو الصناعة أو الجامعة أو مراكز البحوث.

■ الدكتور أحمد عدل الرحمن على عبد كية الصيلة بجامعة اسبوط يؤكد أن سريان اتفاق الجات وحقوق الملكية الفكرية يفرضان على الشركات الدوائية إجراء المحدثات التشخيصية لتسجيل أكبر عدد من الأدوية المخرصة من الأعشاب والنباتات الطبية التي تدر بها وبأدائها وصاربتا فعالاً المنافسة في إنتاج الخدمات الطبية الشديدة كميائياً محدود للغاية علاوة على آثارها الجانبية التي تشير إليها أصابع الاتهام على أنها أسباب انتشار مرض السرطان في العصر الحديث وتشوهات الاجنة وغير ذلك. بعكس الحال. كما يقول د. أحمد عدل الرحمن في ورقة بحثية مهمة له - بالنيابة لأعشاب والنباتات الطبية التي تدر بها مصر

والملحوظ مما هو بناء جسور بين ما هو معروف بالطب الشعبي والعلوم الطبية الحديثة. ومن خبرتي في هذا المجال فإن التنازل بالأعشاب والنباتات الطبية الثبتت فعالية في علاج كثير من الأمراض التي تدرج تحت اسم الأمراض المستعصية والتي لا توجد لها أدوية كيميائية في السوق الدوائي

6 - غياب التنسيق والتعاون بين الحكومات العربية لإيجاد كيان اقتصادي قوي، يمكن من خلاله تطوير صناعة الدواء العربية

تكنولوجيا مطلوبة

ويطلب د. جمال نور نائب رئيس الشركة القابضة للدوية ضرورة توفير حاجة للصناعات المصرية من فروع التكنولوجيا الحديثة لكي تتمكن من مواجهة اتفاقية الجات والاستعداد لدخول القرن القادم ومن أهم فروع التكنولوجيا الحديثة التي تحتاجها صناعة الدواء:

- تكنولوجيا البحوث والتطوير والاستنباط وأدوية جديدة وأعمال البيوتكنولوجي والهندسة الوراثية بفروعها الجديدة - تكنولوجيا واقتصاديات صناعة الخامات الصيدلية والمواد الوسيطة والمساعدة خصوصاً وأنها لم تنجح حتى الآن بدرجة كافية للسيطرة على هذه الصناعة المهمة جداً، والمرتبطة بصناعات أخرى كثيرة مثل صناعة البتروكيماويات وصناعة التخمير وغيرها علماً بأنها قد تقمنا إلى حد كبير في إعادة صناعة التشكيل الصيدلي التقليدية.

- تكنولوجيا تصميم وبناء المصانع الدوائية الحديثة خفياً لأحدث الشروط والمواصفات، وتكنولوجيا تصنيع معدات والألات الإنتاج وأجهزة الفحص والتحليل.

مقترحات للتطوير

ولكن كيف يمكن تحقيق النهضة الشاملة بصناعة الدواء في مصر؟

يقترح الدكتور وافي محمد الشرقاوي الخبير في مجال صناعة الدواء في ضوء التجارب السابقة:

أولاً وضع سياسة قومية دوائية، تشارك فيها الوزارات المعنية مثل: الصناعة، والمالية، والبحث العلمي، وقطاع الأعمال والصحة بالإضافة إلى اتحاد نقابات المهن الطبية، والمستأثرون عن شركات الأدوية وجميع الجهات ذات الصلة

ثانياً، إنشاء صندوق تنمية الدواء، ويهدف إلى تدوير الشركات الخاسرة، أو بمعنى آخر سد الفجوة بين السعر الاقتصادي الذي يضمن للشركة الاستمرارية والسعر الاجتماعي، وبموجب هذا الصندوق من وزارة الصحة، والتأمينات، واتحاد نقابات المهن الطبية، وشركات الدواء.

ثالثاً ضرورة الفصل بين الاستيراد والتوزيع في الشركة المصرية لتجارة وتوزيع الأدوية، وتطوير التعليم الطبي والصيدلي

■ الدكتور محمد الأحمدى عميد كلية الصيدلة السابق بجامعة الأزهر يقول هناك أشياء عديدة يمكن أن تساهم بشكل حاد في النهوض بصناعة الدواء في مصر منها:

- العمل على دعم وتطوير صناعة الخدمات المحلية الدوائية مع السماح لـ"مصر" للاستثمار الأجنبي لاستثمار أمواله في مجال التصنيع الدوائي للصناعات وفي مجال البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا الدوائية.

- إنشاء مركز بحثي منطوق، تشارك في تمويله شركات الدواء التابعة لقطاع الأعمال والشركات الخاصة، ويكون بمثابة شركة قطاع خاص تهدف إلى عمل اختراقات علمية وتكنولوجيا المصرية وتقديم منتجات وعمليات إنتاجية جديدة تحتكرها الشركات المصرية.

- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من تعاون الصناعة الدوائية مع الجامعات ومراكز البحوث المحلية والأجنبية على أساس النظام التعاوني، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بإنشاء مراكز معلومات دوائية متكاملة لخدمة الصناعة تشترك في تمويلها أيضاً جميع الشركات

